وزارة التخطيط والتنمية الإقتصادية
Ministry of Planning and Economic Development

محافظة بورسعيد
PORT SAID GOVERNORATE

المراجعة الطوعية المحلية

محافظة بورسعيد

المحتويات

الكلمات الافتتاحية ٢

مقدمة ٧

حقائق وأرقام ٨

منهجية إعداد تقرير المراجعة الطوعية المحلية ٩

الترتيبات المؤسسية والمالية ١٤

التقدم على مستوى أهداف التنمية المستدامة ١٨

المحور الأول: البشر ١٨

المحور الثاني: الكوكب ٤٢

المحور الثالث: الازدهار ٥٨

المحور الرابع: السلام ٧٨

المحور الخامس: الشراكة ٨٤

أولويات تحقيق أهداف التنمية المستدامة ٩٠

المراجع ٩٢

الملاحق ٩٤

جميع الحقوق محفوظة ©٢٠٢٣
حقوق النسخ ©وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، محافظة بورسعيد، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مصر

الآراء والتحليلات الواردة في هذه المطبوعة لا تعبّر بالضرورة عن آراء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أو أعضاء مجلسها التنفيذي، أو الأمم المتحدة، أو أي من المنظمات التابعة لها.

تم تصميم التقرير بواسطة وكالة لاجاسو

الكلمة الافتتاحية

وزارة التخطيط والتنمية الإقتصادية

يُعدُّ تحقيقُ التنمية الشاملة والمستدامة عمليةً متواصلة وتشاركية، تقتضي اتباع أفضل الآليات وأنجحها في سبيل حشد الجهود وتضافرها، وتعظيم الاستفادة من كافة الموارد المتاحة؛ خصوصا في ظل ما يشهده العالم من تحديات فرضتها ظروف استثنائية وأزمات صحية واقتصادية واجتماعية وجيوسياسية غير مسبوقة، باتت تعرقل مسيرة الدول نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأجندة ٢٠٣٠.

لذلك، أصبحت كافة الدول في أشد الاحتياج- أكثر من أي وقت مضى لمتابعة تنفيذ خُطط التنمية المستدامة على مستوى الحكومات المحلية؛ لضَمان المشاركة الفاعلة من قِبَل المحليات في عملية التخطيط التنموي، ومتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وفقًا لنهج "من القاعدة إلى القمة" الذي يساعد في دفع مسارات التنمية وتحديد الفجوات التنموية، ويسهم في زيادة الوعي المحلي بالفرص المتاحة والتحديات التنموية، أخذًا في الاعتبار خصائص كل إقليم ومزاياه.

لم تكن مصر بمعزل عن هذا المشهد؛ بل جاءت في طليعة الدول التي أخذت بزمام المبادرة في التوجه نحو التوطين المحلي لأهداف التنمية المستدامة لما لها من أثر داعم في تحقيق النمو الاحتوائي والمستدام والتنمية الإقليمية المتوازنة باعتبارهما من الركائز الأساسية للأجندة الوطنية للتنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠، إذ تواصل الدولة المصرية جهودها بالتعاون مع جميع شركاء التنمية، لوضع وتنفيذ سياسات قائمة على الأدلة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، منها على سبيل المثال لا الحصر: المعادلة التمويلية لتوزيع الاستثمارات العامة على المحافظات، وتقارير توطين أهداف التنمية المستدامة على مستوى المحافظات، ومؤشر تنافسية المحافظات المصرية، والمبادرة الرئاسة حياة كريمة.

على المستوى العالمي، تحرص مصر دائمًا على المشاركة الفاعلة في كافة مبادرات التنمية، من واقع مسئوليتها وحرصها الدائم على التعاون مع كافة أطراف المجتمع الدولي تجاه قضايا التنمية العالمية والإقليمية وتبادل الخبرات والتجارب الناجحة في هذا المجال، لذلك تلتزم الدولة المصرية بتقديم مراجعات طوعية وطنية بشكل مستمر إلى المنتدى السياسي رفيع المستوى، حول مدى التقدم المُحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مصر والتحديات التي تعوق المسيرة التنموية، إذ جاءت مصر في عام ٢٠٢١، من بين ١٠ دول فقط على مستوى العالم تتقدم بمراجعتها الطوعية الثالثة، وكانت قد تقدمت بمراجعات وطنية طوعية في عامي ٢٠١٦ و٢٠١٨، وامتدادًا لهذا العمل واتساقًا مع التوجّه لتوطين أهداف التنمية على المستوى المحلي، تسعى مصر إلى تقديم مراجعات طوعية محلية على مستوى المحافظات التي ستساعد الحكومات المحلية على مشاركة التّقدُم والتجارب وأفضل الممارسات بشأن أهداف التنمية المستدامة.

تُعَد المراجعة الطوعية المحلية أداة تسمح للمحافظات بمتابعة وتقييم مدى تحقيق أهداف التنمية المستدامة الأممية على مستوى المحافظة، باستخدام منهجية قائمة على الأدلة، للتعرف على الفرص المُتاحة وكذا التحديات التي تواجه مسيرتها نحو التنمية المستدامة؛ بما يمكّن المحافظات من وضع خططها التنموية بصورة متكاملة تأخذ في اعتبارها كافة جوانب التنمية المستدامة بناءً على أحدث البيانات المتاحة. بالإضافة إلى ما توفره عملية إعداد المراجعة الطوعية المحلية من فرصة ملائمة لرفع الوعي بالتنمية المستدامة وبناء قدرات الكوادر المحلية فيما يتعلق بجمع البيانات وتحليلها.

وفي هذا الإطار، قامت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية بالتواصل مع كافة المحافظات المصرية لاستطلاع رغبتها في إعداد مراجعات طوعية خاصة بكل منها، وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تم التعاون مع خبراء مستقلين في وضع خطة عمل تنفيذية واضحة للعمل مع المحافظات الراغبة في إنجاز هذا العمل المهم. على ضوء ذلك أُختيرت محافظات المرحلة الأولى (البحيرة- بورسعيد- الفيوم) وفقًا لعدد من المعايير الموضوعية من بينها مدى جاهزية المحافظة لإعداد المراجعة الطوعية ورؤية المحافظة حول كيفية الاستفادة من المراجعة، وكذا التوازن في التوزيع الجغرافي لرصد التقدم في سبيل تحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي.

وجرى التعاون مع محافظة بورسعيد لإعداد المراجعة الطوعية المحلية الخاصة بها من خلال عقد مجموعة من ورش العمل استهدفت بناء القدرات وجمع البيانات، بالإضافة إلى تبني نهج تشاركي يجمع أصحاب المصلحة وشركاء التنمية المحليين، حيث شارك في ورش العمل التنفيذيون من ديوان عام المحافظة والمراكز والمدن التابعة لها إلى جانب ممثلي المديريات الخدمية والشركات القابضة والقطاع الخاص والمجتمع المدني والبرلمان والجامعات والمؤسسات البحثية ومنظمات المرأة بالمحافظة. ومن ثم، قامت المحافظة بإعداد مسودة المراجعة وتمت مناقشتها مع كافة أصحاب المصلحة المحليين، وكذلك مراجعتها من قبل وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، انتهاءً بإعداد النسخة النهائية من المراجعة الطوعية المحلية لمحافظة بورسعيد.

إنه لمن دواعي فخري واعتزازي أن أشارك في تقديم "المراجعة الطوعية المحلية الأولى لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في محافظة بورسعيد" التي تُعد نتاجًا لعمل دءوب وشراكة تنموية نعتز بها بين المحافظة ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية ووزارة التنمية المحلية بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فيعد كل ذلك تجسيدًا للنهج التشاركي الذي تحرص عليه الدولة المصرية، فهذا النهج يضمن - كما نؤكد دائماً- توافر المسئولية الجماعية لتحقيق التنمية، ويضمن كذلك حشد وتضافر كافة الجهود والموارد والأفكار التي تعزز جهود الدولة المصرية لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة التي نتطلع إليها جميعًا، فالجميع شركاء في هذا الوطن في عملية التنمية وتحدياتها، والجميع شركاء أيضًا في جني ثمار هذه التنمية وعوائدها.

وفي الختام، يطيب لي أن أسجل بخالص الشكر والتقدير لكل من ساهم في إتمام هذا العمل المتميز. وأخص بالشكر محافظة بورسعيد التي لم تدخر جهدًا للخروج بهذه المراجعة على النحو الأمثل، والشكر موصول لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي دعم هذا المشروع الحيوي منذ البداية. ونتطلع إلى مواصلة جهود جميع الجهات التنفيذية بالمحافظة للاستفادة من نتائج هذه المراجعة الطوعية المحلية وترجمتها إلى خُطط عمل وسياسات واضحة من شأنها تسريع تحقيق التنمية المستدامة في المحافظة. وكذلك، العمل على نقل الخبرات وأفضل الممارسات في عملية إعداد المراجعات الطوعية المحلية إلى المحافظات التي تعتزم إعداد مراجعاتها الطوعية المحلية خلال السنوات القادمة، مع الاستعداد في الوقت ذاته لتعزيز التعاون وتبادل الخبرات والتجارب الناجحة بين مصر ومختلف دول العالم في مجال التوطين المحلي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، فنحن لدينا إيمانٌ راسخٌ بأن الشراكة والتعاون التنموي بين كافة الدول، في إطار المسئولية الجماعية، هو السبيل لمستقبل أفضل لشعوب العالم أجمع.

د. هالة السعيد
وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية

الكلمة الافتتاحية

محافظة بورسعيد

تولي الحكومة المصرية أهتماما كبيراً بتوطين أهداف التنمية المستدامة في جمهورية مصر العربية من خلال خططها الإستراتيجية علي كافة الأصعدة الاقتصادية، و الاجتماعية، والسياسية وقد نالت بورسعيد نصيباً كبيراً من هذا الجهد.

لذا يطيب لي بكل فخر وإعزاز أن أتقدم بالتقرير الطوعي المحلي الأول لمحافظة بورسعيد، إلي المنتدي السياسي رفيع المستوي للأمم المتحدة لعام ٢٠٢٣(المعني بتحقيق أهداف التنمية المستدامة في كافة مدن العالم) حيث نستعرض في هذا التقرير التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ال١٧، ورصد الصعوبات التي تواجه المحافظة في سبيل توطينها، وسبل التغلب عليها بهدف جعل بورسعيد مزدهرة، قوية ومنتعشة إقتصادياً ، قادرة علي الصمود والتكيف في ظل التغيرات المناخية محافظة أكثر مساواة ودعماً للفئات الضعيفة المهمشة، أكثر تمسكاً بهويتها وثقافتها الفريدة وذلك بتوجيهات الدولة المصرية وبالتعاون مع كافة أصدقاء المجتمع الدولي، وشركاء التنمية الدوليين والمحليين.

أدعوكم لرؤية كيف امتزج الزمان بالمكان بالانسان فكانت "بورسعيد" التى حظيت بعدة عوامل منها الموقع الجغرافي المتميز الذي جعلها بحق ملتقي الحضارات وتجسد علي أرضها أنشاء قناة السويس الشريان العالمي للملاحة ومنها البيئة الأقتصادية المختلفة كمنطقة حرة بها خصائص منفردة عن باقي المحافظات المصرية وأيضا كونها محافظة حضرية ترتفع بها نسب التعليم وتنخفض نسبة الأمية وفيها يرتفع مستوي المعيشة وهى أحد قلاع الصناعة الحديثة و ملتقي المصنعين والمستثمرين والتجار بها كافة مصادر الموارد الطبيعية والأحياء المائية والأراضي الزراعية، وأمتدت يد الحداثة فأنشئت مدينة سلام بورسعيد الجديدة والهيئة العامة للمنطقة الإقتصادية لقناة السويس بما تمثله من أحلام نصبو لتحقيقها.

وقبل كل هذا هناك الإنسان الذي بني وعمر ودافع عن الوطن ثم عاد ليمارس دوره في بناء مدينته، ولعله لايخفي عليكم مدي حب المواطن البورسعيدي لمدينته وماتمثل له من عشق يتجلي في تصرفاته ، كلماته.

(لنا قاموس خاص يختلف عن باقي المدن المصرية نتيجة الإختلاط بالجنسيات المختلفة)، أشعاره، أغانيه ،آلته الموسيقية.

افتخر ببورسعيد فأقول ان لها طابع خاص ، تزوج منها نبي الله أبراهيم ومرت بها السيدة العذراء ومعها طفلها المسيح، كانت معبراً للحجيج من كل الأديان ، صدقوني حتي الطعام في مدينتي له مذاق رائع ومختلف. أتمني أن تروا بأعينكم كيف يحبها مواطنوها و كيف ينتفضوا عشقاً لها.

سيداتى سادتى اقدم لكم التقرير الطوعى المحلي الأول لمحافظة بورسعيد لتوطين أهداف التنمية المستدامة.

اللواء عادل الغضبان
محافظ بورسعيد

الكلمة الافتتاحية

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

إذ نصل اليوم إلى منتصف السعي نحو تحقيق رؤية المستقبل التي توافقت حولها الدول الأعضاء الأمم المتحدة في خطة عام ٢٠٣٠ وأهدافها السبعة عشر للتنمية المستدامة وغايتها المئة وتسعة وستون نجد أن نهاية الطريق لتحقيق هذه الأهداف ما زالت بعيدة. فقد تأثرت مسارات التنمية سلبا، لا سيما في الدول النامية جراء المخاطر والأزمات التي واجهها العالم مؤخرا - ومازال يواجهها حتى اليوم- من أزمات اقتصادية متفاقمة على خلفية حرب أوكرانيا وجائحة كوفيد ١٩ وتبعات التغير المناخي. فرأينا مؤشر التنمية البشرية يتراجع عالمياً لمدة عامين متتاليين لأول مرة منذ ٣٠ عاما.

ومع ذلك، تظل خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر أفضل بوصلة لدينا نحو المستقبل، إذ تتصدي لأهم التحديات التي تواجه رفاه البشر مثل الصحة والفقر والنمو الاقتصادي والعمل المناخي والقدرة على الصمود. ويتطلب استعادة المسار الصحيح لتحقيق الأهداف جهدا غير مسبوق من جميع أطياف المجتمع. ومن هنا تأتي أهمية التوطين المحلي لتحقيق هذه الأهداف من خلال تعزيز دور السلطات المحلية والمجتمع المدني في تسريع وتيرة التنمية وتصحيح المسار حتى لا يخلف ركب التنمية أحد في الوراء في أي مكان.

وسواء كنا نتحدث عن المدن الكبيرة أو القرى الصغيرة، فدور أجهزة الحكم المحلي لا غنى عنه في تحديد وتحقيق أولويات التنمية، حيث انها الأقرب للمواطنين والأقدر على فهم احتياجاتهم. وتتعدد أدوار أجهزة الحكم المحلي بين تقديم الخدمات الأساسية للمجتمعات المحلية وتطوير البنى التحتية لتعزيز المشاركة المجتمعية، كونها حلقة الوصل الأهم بين الحكومة المركزية والمواطنين.

وفي عشرات الدول في جميع أنحاء العالم، يدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المشاركة الفعالة لأجهزة الحكم المحلي في آليات التخطيط والمتابعة، وفي تقديم الخدمات التي تستجيب لاحتياجات مواطنيها، وذلك في إطار سعي العديد من البلدان لتوطين أهداف التنمية المستدامة محليا، وتعد مصر من أوائل دول التي انتهجت نهج التوطين المحلي والذي تزداد أهمية اليوم مع تزايد طموحات التنمية والحاجة إلى تعزيز القدرة على الصمود في مواجهة الأزمات.

ولا ينطبق المبدأ المحوري في خطة عام ٢٠٣٠ والذي يتعهد "بضمان ألا يخلف ركب التنمية أحدا في الوراء" على الأفراد فحسب، ولكنه يشمل أيضا على المناطق الجغرافية، حيث لا ينبغي ترك أي قرية أو منطقة تتخلف عن ركب التنمية.

والأهم من ذلك أن المؤشرات الـ ٢٣١ التي تم تطويرها لأهداف التنمية المستدامة تمكّن من القياس الكمي والرصد على المستوى المحلي، حيث أن ١١٠ من أصل ١٦٩ غاية من الغايات المندرجة تحت أهداف التنمية المستدامة تتطلب قياسات وإجراءات للمتابعة على المستوى المحلي.

ومن هنا، يتضح أن أهداف التنمية المستدامة لن تتحقق ما لم تهتم خطط تنفيذها بالعمل على المستوى المحلي.

وقد اتخذت الحكومة المصرية خطوات كبيرة نحو التنمية المحلية المتكاملة من خلال مبادرات واسعة النطاق مثل المبادرة الوطنية "حياة كريمة"، والتي تعد فرصة مهمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال التركيز على القرى الأكثر فقراً وتلك الأكثر تخلفاً عن الركب. ومن هنا، تقدم المراجعات الطوعية المحلية فرصة كبيرة للمحافظات لرصد التقدم المحرز وإشراك المواطنين في تحديد الأهداف ومتابعة نتائج الإجراءات المحلية.

وفي هذا الصدد، أود أن أهنئ محافظة بورسعيد على تقييمها المفصل للتقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. كما أود أن أثني على كافة فئات المجتمع من أصحاب المصلحة بمحافظة بورسعيد الذين اجتمعوا حتى يضعوا مخطط عمل تنفيذي للسنوات المتبقية من السعي لتحقيق الأهداف، يضرب مثلا رائعا لما يمكن أن يحققه الإبداع المحلي المتكامل ولإدراج وجهات نظر متنوعة في المناقشات بما يعزز دور المراجعات الطوعية المحلية (VLR) ومسارات العمل المستقبلي الذي يتلوها في ضمان عدم ترك أحداً خلف الركب.

ولا يزال أمامنا وقت كاف لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولكن في عالم يسوده عدم اليقين ينبغي أن نتبع نهجًا شاملًا، وجامعًا، وطموحًا، وقائمًا على الأدلة في سعينا لتحقيق الأهداف، ولذلك لم يكن العمل على المستوى المحلي أكثر أهمية مما هو عليه اليوم. فمن خلال الاستمرار في العمل معًا عن كثب مع المجتمعات المحلية، تملأني الثقة في قدرتنا على تحقيق أهدافنا.

أليساندرو فراكاسيتي
الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

مقدمة

تأتي المراجعة الطوعية المحلية لمحافظة بورسعيد ضمن سلسلة من الجهود التي تستهدف معرفة الفجوات التنموية بين الواقع الحالي وأهداف التنمية المستدامة المتوقع تحقيقها ببلوغ عام ٢٠٣٠، ووضع خطة عمل محلية تشاركية لسد تلك الفجوات في المستقبل. وبالنظر لمسيرة توطين أهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي فقد بدأت عالمياً منذ عام ٢٠١٦م بإجراء أول مراجعتين طوعيتين، لمنطقتي شمال الراين وستفاليا (North Rhine-Westphalia) بألمانيا، وفالنسيا (Valencia) بأسبانيا، وفي سبتمبر ٢٠١٩ تم إطلاق "إعلان المراجعات الطوعية المحلية" أو ما يُطلق عليه (VLR Declaration) بالتحالف بين مدينة نيويورك وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-Habitat)، ولقد تضمن هذا الإعلان ثلاثة التزامات أو تعهدات أساسية، وهي: (١) تحديد كيفية توفيق الاستراتيجيات، والبرامج، والبيانات، والأهداف المحلية مع أهداف التنمية المستدامة؛ (٢) إتاحة منتدى واحد على الأقل لتبادل الخبرات والمعلومات بين أصحاب المصلحة حول العالم؛ (٣) تقديم المراجعة الطوعية المحلية (Voluntary Local Review) للأمم المتحدة أثناء المنتدي السياسي رفيع المستوى (زكريا، والباجوري، ٢٠٢٣).

وفي هذا السياق أبدت محافظة بورسعيد رغبتها في الانخراط في مسيرة المراجعات الطوعية المحلية مستهدفة تحقيق مجموعة من الأهداف على ثلاث مستويات جوهرية؛ يدور المستوى الأول حول الفائدة الداخلية التي تحدثها المراجعة الطوعية المحلية على مستوى محافظة بورسعيد؛ وذلك بخلق لغة مشتركة للحوار بين مختلف أصحاب المصلحة المحليين، وخلق إطار عمل تنموي موحد (وثيقة عمل واحدة)، والربط بين الأولويات والبيانات. ويرتبط المستوى الثاني من الأهمية حول الأهمية الخارجية؛ والتي تتمثل في خلق شبكات مستدامة، وعدم ترك أحد خلف الركب، ودعم الشفافية والمساءلة المحلية. ويتصل المستوى الثالث بالأهمية العالمية للمراجعة الطوعية المحلية لمحافظة بورسعيد؛ وذلك من خلال خلق شبكات عالمية لحل المشكلات المحلية، ورفع الأولويات والتحديات التنموية المحلية على أجندة المحادثات العالمية؛ وخلق تضامن القيادة المحلية مع الأجندة العالمية، وتفعيل المواطنة العالمية (زكريا، والباجوري، ٢٠٢٣).

ولقد عملت محافظة بورسعيد على إحداث التوافق بين رؤيتها ورسالتها وأهدافها الاستراتيجية من جانب وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة من جانب آخر، وذلك في ظل سياق العمل التنموي المحلي في مصر. ولقد جاءت الرؤية المقترحة للمحافظة في أن تكون محافظة بورسعيد:**"رقمية ذكية، مزدهرة، خضراء، أيقونية، مصدرة ومستدامة اقتصادياً، مدينة مستقبلية، رائدة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية". كما جاءت رسالتها متجسدة في:" تحسين جودة الحياة ومستوى المعيشة من خلال تقديم خدمات تنموية تلبي احتياجات المواطنين وتشعرهم بالسعادة والرضا دون تمييز وخلق وظائف تتسم بالديمومة وتعظم الميزة التنافسية للمحافظة؛ وذلك من خلال المحافظة على مكانة متميزة، وبنية تحتية متكاملة، ونظام صحي بمعايير عالمية، ومجتمع متلاحم محافظ على هويته، وتعليم متميز قائم على الإبداع والابتكار، وأداء مؤسسي متفرد يسعى للتطوير والتميز الحكومي مطبقًا مبادئ الحوكمة والنزاهة والشفافية وبناء القدرات"**.

وفي ضوء الرؤية والرسالة السابقة حاولت المحافظة جاهدة الانخراط في مسيرة توطين أهداف التنمية المستدامة متبنيه منهجية خماسية؛ تدور محاورها حول عناصر أو محاور متداخلة؛ يدور المحور الأول منها حول الأهداف المرتبطة بالبشر، ويتعلق المحور الثاني بمجمل الأهداف المرتبطة بالكوكب، ويتصل المحور الثالث بالأهداف المرتبطة بالجانب الاقتصادي، ويرتبط المحور الرابع بالسلام والحوكمة وبناء القدرات، وأخيراً يشرح المحور الخامس الشراكات المنفذة للأهداف التنموية.

وينقسم التقرير إلى خمسة أقسام بخلاف الكلمة الافتتاحية والمقدمة والخاتمة؛ يدور القسم الأول حول حقائق وأرقام عن المحافظة، ويتعلق القسم الثاني بمنهجية إعداد التقرير والمراحل المختلفة التي مرت بها عملية إعداد المراجعة الطوعية المحلية للمحافظة، ويتناول القسم الثالث الترتيبات المؤسسية والمالية للعمل التنموي المحلي بالمحافظة، ويعرض القسم الرابع للتقدم على مستوى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وذلك بوصف كل هدف من الأهداف وتحليل أداء المحافظة على مستوى الهدف، وتوضيح أهم الجهود والآليات الحكومية المستخدمة لتحقيق الهدف، وعرض أهم الشراكات المتصلة بالهدف، وتوضيح الإشكاليات المعرقلة للتقدم على مستوى كل هدف. ثم بعد ذلك يقدم القسم الخامس للأولويات التنموية للمحافظة.

حقائق وأرقام

نشأة بورسعيد

١٨٦٠

ضمن سلسلة التجهيزات لافتتاح قناة السويس للملاحة العالمية عام ١٨٦٩م

المساحة الكلية للمحافظة

١٣٤٤,٩٦١ كم٢

وتقدر المساحة المأهولة منها بـ **١٣٢٠,٦٨** كم٢

عدد السكان

٧٨٩٢٤١ نسمة

الكثافة السكانية للمحافظة ما بين **٥٨٣ - ٥٩٤** نسمة/ كم٢

المركز العاشر عالمياً

من بين **٣٤٨** ميناء حول العالم، ميناء بورسعيد في مؤشر أداء موانئ الحاويات لعام ٢٠٢٢ ويمر بها نحو ١٢٪ من حجم التجارة العالمية

نسبة الفئة العمرية للأطفال أقل من ١٥ سنة

نسبة الفئة العمرية من ١٥ إلى ٢٩ سنة

الأنشطة الرئيسية للسكان

أعمال الموانئ — الصناعة

الترانزيت — التجارة

الصيد — الزراعة

المركز الأول ضمن مؤشرات التنمية البشرية على المستوى الوطني

أعلى نسبة من حملة المؤهلات العليا لإجمالي السكان

انخفاض معدلات الأمية والفقر

أقل معدل مواليد على مستوى الجمهورية خلال الخمس سنوات الأخيرة

أول محافظة

- تطبق منظومة التأمين الصحي الشامل
- يتم تعيين بها مدير عام للثقافة من ذوي الإعاقة
- تطبق منظومة التحول الرقمي
- خالية تماماً من العشوائيات

حقل "**ظُهر**" الذي يُعد من أكبر اكتشافات الغاز الطبيعي في مصر

ويعتبر مشروع **ساحة مصر** من أبرز مشروعات المشاركة المجتمعية التي يتم تنفيذها بهدف تطوير الواجهة المائية لجذب السياحة الداخلية والخارجية. وتضم "ساحة مصر" أكبر تمثال برونزي فى المنطقة العربية يحمل أسم "مصر أم الدنيا" يستقبل السفن عند المدخل الشمالي للمجرى الملاحي لقناة السويس، ويمثل سيدة مصرية ترتدى تاج الملكة الأم والعقد الملكي وتقف فى شموخ فوق قاعدة من الجرانيت تحمل قرص الشمس عاليا، ومكتوب على القاعدة أسفل التمثال "هنا كان ضوء النهار ساطعا قبل أن تشرق شمس الدنيا" كما تضم أيضا ٤ جداريات عملاقة تحكى جميعها تاريخ حفر قناة السويس.

منهجية إعداد تقرير المراجعة الطوعية المحلية

اعتمد إعداد المراجعة الطوعية المحلية على نهج متكامل وتشاركي، يأخذ في اعتباره خصوصية السياق المحلي ومدى مواءمته لأهداف التنمية المستدامة الأممية، بالإضافة إلى مشاركة أصحاب المصلحة المحليين، وذلك إيماناً من المحافظة بأن أهداف التنمية المستدامة لا يمكن تحقيقها دون تضافر الجهود وترسيخ مبدأ المشاركة. إن إعداد التقارير على مستوى المحافظات يعد أمراً ضرورياً للتأكد من لحاق كل المحافظات بركب تحقيق أهداف التنمية المستدامة الأممية والوطنية، خاصة في إطار الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠.

وقد تم بناء المنهجية التي تم استخدامها في هذا التقرير وفق مكونات أداة التقييم المتكامل السريع "Rapid Integrated Assessment" والتي تم إعدادها من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بهدف المساعدة في تحديد مدى الجاهزية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، حيث اعتمد التقرير على هذه الأداة في تحديد مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالمحافظة، وكيفية الربط بين الأهداف وبعضها البعض أخذاً في الاعتبار الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية البيئية للتنمية المستدامة. ولقد تم الاعتماد على مكونات أداة التقييم المتكامل السريع لأن نتائج هذا التقرير - وفق عملية التحليل - ستكون موجهة بصورة كبيرة لتبني نهج متكامل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة على مستوى المحافظة من خلال تدخلات تنموية محددة تستهدف تحقيق مجموعة من الأهداف المتصلة ببعضها البعض.

وخلال إعداد المراجعة الطوعية المحلية تم النظر إلى أهداف التنمية المستدامة من منطلق أنها أهداف مترابطة ومتشابكة وتؤثر في بعضها البعض وتتأثر ببعضها البعض، ومن ثم: تم النظر إليها ضمن الإطار الأوسع والأشمل والذي يتضمن خمس محاور رئيسية، تحت كل محور منها مجموعة من الأهداف ذات الصلة. وهذه المحاور - كما هو موضح في الشكل التالي - هي البشر، والازدهار، والكوكب، والسلام، والشراكة:

الإطار العام لأهداف التنمية المستدامة

البشر

الكوكب

الازدهار

السلام

الشراكة

التنمية المستدامة

وفي إطار الإعداد للمراجعة الطوعية المحلية قامت المحافظة بمراجعة الخبرات الدولية المتعلقة بإعداد المراجعات الطوعية المحلية، بما في ذلك الأدلة الاسترشادية لإعداد مثل هذه المراجعات، والتي - وفقاً للخبرات الدولية - لا يوجد هيكل موحد لإعدادها وكل مستوى محلي يقوم بإعدادها وفقاً لسياقه. كما اعتمدت المحافظة على الإرشادات العامة لإعداد المراجعات الطوعية المحلية والتي تم إعدادها من قبل وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية. ولقد هدفت مراجعة الخبرات الدولية إلى التعرف على محتويات التقارير والمنهجيات التي تم استخدامها، وكيفية عرض التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي، كما هدفت عملية مراجعة الخبرات الدولية إلى التعرف على التحديات التي واجهت المستويات المحلية في الدول المختلفة أثناء إعداد مثل هذه المراجعات، بالإضافة إلى التحديات التي تواجه هذه المستويات المحلية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وكيفية التغلب عليها. (**مرفق ا: المنهجية المستخدمة في إعداد تقارير المراجعة الطوعية المحلية في التجارب الدولية مقارنة بمنهجية محافظة بورسعيد**).

ومن ثمّ؛ ووفقاً للمراجعات التي قامت بها المحافظة فيما يتعلق بالمنهجيات المستخدمة في إعداد المراجعة الطوعية المحلية، فقد اعتمدت محافظة بورسعيد في منهجيتها على أربع مراحل أساسية، هي المرحلة التحضيرية، ومرحلة جمع البيانات، ومرحلة تحليل البيانات وكتابة التقرير، ومرحلة عرض التقرير ونشره. ويعكس الشكل التالي تفاصيل كل مرحلة من هذه المراحل:

عملية إعداد تقرير
المراجعة الطوعية المحلية

- اختيار الجهة المسئولة عن إعداد التقرير
- تعبئة أصحاب المصلحة
- تحديد نطاق التقرير

- مراجعة أهداف التنمية المستدامة
- مراجعة التقارير الوطنية والمحلية
- مراجعة المؤشرات المتعلقة بالتنمية المستدامة
- عقد ورش العمل والمجموعات البؤرية

- تحليل البيانات
- إعداد مسودة التقرير الأولية
- عرض المسودة على أصحاب المصلحة
- إعداد المسودة النهائية للتقرير

- الموافقة على التقرير فى شكله النهائي
- نشر التقرير

١. المرحلة التحضيرية

تتمثل المرحلة التحضيرية في تهيئة البيئة المناسبة لإعداد التقرير، واشتملت هذه المرحلة على الخطوات التالية:

- **اختيار الجهة المسئولة عن إعداد التقرير:** قامت المحافظة بتحديد الجهة المسئولة عن إعداد المراجعة، وهي وحدة التنمية المستدامة بديوان عام المحافظة، ولقد تم إنشاء هذه الوحدة ضمن توجه المحافظة بتعزيز التنمية المستدامة ودمجها في الخطط المحلية. ولقد قامت الوحدة بالتعاون مع المكتب الفني للمحافظ بقيادة عملية إعداد المراجعة، والتنسيق مع أصحاب المصلحة المختلفين مثل المديريات، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والقادة المحليين، وغيرهم من أصحاب المصلحة. وقامت وحدة التنمية المستدامة بإعداد المراجعة تحت الإشراف المباشر للمحافظ.

- **حشد أصحاب المصلحة:** قامت المحافظة بإعداد ورش عمل لأصحاب المصلحة المتمثلين في التنفيذيين من ممثلي ديوان عام المحافظة، والمراكز والمدن التابعة لها، وممثلي مديريات الخدمات، والشركات القابضة والتابعة، بالإضافة إلى ممثلين عن المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والبرلمان، والجامعات، والجهات البحثية والأكاديمية في المحافظة، وذلك بهدف التعريف بأهمية المراجعة الطوعية المحلية، والغرض منه، ومنهجية إعداده، وأهميته بالنسبة للمحافظة في تحديد الممارسات الناجحة، وتحديد الفجوات التنموية والتدخلات التنموية التي سوف تُسهم في سد مثل هذه الفجوات مستقبلاً وتعزيز تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي.

- **تحديد نطاق التقرير:** في إطار المراجعات المتعلقة بالتقارير الدولية، والوطنية، وأهداف التنمية المستدامة ومقاصدها ومؤشراتها، وفي ضوء الأولويات التنموية للمحافظة بما يتماشى مع التقرير الوطني الطوعي في نطاقه، وتغطية أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر بهدف التعرف على التقدم المحرز في كل الأهداف وليس أهداف بعينها باعتبار أن هذا التقرير هو أول تقرير محلي طوعي للمحافظة بما يتضمنه من ممارسات جيدة وتحديات متعلقة بتنفيذ كل هدف من الأهداف مع مراعاة السياق المحلي، فضلاً عن أهداف التنمية المستدامة تتسم بطبيعتها بالتشابك فيما بينها، الأمر الذي يشجع على التعرف على التقدم المحرز في جميع الأهداف لأن التقدم في هدف واحد من الممكن أن يؤثر على أهداف أخرى، وذلك بما يتماشى مع أولويات المحافظة المحلية، ووفقاً لخطتها التنموية.

٢. مرحلة جمع البيانات

اعتمدت المحافظة في إعداد المراجعة الطوعية المحلية الخاصة بها على المراجعة المكتبية والتقارير، البيانات الرسمية، بالإضافة إلى عقد مجموعة من ورش العمل والمجموعات البؤرية مع أصحاب المصلحة للتعرف على التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتمثلت مرحلة جمع البيانات في التالي:

- **مراجعة التقارير الوطنية والمحلية:** قامت المحافظة بمراجعة المراجعات الطوعية، والمتعلقة بالتقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني، بالإضافة إلى تقرير توطين أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالمحافظة والصادر عن وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، والموازنة المحلية للمحافظة. كما قام فريق العمل بالمحافظة بمراجعة التقارير المحلية الصادرة عن أداء المحافظة في مجموعة من القضايا ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة، والصادرة عن الجهات الأكاديمية والبحثية بالمحافظة، أو الجهات الدولية، أو غيرها من الجهات. وهدفت عملية المراجعة إلى تجميع البيانات المتعلقة بالمستويين الوطني والمحلي ذات الصلة بإعداد المراجعة الطوعية المحلية للمحافظة.

- **مراجعة أهداف التنمية المستدامة على مستوى المحافظة:** قامت المحافظة بمراجعة أهداف التنمية المستدامة، والتعرف على المقاصد المتعلقة بكل هدف، وتحديد المقاصد المرتبطة بوسائل التنفيذ، أو بمعنى آخر المرتبطة بالعمليات التي تساعد في الوصول لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بالإضافة إلى المقاصد المتعلقة بالنتائج، والتي يتم تحقيقها بناءً على مدى التطور في تحقيق المقاصد المرتبطة بوسائل التنفيذ. وهدفت عملية مراجعة أهداف التنمية المستدامة، إلى التعمق في فهمها، واستخراج المؤشرات ذات الصلة بالمستويات المحلية، والأهداف ذات الصلة بالسياق المحلي للمحافظة، وحتى الأهداف ذات الصلة جزئياً بالمحافظة، والأهداف التي ليس لها صلة بالسياق المحلي للمحافظة. كما هدفت عملية مراجعة أهداف التنمية المستدامة إلى تعميق فهم الروابط بين الأهداف المختلفة وانعكاساتها على السياسات والخطط المحلية. فعلى سبيل المثال؛ فإن المقصد ١-٢ "تخفيض نسبة الرجال والنساء والأطفال من جميع الأعمار الذين يعانون الفقر بجميع أبعاده وفقاً للتعاريف الوطنية بمقدار النصف على الأقل بحلول عام ٢٠٣٠" يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمقصد ٤-١ "ضمان أن يتمتع جميع الفتيات والفتيان بتعليم ابتدائي وثانوي مجاني ومنصف وجيد يؤدي إلى تحقيق نتائج تعليمية ملائمة وفعالة بحلول عام ٢٠٣٠". ومن هنا؛ فإن السياسات المحلية المتعلقة بالفقر لابد وأن تكون مرتبطة بالسياسات المحلية ذات الصلة بالتعليم.

- **مراجعة المؤشرات المتعلقة بالتنمية المستدامة على مستوى المحافظة:** قامت المحافظة بتحديد أعداد المقاصد ومؤشرات التنمية المستدامة وتصنيفها وفقاً للمؤشرات والمقاصد المتعلقة بوسائل التنفيذ، والأخرى المتعلقة بالنتائج، وأيضاً قامت المحافظة بتحديد مدى تغطية المؤشرات على المستوى الوطني وفقاً لتقريري المراجعة الوطنية الطوعية في عامي ٢٠١٨، و٢٠٢١، بالإضافة إلى مدى تغطية المؤشرات على المستوى المحلي وفقاً لتقرير توطين أهداف التنمية المستدامة الصادر عن وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية بهدف تقديم لمحة حول وضع بعض مؤشرات التنمية المستدامة على مستوى المحافظة. وهدفت هذه المراجعة إلى التعرف على المؤشرات المتاحة في التقارير الوطنية والمحلية ومدى بعدها عن المؤشرات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة. كما قامت المحافظة بمراجعة وتحديد المؤشرات ذات الصلة المباشرة بأهداف التنمية المستدامة، وليست ضمن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة الرسمية، وذلك لضمان تقديم صورة متعمقة وشاملة عن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في محافظة بورسعيد.

- **عقد ورش العمل والمجموعات البؤرية:** قامت المحافظة بإعداد أداة لجمع البيانات (**مرفق ٢: أداة جمع البيانات**)، وتم عقد ورش عمل لشرحها. كما قامت المحافظة بعقد مجموعة من ورش العمل والمجموعات البؤرية لجمع البيانات وفقاً لأداة جمع البيانات المستخدمة، والتي تتضمن الأهداف، والتعرف على الآليات المستخدمة من قبل المحافظة لتحقيق الأهداف، والجهات الشريكة في تنفيذ الأهداف، ونقاط القوة، والضعف، والفرص، والتحديات الخاصة بكل هدف. كما هدفت ورش العمل والمجموعات البؤرية إلى التعرف على الفجوات التنموية ورؤية الجهات المختلفة في التغلب على هذه الفجوات. ولقد عقدت مجموعة بؤرية لكل هدف من أهداف التنمية المستدامة، وبحضور مجموعات متعددة من أصحاب المصلحة (**مرفق ٣: أصحاب المصلحة المشاركين في المجموعات البؤرية**).

٣. مرحلة تحليل البيانات وكتابة التقرير

قامت المحافظة في ضوء البيانات التي تم تجميعها بتحليل هذه البيانات، وتحليل التحديات والفرص التي تواجه المحافظة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولقد أخذت المحافظة في الاعتبار أثناء عملية تحليل البيانات، التوافق بين أهداف التنمية المستدامة، والربط بين المشروعات والسياسات المتعلقة بالمحافظة ومدى اتصالها بهدف واحد أو عدة أهداف. ولقد أفرزت عملية التحليل أهم المحاور الأساسية التي تركز عليها المحافظة، والتي ترتبط بأكثر من هدف من أهداف التنمية المستدامة.

وفي ضوء عملية التحليل، قامت المحافظة بإعداد مسودة المراجعة الطوعية وعرضها على أصحاب المصلحة للتحقق من النتائج التي وصلت إليها المحافظة من خلال ورشة عمل حضرها مختلف أصحاب المصلحة مثل ممثلي المديريات، والجهات المحلية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والجامعات، وغيرها من الجهات. ولقد قامت المحافظة باتخاذ الملاحظات الواردة في ورشة العمل في الاعتبار أثناء إعداد المسودة النهائية من المراجعة.

٤. مرحلة عرض التقرير ونشره

بعد أن تمت موافقة المحافظ على التقرير، قامت المحافظة بعرض ملامح التقرير وأهم نتائجه على وزارتي التنمية المحلية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، ثم على مجلس المحافظين برئاسة رئيس مجلس الوزراء، ثم تم نشره على الموقع الإلكتروني للمحافظة، والموقع الإلكتروني لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

المشاركة المجتمعية في المراجعة الطوعية المحلية بمحافظة بورسعيد

تصورات ورؤية المواطنين

في إطار تعزيز المشاركة المجتمعية في عملية إعداد المراجعة الطوعية المحلية في محافظة بورسعيد، تم عقد ورشة عمل تفاعلية بالمحافظة في ٢١ يونيو ٢٠٢٣، وذلك بهدف رفع وعي الشباب بالتنمية المستدامة وأهدافها، وتحديد نقاط القوة التي تتميز بها محافظة بورسعيد، والتحديات التي تواجهها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، كما هدفت ورشة العمل إلى التعرف على مقترحات الشباب لتعزيز تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المحافظة. حيث شارك في ورشة العمل عدد من الشباب، والفتيات، وقد تم التأكيد على التمثيل النوعي المتوازن بين المشاركين.

اتسمت ورشة العمل بالتفاعل والإنصات العميق والنشط لرؤى الشباب حول نقاط القوة والتحديات والأولويات المستقبلية. فحدد الشباب مجموعة من نقاط القوة التي تتميز بها المحافظة، والتي تساعد المحافظة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة منها الموقع الجغرافي المتميز للمحافظة، والموارد المائية التي تتمتع بها المحافظة، بالإضافة إلى الترابط المجتمعي بين أفراد المجتمع، وغيرها.

نقاط القوة التي تم الإشارة إليها من قبل المشاركين بورشة العمل

وقام المشاركين بتحديد أولويات المحافظة فيما يخص أهداف التنمية المستدامة من وجهة نظرهم من خلال آلية التصويت حيث قاموا بالتصويت على ٥ أهداف ذات تقدم ملحوظ على مستوى المحافظة و ٥ أهداف تتطلب بذل المزيد من الجهود لتحقيقها على مستوى المحافظة، وتنوعت المقترحات التي تقدّم بها الشباب لتعزيز تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تتطلب جهود أكبر في محافظة بورسعيد وأهمها:

الأهداف ذات تقدم ملحوظ
على مستوى المحافظة

الأهداف التي تتطلب بذل المزيد من الجهود
لتحقيقها على مستوى المحافظة

أولويات التنمية المستدامة لدى المحافظة التي تتطلب المزيد من الجهود للعمل عليه

تم مناقشة أهداف التنمية المستدامة التي من وجهة نظر المشاركين تتطلب بذل المزيد من الجهود والعمل عليها بهدف تحقيق تقدم ملحوظ بها فيما بعد، بالإضافة إلى مشاركتهم ببعض الفرص السانحة والنجاحات والمبادرات التي تتم على أرض الواقع والتي يمكن الاستفادة بها وتطويرها:

٤ التعليم الجيد

على مستوى التعليم العالي، هناك حاجة إلى التنوع في التخصصات خاصةً الحديثة منها، الأمر الذي سيساعد أبناء المحافظة على عدم الاضطرار إلى المغادرة إلى محافظات أخرى لاستكمال دراستهم، وكذلك لتعزيز الربط بين مخرجات التعليم وسوق العمل. أما على مستوى التعليم الفني، فهناك حاجة إلى رفع الوعي حول أهمية التعليم الفني، وتغيير النظرة المجتمعية السلبية حوله.

٨ العمل اللائق ونمو الاقتصاد

جاء قطاع السياحة على رأس القطاعات الواعدة في المحافظة التي حددها الشباب، حيث اعتبره شباب المحافظة قاطرة النمو الحقيقية للمجتمع المحلي بما يوفره من فرص عمل للشباب، وبالتالي؛ اقترح الشباب ضرورة استكمال الجهود المتعلقة بالترويج للمحافظة. كما أشاروا الى أهمية الحفاظ على التراث الثقافي المميز للمحافظة.

٩ الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية

كما جاء دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر وريادة الأعمال وتحفيز الشباب على رأس أولويات الشباب، وذلك من خلال توفير فرص للتمويل ودعم الابتكار من خلال برامج محددة ومتخصصة وإتاحة الوصول إلى الخدمات المالية والأسواق.

١٢ إستهلاك وإنتاج المسؤولين

أكد الشباب على ضرورة العمل على الحفاظ على الموارد الطبيعية، ورفع الوعي بأهمية الإدارة المستدامة للنفايات والمخلفات الصلبة وبناء مصانع إعادة التدوير داخل المحافظة ومعاقبة السفن والمصانع التي تلقي بالنفايات في البحر والبحيرات، خاصة مصانع الغاز والكيماويات.

١٣ العمل المناخي

ولقد أكد الحوار مع الشباب على ضرورة العمل على رفع الوعي بقضايا تغير المناخ وتداعياتها الاجتماعية، والاقتصادية على المجتمع، وأهمية الحفاظ على المناطق الخضراء والتنوع البيولوجي. كما اقترحوا تشجيع قيادة الدراجات الهوائية والمشي كوسائل نقل نظيفة تساهم في تحسين نوعية وجودة الهواء وتعزيز الصحة البدنية والنفسية، وتقليل الازدحام المروري.

وأخيرا، عبر الشباب عن طموحاتهم في الوصول بمحافظتهم لتصبح وجهة سياحية وثقافية عالميةً، وأن تصبح محافظة بورسعيد محافظة خضراء، وأن تكون محافظة جاذبة للاستثمار والابتكار.

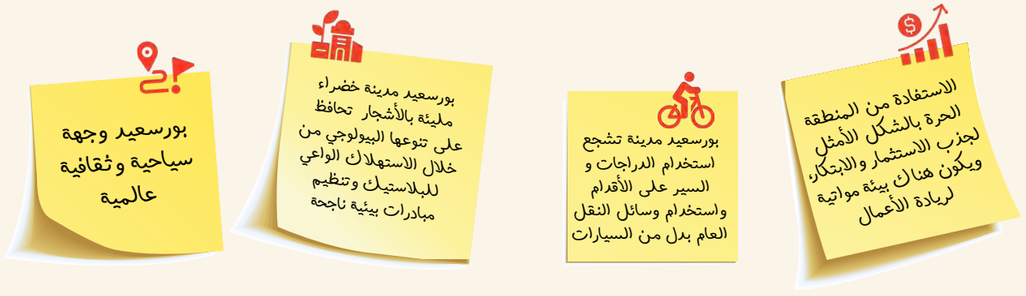

الترتيبات المؤسسية والمالية

يكفل الدستور المصري التحول نحو اللامركزية بأبعادها المختلفة الإدارية والمالية والاقتصادية، إيماناً بأهمية الدور الذي تلعبه المستويات المحلية في تحقيق التنمية. وينظم عمل الإدارة المحلية في مصر القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ وتعديلاته المختلفة، بالإضافة إلى مجموعة أخرى من القوانين مثل قانون المدن الجديدة رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩، وكذلك قانون تنظيم التعاقدات العامة رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨، وقانون الخدمة المدنية رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦، وقانون التخطيط العام للدولة رقم ٢٢ لسنة ٢٠٢٢، وقانون الموازنة العامة الموحد رقم ٦ لسنة ٢٠٢٢.

أما فيما يتعلق بالتنظيم الإداري المحلي في مصر فتتنوع وتتشابك الوحدات التنظيمية المنوط بها إدارة العمل التنموي المحلي في مصر بين أربعة أنواع: يتجسد **النوع الأول** في الوحدات المحلية التي تخضع لسيطرة وإشراف النظام المحلي بالكامل، ويتعلق **النوع الثاني** بأفرع الوزارات والهيئات المركزية والشركات القابضة على المستوى المحلي، ويعكس **النوع الثالث** إجمالي الوحدات التي تخرج بالكامل عن سيطرة النظام المحلي وتعمل في النطاق الجغرافي للمحافظة وتتمثل في المدن والمجتمعات العمرانية الجديدة، وأخيراً يُعرف **النوع الرابع** بالوحدات القاعدية المحلية، وهي الكيانات الأدنى من مستوى الوحدة المحلية القروية.

وتتنوع الجهات المنوط بها إدارة العمل التنموي المحلي في مصر ما بين المجلس الأعلى للإدارة المحلية، والأقاليم الاقتصادية، ووزارة التنمية المحلية، والأمانة العامة للإدارة المحلية، والمجالس المحلية. كما يأتي التخطيط في النظام المحلي ليركز على مستويين أساسيين، الأول هو التخطيط الإقليمي والثاني هو التخطيط على مستوى الوحدات المحلية (**مرفق (٤): نظرة عامة حول الإطار المؤسسي والمالي لنظام الإدارة المحلية في مصر**).

١) التقسيم الإداري لمحافظة بورسعيد: وفقاً لنظام الإدارة المحلية في مصر، فإن محافظة بورسعيد واحدة من المحافظات الحضرية ذات المستوى الإداري الواحد؛ حيث يقع تحت مستوى المحافظة سبعة أحياء رئيسية، ومدينة واحدة كالتالي: حي الشرق، وحي العرب، وحي المناخ، وحي الضواحي، وحي الزهور، وحي الجنوب، وحي غرب، ومدينة بورفؤاد. وبالإضافة للوحدات السابقة، توجد مدينة سلام مصر وهي إحدى المدن الجديدة التي تقع في نطاق محافظة بورسعيد، ولكنها تتبع هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة. وبالمقارنة بين واقع التنظيم المحلي في مصر بواقع التنظيم المحلي لمحافظة بورسعيد؛ يتضح خلو المحافظة من وحدات النوع الرابع (الكيانات المحلية الطرفية).

م	النوع الأول (الوحدات المحلية)			
	المنطقة	عدد الأحياء	عدد المدن (مدينة)	عدد الوحدات المحلية القروية (وحدة محلية)
١	حي الشرق	١	٠	٠
٢	حي العرب	١	٠	٠
٣	حي المناخ	١	٠	٠
٤	حي الضواحي	١	٠	٠
٥	حي الزهور	١	٠	٠
٦	حي الجنوب	١	٠	٠
٧	حي الغرب	١	٠	٠
٨	مدينة بورفؤاد	٠	١	٠
إجمالي المحافظة		**٧**	**١**	**٠**

النوع الثالث (المجتمعات العمرانية الجديدة): يوجد مدينة واحدة، وهي مدينة سلام مصر، وهي مدينة جديدة على نمط مدن الجيل الرابع تقع في زمام محافظة بورسعيد، ولكنها تتبع هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة.

النوع الرابع (الكيانات المحلية الطرفية): لا يوجد

المصدر: ديوان عام محافظة بورسعيد

٢) موازنة محافظة بورسعيد:

يوضح الجدول التالي توزيع المصروفات الخاصة بموازنة محافظة بورسعيد للعامين الماليين ٢٠٢١/٢٠٢٢ و٢٠٢٢/٢٠٢٣، وكما هو مبين في الجدول أن هناك انخفاض طفيف في موازنة المصروفات في العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣ مقارنة بالعام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢، حيث بلغ إجمالي المصروفات في العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣ نحو ٢,٥٦ مليار جنيه مقارنة بحوالي ٢,٦١ مليار جنيه في العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢.

وكما يوضح الشكل التالي فإن الغالبية العظمى من المصروفات تذهب للباب الأول الخاص بالأجور وتعويضات العاملين، حيث بلغت نسبة المصروفات على هذا الباب في العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣ حوالي ٦٩,٢٪ من إجمالي المصروفات مقارنة بنحو ٦٢,٨٪ من إجمالي المصروفات في العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢، ويأتي الباب السادس الخاص بالاستثمارات في المرتبة الثانية ليصل الإنفاق عليه حوالي ١٧,١٪ في العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣ من إجمالي الإنفاق مقارنة بنحو ٢٠,٧٪ من إجمالي المصروفات في العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢، ولعلّ وجود باب الاستثمارات في المرتبة الثانية من حيث الإنفاق يعكس تطور المشروعات الاستثمارية التي تقوم بها المحافظة وجهودها في تحديث البنية التحتية. وتم إنفاق حوالي ١٠,٦٪ من إجمالي المصروفات على الباب الثاني الخاص بشراء السلع والخدمات. بينما كان الإنفاق على الباب الرابع الخاص بالدعم والمنح والمزايا الاجتماعية هو الأقل في الإنفاق بنسبة بلغت ٠,٣٪ في العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣. ولعلّ ذلك يرجع إلى انخفاض معدلات الفقر في محافظة بورسعيد، الأمر الذي ينعكس في انخفاض الإنفاق على الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية. ويمكن تفسير ذلك التوزيع بأن الغالبية العظمى من الأنشطة التي تمولها الأبواب الأخرى بخلاف الأجور كالفوائد والدعم والاستثمارات تتم من خلال الوزارات والهيئات على المستوى الوطني في نطاق المحافظة.

المصروفات	٢٠٢١/٢٠٢٢	٢٠٢٢/٢٠٢٣
الباب الأول: الأجور وتعويضات العاملين	١,٦٤٢,٧٤٨,٠٠٠	١,٧٧٧,١٠٩,٠٠٠
الباب الثاني: شراء السلع والخدمات	٣٣٤,٦٥٦,٠٠٠	٢٧٢,٧٦٠,٠٠٠
الباب الثالث: الفوائد	١٤,٩٢٧,٠٠٠	١٣,٧٧٥,٠٠٠
الباب الرابع: الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية	١٠,٧٩٩,٠٠٠	٨,١١٣,٠٠٠
الباب الخامس: المصروفات الأخرى	٥٠,٩٦٦,٠٠٠	٣٩,٦٥٨,٠٠٠
الباب السادس: شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)	٥٤١,٦٨٤,٠٠٠	٤٣٨,٤١٤,٠٠٠
الباب الثامن: سداد القروض المحلية والأجنبية	٢٠,١٥٦,٠٠٠	١٩,٦٠٤,٠٠٠
الإجمالي	**٢,٦١٥,٩٣٦,٠٠٠**	**٢,٥٦٩,٤٣٣,٠٠٠**

المصدر: وزارة المالية. موازنة الإدارة المحلية للعام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣. الموازنة العامة للدولة.

توزيع النفقات في محافظة بورسعيد ٢٠٢١/٢٠٢٢- ٢٠٢٢/٢٠٢٣

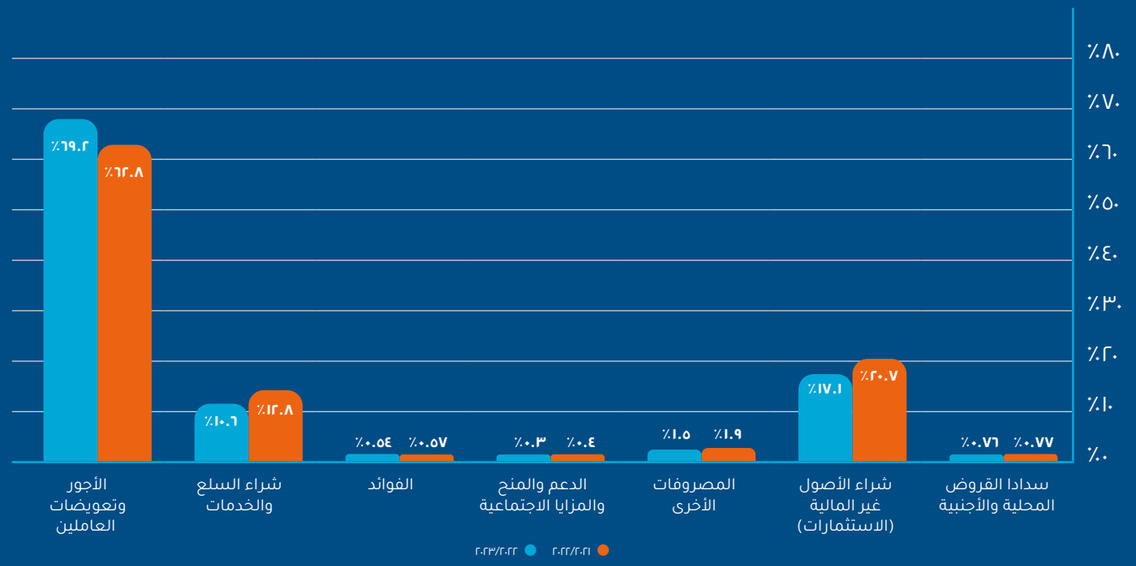

ومن الجدير بالذكر أن الموارد المالية الذاتية لمحافظة بورسعيد بلغت خلال الفترة من ٢٠١٤-٢٠١٥- ٢٠٢١-٢٠٢٢ ما قيمته ٢,٧ مليار جنيه، في حين لم تتجاوز الموارد المالية القادمة من الخزانة العامة للدولة خلال نفس الفترة المليار جنيه، ومن ثم يتضح أن التمويل الذاتي خلال تلك الفترة شكل ما قيمته ٧٣٪ مقابل ٢٧٪ للتمويل القادم من الخزانة العامة. ولعل الارتفاع الكبير في الموارد الذاتية لمحافظة بورسعيد بداية من العام المالي ٢٠١٩/ ٢٠٢٠ جاء نتيجة إلى أن المحافظة تعمقت في شراكات مع القطاع الخاص وتوسعت بصورة كبيرة في البنية السياحية وشروع المحافظة في إنشاء أسواق للخدمات وغيرها من المشروعات مما كان له أثر على ارتفاع موارد المحافظة. ويوضح الشكل التالي تطور الموارد المالية الذاتية مقارنة بالتمويل القادم من الخزانة العامة.

المنصرف من التمويل الذاتي ومن الخزانة العامة بمحافظة بورسعيد

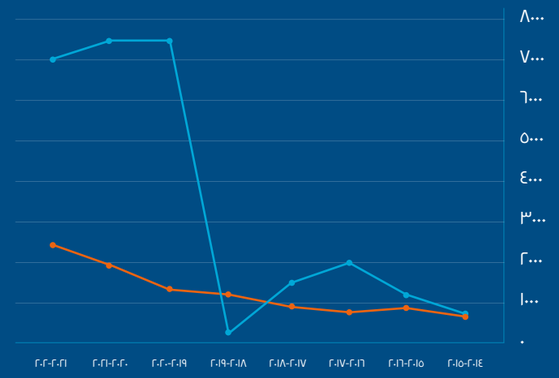

نسبة التمويل الذاتي للتمويل من الخزانة العامة بمحافظة بورسعيد

التقـدم على مستوى الأهداف

سيتم تتبع تقدم أهداف التنمية المستدامة على مستوى محافظة بورسعيد في ضوء منهجية (5P's)، والتي تدور حول **خمسة محاور** يشتمل كل محور على مجموعة من الأهداف المترابطة؛ وتتمثل هذه المحاور فيما يلي:

- البشر
- الكوكب
- الازدهار
- السلام
- الشراكة

المحور الأول

البشر

١ القضاء على الفقر

أ) أداء المحافظة في الهدف:

م	المؤشر	التقرير الطوعي الوطني ٢٠٢١	سنوات قياس المؤشر على المستوى المحلي			الاتجاه	المصدر	المؤشر المستخدم من مؤشرات التنمية المستدامة الرسمية
			٢٠١٥	٢٠١٧-٢٠١٨	٢٠٢١-٢٠٢٢			
١-١	نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الوطني (٪)	٢٩,٧	٦,٧	٧,٦٠	١٦,١	🔴	٢٠١٥/ ٢٠١٧-٢٠١٨: بحث الدخل والإنفاق ٢٠٢١/٢٠٢٢: نشرات مركز معلومات ودعم اتخاذ القرار بمحافظة بورسعيد - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء	نعم ١-٢-١
٢-١	عدد المستفيدين من برنامج تكافل وكرامة				١٣٦٤٦	-	مديرية التضامن الاجتماعي - محافظة بورسعيد	نعم ١-٣-١
٣-١	نسبة السكان المتوافر لديهم خدمات أساسية (٪)							نعم ١-٤-١
-	الكهرباء	٩٩,٧	٩٩,٠٨	٩٩,٠٨	٩٩,٠٨	🟠	نشرات مركز معلومات ودعم اتخاذ القرار بمحافظة بورسعيد	
-	المياه النظيفة	٩٧	٣٧	٩٢	٩٢	🟠		
-	الصرف الصحي	٦٦,٢	٩٢	٩٢	٩٢	🟠		

* البيانات الواردة في التقرير الوطني الطوعي ليست بالضرورة تعكس بيانات ٢٠٢١، وإنما من الممكن أن تعكس بيانات سابقة.

🟢 تحسن 🔴 تراجع 🟠 ثابت

يوضح الجدول تأرجح نسب السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر بين الانخفاض والارتفاع بمحافظة بورسعيد؛ حيث تراوحت النسبة ما بين ٦,٧ ٪، و ٧,٦ ٪ للأعوام ٢٠١٥- ٢٠١٨ على التوالي، في حين ارتفعت مرة أخرى عام ٢٠٢١/٢٠٢٢ إلى ١٦,١٪.

ب) جهود مكافحة الفقر بالمحافظة: تتعدد الجهود المبذولة لمكافحة الفقر داخل المحافظة؛ وتتركز أهم هذه الجهود فيما يلي:

١. تبني الدولة برنامج المساعدات النقدية المشروطة لخدمة الفئات الأكثر فقراً، والأسر التي لديها أطفال في مراحل التعليم المختلفة أو صغار يحتاجون إلى الرعاية والمتابعة الصحية (برنامج تكافل وكرامة) ، وكذلك برنامج كرامة للمسنين فوق الـ ٦٥ عاماً ـ المعاق / والعاجز. وتستقبل مديرية التضامن الاجتماعي بمحافظة بورسعيد حالات جديدة يومياً لمواجهة الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين حسب شروط الاستفادة من برنامج الحماية الاجتماعية للدولة.

٢. أطلقت المحافظة مشروع "جمعيتي"، والذي يهدف إلى مساعدة الأسر الفقيرة في الحصول على السلع التموينية بسعر مدعم، وأيضاً نقاط الخبز. ولقد بلغ إجمالي المستفيدين من هذا المشروع حوالي ٤٨ ألف مستفيد بتكلفة إجمالية ٧ ملايين جنية. وتستقبل مديرية التضامن الاجتماعي بمحافظة بورسعيد طلبات الأشخاص ذوي الإعاقة لاستصدار كارت الخدمات المتكاملة، والذي يُمنح لذوي الإعاقة لتساعدهم في الحصول على العديد من المزايا والخدمات؛ حيث بلغ عدد المستفيدين من كارت الخدمات المتكاملة منذ بداية البرنامج عام ٢٠١٧ حتى الآن عدد(٥٠٨١) مستفيد، وذلك في إطار حرص المحافظة على دعم الأسر الفقيرة والأشخاص ذوي الإعاقة.

ج) الشراكات:

في إطار تعميق الجهود المتعلقة بالقضاء على الفقر، تقوم محافظة بورسعيد بتعزيز الشراكة مع عديد من الجهات منها: الصندوق الاجتماعي للتنمية، والجمعيات الأهلية لتنمية المجتمع المحلي بالمحافظة، ومركز تحديث الصناعة، وجمعية شباب الأعمال بجنوب بورسعيد، وشركة " أس أي ويرنج سيستمز إيجيبت " اليابانية لصناعة الضفائر، والصندوق الكويتي للتنمية، وجمعية كابسي لتنمية المجتمع المحلي، ومؤسسة مشكاة نور.

د) التحديات: تتمثل أهم التحديات التنموية المرتبطة بالهدف الأول في ثلاثة تحديات، والتي يمكن توضيحها فيما يلي:

- ارتفاع معدلات البطالة، نظرا لكون محافظة بورسعيد محافظة فتية يمثل الشباب بها نسبة مرتفعة للغاية مما يمثل عبئا متزايد في توفير وظائف سنوية تلبي الطلب المتزايد عليها وخاصةً في ظل تباطؤ الاقتصاد العالمي وتقلص فرص الاستثمار الأجنبي رغم جهود المحافظة والدولة في خلق العديد من فرص الاستثمار أمام كل من القطاع الخاص الوطني والأجنبي، بالإضافة إلى انخفاض مستوى المعيشة الناتج عن ارتفاع معدلات التضخم من جهة وتهديد التغيرات المناخية على جودة المحاصيل الزراعية وتأثيرها على موارد كسب الرزق للفئات الأشد فقراً والأولى بالرعاية وكذلك التغيير المستمر في أسعار الصرف نتيجة للتداعيات العالمية.

- التحديث المستمر لقاعدة البيانات الموحدة للمواطنين مع الجهات المختصة لدى مديرية التضامن بمحافظة بورسعيد للأسر الفقيرة والمحرومة ومستوياتهم المعيشية وبالتالي الضعف في تحقيق التكامل والتنسيق في جهود وأنشطة الدعم المقدمة من قبل منظمات المجتمع المدني والجمعيات للفئات الأكثر فقراً.

- ضعف آليات الرقابة على أسعار السلع والمنتجات بالمحافظة، مما أدى إلى تفاقم آثار أزمة زيادة الأسعار عالمياً على الأسر الأكثر فقراً.

٢ القضاء التام على الجوع

أ) أداء المحافظة في الهدف:

م	المؤشر	التقرير الطوعي الوطني ٢٠٢١	سنوات قياس المؤشر على المستوى المحلي				الاتجاه	المصدر	المؤشر المستخدم من مؤشرات التنمية المستدامة الرسمية
			٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠٢١	٢٠٢٢			
٢-١	النسبة المئوية للأشخاص الذين يعانون من نقص السعرات الحرارية (٪)			١٧,٥			-	بحث الدخل والانفاق والاستهلاك ٢٠١٥	نعم ٢-١-١
٢-٢	الطول بالنسبة للعمر (التقزم) (٪)	١٧,٥	١٠,٩		٦,٧		●	المسح السكاني الصحي ٢٠١٤ (DHS) المسح الصحي للأسرة المصرية ٢٠٢١ (EFHS)	نعم ٢-٢-١
٢-٣	انتشار سوء التغذية الهزال (٪)	٣	٢٣		١,١		●	المسح السكاني الصحي ٢٠١٤ (DHS) المسح الصحي للأسرة المصرية ٢٠٢١ (EFHS)	نعم ٢-٢-٢
٢-٤	انتشار الأنيميا بين الأطفال (٪)		١٢,٦		٣٦,٩		●	المسح السكاني الصحي ٢٠١٤ (DHS) المسح الصحي للأسرة المصرية ٢٠٢١ (EFHS)	لا
٢-٥	معدل انتشار الوزن الزائد (السمنة) للأطفال ٦-٥٩ شهر			٥,٧	١٣,٤		●	بحث الدخل والانفاق والاستهلاك ٢٠١٥ المسح الصحي للأسرة المصرية ٢٠٢١ (EFHS)	نعم ٢-٢-٢
٢-٦	المساحة المزروعة والمخصصة للزراعة المنتجة والمستدامة (بالألف فدان)			٦,٩٦	٧,٢	٥٧,٥٧	●	مديرية التضامن الزراعة بمحافظة بورسعيد	نعم ٢-٤-١
٢-٧	عدد بطاقات التموين (بالألف بطاقة)			١٦٠	١٦٤	١٦٤,٧	●	مديرية التموين والتجارة الداخلية بمحافظة بورسعيد	لا
٢-٨	عدد المستفيدين من بطاقات التموين (بالألف مستفيد)			٤٩٣,٠٦١	٤٥٠,٦٢٢	٤٤٨,٢٤١	●		لا

* البيانات الواردة في التقرير الوطني الطوعي ليست بالضرورة تعكس بيانات ٢٠٢١، وإنما من الممكن أن تعكس بيانات سابقة.

● تحسن ● تراجع ● ثابت

يوضح الجدول انخفاض نسبة المصابين بالتقزم لتصل إلى ٦,٧٪ عام ٢٠٢١ مقارنة بـ ١٠,٩٪ عام ٢٠١٤. كما نلاحظ أنه على الرغم من انخفاض نسب المصابين بسوء التغذية (الهزال) من ٢٣٪ عام ٢٠١٤ إلى ١,١٪ عام ٢٠٢١، زادت نسبة انتشار الأنيميا بين الأطفال من ١٢,٦٪ عام ٢٠١٤ إلى ٣٦,٩٪ عام ٢٠٢١. كما زادت نسبة الأطفال المصابين بالسمنة خلال المرحلة العمرية من ٦- ٥٩ شهر من ٥,٧٪ إلى ١٣,٤٪ خلال الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠٢١. ويعكس هذا الأمر تحدياً بشأن النظم والعادات الغذائية المتبعة بين الأسر داخل المحافظة.

ب) الجهود والآليات المستخدمة: لقد تنوعت الآليات المستخدمة بالمحافظة من أجل القضاء التام على الجوع على النحو التالي:

١. الأمن الغذائي من الثروة الحيوانية: قامت المحافظة بتخصيص مساحة ٣٥٠ فداناً من وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي للمحافظة لإنشاء منطقة مجمعة لتربية الماشية بمساحات تبدأ من ١٥٠متراً مربعاً وحتى ١,٢ ألف متر مربع والمعروفة بمنطقة القابوطي الجديدة، حيث تقدم المحافظة كافة سبل الدعم للإنتاج الحيواني والإنتاج السمكي والاستزراع الزراعي كونهم يمثلون دعامة أساسية نحو التنمية الاقتصادية الشاملة.

٢. استراتيجية التنمية الزراعية بالمحافظة لعام ٢٠٣٠: لقد وضعت محافظة بورسعيد مع مديرية الزراعة والجهات المختصة استراتيجية لتنمية الزراعة لعام ٢٠٣٠ في ضوء الخطط الوطنية المعتمدة، والتي روعي فيها احتياجات المحافظة من تنوع المحاصيل المناسبة مع طبيعة الأراضي الجديدة ومنها زراعة الأرز وبنجر السكر، حيث تم تحقيق الاكتفاء الذاتي من محصول الأرز ونحو ٨٦٪ من محصول القمح. كما تضمنت الاستراتيجية أبعاداً أخرى خاصة بتحديد الخريطة التصنيفية للمحاصيل الزراعية، وزيادة تقنين الأوضاع للأراضي المستصلحة للزراعة، وعمل منظومة كارت الفلاح، وزيادة ترخيص جمعيات الاستصلاح الزراعية، التوعية الإرشادية للمزارعين والمربين، وتكثيف المتابعة الميدانية لرصد أي تعديات على الأراضي الزراعية.

٣. إطلاق مشروع الفيروز للاستزراع السمكي: وهو أكبر مشروع استزراع سمكي في الشرق الأوسط، والذي تم افتتاح المرحلة الأولى منه عام ٢٠٢١ على مساحة ٢٦ ألف فدان تقريباً، كما أطلقت المحافظة مشروع الاستزراع السمكي بمثلث الديبة على مساحة ٢,٤ أفدنة تقريباً بهدف توفير الغذاء الملائم لجميع المواطنين.

٤. التوسع في إنشاء منافذ السلع الغذائية بأسعار تعاونية أقل من مثيلاتها بالأسواق، وتأسيس منافذ مشروع المحافظة الخاص بتربية المواشي، وافتتاح معارض وشوادر المنتجات الغذائية لزيادة المعروض من السلع الغذائية في المناسبات المختلفة، فضلاً عن تطوير مراكز الخدمات التموينية لخدمة الفئات الأولى بالرعاية؛ حيث تم إنشاء مركز خاص بذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن، وهو المركز الوحيد على مستوى الجمهورية المخصص لخدمة هذه الفئات. وفي الإطار ذاته، تم إضافة المواليد من ذوي الاحتياجات الخاصة ومستحقي معاش تكافل وكرامة وضمان اجتماعي (الفئات الأولى بالرعاية) على البطاقات التموينية، للاستفادة من الخبز والسلع التموينية المدعمة لتخفيف العبء على المواطنين.

٥. تعزيز التعليم الفني الزراعي بإنشاء مدارس زراعية متخصصة في تدريب الشباب على الممارسات الزراعية المستدامة وإدارة الموارد الطبيعية، وتتضمن تدريس المواد الزراعية والتقنية والإدارية المتعلقة بالزراعة المستدامة ، فضلاً عن تنظيم دورات تدريبية وورش عمل للفلاحين والمزارعين بشأن طرق الزراعة المستدامة لتحسين مهاراتهم بهدف زيادة الانتاجية وجودة المحاصيل، ودعم البحث الزراعي وتشجيع الباحثين على اجراء الابحاث المتعلقة بتحسين الممارسات الزراعية والتوصل لحلول للتحديات التي تواجه القطاع الزراعي.

ج) الجهات الشريكة في تنفيذ الهدف:

عقدت محافظة بورسعيد مجموعة من الشراكات مع عدد من الجهات لتنفيذ الهدف الخاص بالقضاء على الجوع، منها: الجمعيات الزراعية بقطاع الائتمان، والمراقبات الزراعية بقطاع الاستصلاح، والشركات المسئولة عن الزراعات التعاقدية، والمطاحن والمضارب، ومديرية التموين، وشركات المواد الغذائية الكبرى بالمحافظة، والجمعيات الخيرية مثل (مؤسسة مصر الخير - مؤسسة مشكاة نور وبيت الزكاة والصدقات المصري والاتحاد التعاون الاستهلاكي والشركة العامة لتجارة الجملة).

د) التحديات: تتجسد أهم التحديات التنموية المرتبطة بالقضاء على الجوع فيما يلي:

- ارتفاع أسعار منتجات اللحوم البيضاء والحمراء بالمحافظة نتيجة زيادة أسعار الأعلاف، وهو ما أثر سلباً على مستوى التغذية العامة بالمحافظة.

- اضطراب معدلات الإنتاجية الزراعية وكذلك تباين الإنتاجية الحدية للفدان نتيجة عوامل متعددة سواء متعلقة بتغيرات المناخ وانخفاض مستوى جودة التقاوي وارتفاع نسبة ملوحة الأرض، أو أساليب الري المتقادمة مع اختلاط مياه الصرف الزراعي بمياه ترعة السلام.

- ضعف استغلال مساحات الأراضي الزراعية بالمحافظة القابلة للزراعة مع العمل على زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي من محصول القمح من (٨٦٪) للوصول لنسبة (١٠٠٪).

٣ الصحة الجيدة والرفاه

أ) أداء المحافظة في الهدف:

م	المؤشر	التقرير الطوعي الوطني ٢٠٢١	سنوات قياس المؤشر على المستوى المحلي							الاتجاه	المصدر	المؤشر المستخدم من مؤشرات التنمية المستدامة الرسمية
			٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١			
٣-١	معدل الوفيات النفاسية لكل ١٠٠,٠٠٠ مولود حي	٤٢,٨		٣٠	٣٩	٤٩	٤٧	٤٨	١٧,٥	١٦	🟢	وزارة الصحة والسكان مصدر ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ ديوان عام محافظة بورسعيد	نعم ٣-١-١
٣-٢	معدلات الوفيات الناجمة عن الإصابات جراء حوادث المرور على الطريق لكل ١٠٠,٠٠٠ من السكان	٦,٨٩		٢,٤	٢,٦	١,٦	١,٤	٠,٨	٠,٩		🔴	وزارة الصحة والسكان	نعم ٣-٦-١
٣-٣	معدل الإنجاب الكلي		٣							١,٨٤	🟢	مصدر ٢٠١٤: المسح السكاني الصحي مصدر ٢٠٢١: المسح الصحي للأسرة المصرية	لا
٣-٤	معدل وفيات الأطفال حديثي الولادة لكل ١٠٠٠ مولود (خلال الـ ٥ سنوات السابقة على المسح)	٧,٥	١١	٧,٧	٨,٠	٨,٧	٩,٧	٩,٥	٩,٥	٧,٠٠	🟢	مصدر ٢٠١٤: المسح السكاني الصحي مصدر ٢٠١٥-٢٠٢٠: وزارة الصحة والسكان٢٠٢١ مصدر ٢٠٢١: المسح الصحي للأسرة المصرية	نعم ٣-٢-٢
٣-٥	معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل ١٠٠٠ طفل (خلال الـ ٥ سنوات السابقة على المسح)		٢٢	١٥,١	١٥,٩	١٥,٨	١٨,٧	١٥,٨	١٨,١	١٨,٠٠	🟢	مصدر ٢٠١٤: المسح السكاني الصحي مصدر ٢٠١٥-٢٠٢٠: وزارة الصحة والسكان مصدر ٢٠٢١: المسح الصحي للأسرة المصرية	نعم ٣-٢-١
٣-٦	نسبة النساء اللاتي في سن الإنجاب (١٥-٤٩ سنة) واللاتي لُبّيت حاجتُهن إلى تنظيم الأسرة بطرق حديثة (٪)		٨٧,٧							٧٦,٩	🔴	مصدر ٢٠١٤: المسح السكاني الصحي مصدر ٢٠٢١: المسح الصحي للأسرة المصرية (EFHS)	نعم ٣-٧-١
٣-٧	نسبة الولادات التي يشرف عليها أخصائيون صحيون مهرة (٪)		٩٩,٦							٩٩,٣	🔴	مصدر ٢٠١٤: المسح السكاني الصحي مصدر ٢٠٢١: المسح الصحي للأسرة المصرية (EFHS)	نعم ٣-١-٢
٣-٨	معدل الأطباء البشريين لكل ١٠٠,٠٠٠ من السكان			١١,٣		١٠,٤					🔴	تقارير التوطين ٢٠٢١	نعم ٣-ج-١
٣-٩	عدد الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية لكل ١٠٠٠ شخص غير مصاب من السكان			٠,٠٢٥٠	٠,٠٢٥٩	٠,٠٣٢٠	٠,٠١٥٨	٠,٠٢٦٠			🔴	وزارة الصحة والسكان	نعم ٣-٣-١
٣-١٠	معدل حالات الإصابة بالملاريا لكل ١٠٠٠ شخص			٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٤	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠١		🔴	وزارة الصحة والسكان	نعم ٣-٣-٣
٣-١١	معدل الإصابة بأمراض التهاب الكبد الوبائي لكل ١٠٠,٠٠٠			٠,٠٠٠	٠,١٤٤	٠,٣٩٩	٠,٢٦٣	٠,٣٩١	٠,١٢٩		🟢	وزارة الصحة والسكان	نعم ٣-٣-٤
٣-١٢	عدد الولادات لدى المراهقات (١٥-١٩ سنة) لكل ١٠٠٠ امرأة		١٩							٤٣	🔴	المصدر ٢٠١٤: المسح السكاني الصحي مصدر ٢٠٢١: المسح الصحي للأسرة المصرية (EFHS)	نعم ٣-٧-٢

* البيانات الواردة في التقرير الوطني الطوعي ليست بالضرورة تعكس بيانات ٢٠٢١، وإنما من الممكن أن تعكس بيانات سابقة.

🟢 تحسن 🔴 تراجع 🟠 ثابت

يوضح الجدول تحسناً واضحاً على مستوى عدد من المؤشرات الصحية بالمحافظة، حيث انخفضت معدلات الوفيات النفاسية لكل ١٠٠٠٠٠ مولود حي من ٤٨ حالة في عام ٢٠١٩ إلى ١٦ حالة فقط في عام ٢٠٢١. كما انخفضت أيضاً معدلات الوفيات الناجمة عن الإصابات جراء حوادث الطرق لكل ١٠٠٠٠٠ من السكان من ٢,٤ عام ٢٠١٥ إلى ٠,٩ في عام ٢٠٢١. كما انخفض معدل الإنجاب الكلي من ٣ عام ٢٠١٤ إلى ١,٨٤ عام ٢٠٢١. ولقد تحسن كذلك معدل وفيات الأطفال حديثي الولادة لكل ١٠٠٠ مولود (خلال الخمس سنوات السابقة على المسح) من ١١,٢٤ عام ٢٠١٤ إلى ٧ عام ٢٠٢١ بتراجع طفيف عن نسبة عام ٢٠١٤ التي بلغت ٩٩,٦، ووصلت نسبة الولادات التي يشرف عليها أخصائيون صحيون مهرة ٩٩,٣٪ عام ٢٠٢١

ب) جهود وآليات الوصول لمستويات جيدة من الصحة والرفاه: لقد تم تفعيل عدد من الآليات لضمان الوصول لمستويات جيدة من الصحة والرفاه بالمحافظة، يتم ذكرها فيما يلي:

١. تطبيق منظومة التأمين الصحي الشامل في محافظة بورسعيد، وذلك بهدف تحقيق التغطية الصحية والوقائية الشاملة لجميع المواطنين من خلال تقديم خدمات طبية ذات جودة عالية لجميع فئات المجتمع دون تمييز، مع تفعيل حزمة متكاملة من الخدمات التشخيصية والعلاجية، كما تتيح للمنتفع حرية اختيار مقدمي الخدمة الصحية، على أن تكون الأسرة هي وحدة التغطية في المنظومة، وتتكفل الدولة بغير القادرين (نظام تكافلي اجتماعي). تدار المنظومة من خلال ثلاث هيئات (هيئة الرعاية الصحية، والهيئة العامة للاعتماد والرقابة الصحية، وهيئة التأمين الصحي).

٢. تدشين قاعدة بيانات موحدة للمنشآت الصحية مع الجهات المختصة لتكون نواة لقاعدة بيانات منظومة التأمين الصحي الشامل حيث تم تطبيق المنظومة في المحافظة في عام ٢٠١٩ بعدد (٣٥) وحدة ومركز رعاية أولية والعيادات الخارجية وأقسام المعامل والأشعة بعدد (٩) مستشفيات. وقامت المحافظة بتخصيص الكوكب لإنشاء المبنى الإداري لهيئات التأمين الصحي بالإضافة إلى تحمل تكلفة إنشاء المبنى وتوصيل كافة المرافق والخدمات بقيمة إجمالية (٧٠) مليون جنيه، بالإضافة الى ما تم تخصيصه من أراضي لإنشاء الوحدات الصحية.

ج) الجهات الشريكة في تنفيذ الهدف: هناك عديد من الجهات التي تشترك في تنفيذ الهدف الثالث، وتتمثل هذه الجهات في مديرية الشئون الصحية، وهيئة الرعاية الصحية بالتأمين الصحي الشامل، والقطاع التنفيذي في المحافظة بكافة القطاعات، ومؤسسات المجتمع المدني، والمساعدات والمنح الدولية.

د) التحديات:

- ارتفاع المنافسة بين منشآت هيئة التأمين الصحي مع نظيراتها من مقدمي الخدمة الطبية بالقطاع الخاص، الأمر الذي أثر على جودة الخدمات المقدمة. ومن الجدير بالذكر أن الخدمة الصحية بمحافظة بورسعيد تطبق من خلال منظومة التأمين الصحي الشامل ومديرية الشئون الصحية ببورسعيد، وتعتبر منظومة التأمين الصحي الشامل بمحافظة بورسعيد واحدة من أهم الأنظمة الصحية بجمهورية مصر العربية حيث تحرص هيئة التأمين الصحي على تقديم خدمات طبية ذات جودة عالية لجميع فئات المجتمع دون تمييز ملتزمة بالمعايير الدولية من خلال منشأتها.

- صعوبة تحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات بما يضمن تغطية تكلفة تنمية وتحسين الخدمات بصورة مستدامة، وذلك نتيجة لعدم سداد بعض الموانين لاشتراكات التأمين الصحي الشامل، حيث تتحمل المحافظة سداد الاشتراكات عن الفئات الغير القادرة والأشد فقراً دعما للمنظومة.

- إن سهولة الحصول على الخدمة الصحية أدى إلى زيادة كبيرة في الطلب على الخدمات الصحية والتي يعكسها ارتفاع عدد التردد على المستشفيات والمراكز والوحدات الصحية من قبل المواطنين، حيث يتردد فيه المواطنين على المستشفيات والوحدات الصحية باستمرار للكشف وتلقي العلاج وخاصة الأشخاص الذين يعانون من الأمراض المزمنة أو يحتاجون إلى رعاية صحية خاصة، وعلى الرغم من الجهود المبذولة لتوفير الأعداد المناسبة من الأطباء البشريين وأعضاء هيئة التمريض في المنظومة الصحية إلا أن سهولة الحصول على الخدمة أدى

- انخفاض الوعي لدى الأمهات بأهمية الاشتراك بأنشطة تنظيم الأسرة والحفاظ على صحة المرأة بوجه عام.

٤ التعليم الجيد

أ) أداء المحافظة في الهدف:

م	المؤشر	التقرير الطوعي الوطني ٢٠٢١	سنوات قياس المؤشر على المستوى المحلي							الاتجاه	المصدر	المؤشر المستخدم من مؤشرات التنمية المستدامة الرسمية
			٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢			
٤-١	نسبة الأمية (١٠ سنوات فأكثر) (٪)			١٤,١				٧,٧		●	مصدر ٢٠١٧: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء - التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت ٢٠١٧ مصدر ٢٠٢١: بحث القوى العاملة	لا
٤-٢	نسبة الأمية في الذكور (١٠ سنوات فأكثر) (٪)			١٢,٤				٥,٨		●	مصدر ٢٠١٧: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء - التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت ٢٠١٧ مصدر ٢٠٢١: بحث القوى العاملة	لا
٤-٣	نسبة الأمية في الإناث (١٠ سنوات فأكثر) (٪)			١٥,٨				٩,٦		●	مصدر ٢٠١٧: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء - التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت ٢٠١٧ مصدر ٢٠٢١: بحث القوى العاملة	لا
٤-٤	**نسبة القيد الصافي في المراحل التعليمية المختلفة**											
	نسبة القيد الصافي في مرحلة ما قبل الابتدائي (٪)			٥٧,٢	٦٨	٧٤,١	٦٩,٩	٦٣,٩	٦٠,٤	●	مصدر ٢٠١٩/٢٠٢٠: النشرة السنوية للتعليم قبل الجامعي للعام الدراسي ٢٠١٩/٢٠٢٠ - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء مصدر باقي السنوات: الكتاب الإحصائي السنوي لوزارة التربية والتعليم	نعم ٤-١-٢
	نسبة القيد الصافي في المرحلة الابتدائية (٪)	١٠٠,٢		١٠٠,٥	١٠٣	١٠٧,٧	١١٠,٤	١١٢,١	١٠٩,١	●	الكتاب الإحصائي السنوي لوزارة التربية والتعليم لسنوات متعددة	
	نسبة القيد الصافي في المرحلة الإعدادية (٪)	٨٥,٣		٩١,٥	٩٢,٩	٩٦,٦	١٠٢,٨	١٠٨,٩	١١٢,١	●		
	نسبة القيد الصافي في مرحلة الثانوي العام (٪)	٢٨,٥		٣٧,٢	٣٧,٥	٣٥,٩	٣٦,٦	٣٧,٨	٣٨,٢	●		
٤-٥	نسبة المدارس التي تحصل على بنى تحتية ومواد ملائمة لاحتياجات الطلاب ذوي الإعاقة (٪)			٨,٩						-	الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء	لا
٤-٦	**معدل التسرب من التعليم** (١٨ سنة أو أقل)											
	المرحلة الابتدائية			٠,٦	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤		●	مديرية التربية والتعليم	بديل ٤-١-٢
	المرحلة الإعدادية			٠,٣	٠,٤	٠,٥	٠,٥	٠,٨		●		
٤-٧	كثافة الفصول حسب المرحلة التعليمية		٣٦	٣٦	٣٦,٥	٣٧	٣٨	٣٨	٣٨	●	مديرية التربية والتعليم	لا
٤-٨	عدد الطلاب لكل معلم (٪)				١٣	١٢	١٥	١٥	١٦	●	مديرية التربية والتعليم	لا
٤-٩	نسبة المعلمين المؤهلين (٪)								٩٢	-	مديرية التربية والتعليم	نعم ٤-ج-١

* البيانات الواردة في التقرير الوطني الطوعي ليست بالضرورة تعكس بيانات ٢٠٢١، وإنما من الممكن أن تعكس بيانات سابقة.

● تحسن ● تراجع ● ثابت

يوضح الجدول العديد من الملاحظات: (١) انخفاض معدلات الأمية بمحافظة بورسعيد لتصل إلى ٧,٧٪ عام ٢٠٢١، وتسعى المحافظة لإعلان بورسعيد خالية من الأمية بحلول عام ٢٠٣٠. (٢) تتميز المحافظة بارتفاع نسب المعلمين المؤهلين لتصل إلى ٩٢٪ عام ٢٠٢٢.

ب) الجهود والآليات المستخدمة: فيما يلي توضيح لأبرز الجهود المبذولة من أجل الوصول لمستوى تعليم جيد بالمحافظة:

١. زيادة المرافق التعليمية على مستوى المحافظة: لقد تم التوسع في إنشاء المدارس الجديدة بمختلف المراحل التعليمية خلال السنوات القليلة الماضية: حيث تم إنشاء (١٠) مدارس، وإحلال كلي لعدد (٣) مدرسة، واحلال جزئي لعدد (٥)، وتم اجراء توسع لعدد (١٢) مدرسة، وتم اجراء صيانة شاملة لعدد (٤٣) مدرسة، فضلاً عن زيادة عدد المدارس الرسمية للغات بالمحافظة إلى (٢٨) مدرسة، وارتفاع عدد مدارس ذوي الهمم إلى (١٦) مدرسة، بالإضافة إلى زيادة عدد المدارس الدولية الحكومية، بواقع (٤) مدارس توفر تعليم بنظام دولي بتكلفة مناسبة. بالإضافة لدعم المدارس اليابانية، حيث تم تشغيل (٢) مدرسة (حى العرب - بورفؤاد) بواقع (٥٦) فصل.

٢. التحسين المستمر لجودة التعليم: بلغ عدد المدارس الحاصلة على شهادة الاعتماد والجودة وساري اعتمادها (١١٦) مدرسة، وبذلك تكون نسبة المؤسسات التعليمية المعتمدة الحاصلة على الاعتماد من هيئة ضمان الجودة (٢٣,٤٪) من الإجمالي.

٣. تطوير البنية التحتية الرقمية للمدارس لدعم استخدام التكنولوجيا في الفصول الدراسية: لقد تم تحسين البنية التكنولوجية من خلال تركيب عدد (٥٧٨) كاميرات مراقبة داخل لجان الامتحانات لعدد (٢٥) مدرسة، وبذلك يكون قد تم تجهيز جميع المدارس الثانوية على مستوى المحافظة. كما تم تطبيق نظام التصحيح الالكتروني (بابل شيت) على امتحانات المرحلة الإعدادية بجميع صفوفها.

٤. التوسع في إتاحة فرص تعليم قبل الابتدائي جيد والتعليم الخاص للأطفال ذوي الإعاقة: دعم مدارس الدمج لذوي الإعاقة والفائقين والموهوبين من خلال إنشاء عدد (٢) مركز للموهوبين، إنشاء عدد (١) مركز استكشافي.

٥. بلغت نسبة استيعاب الأطفال بمرحلة رياض الأطفال ١٠٠٪ على مدى ثلاث سنوات متتالية من إجمالي عدد المتقدمين بدءاً من سن ٤ سنوات، وبذلك تكون بورسعيد أولى المحافظات المصرية في استيعاب تقديمات رياض الأطفال.

٦. التوسع في إنشاء مدارس التكنولوجيا التطبيقية بالتعاون مع كبري الشركات العالمية على أرض المحافظة.

ج) الجهات الشريكة في تنفيذ الهدف: تتعدد الجهات الشريكة في تنفيذ هذا الهدف، وتتمثل في: شركة السويدي، شركة إيني الإيطالية (حقل ظُهر) وشركة ريادة للصناعات الغذائية، ووزارة الاتصالات، ووزارة المالية، ووزارة التربية، والتعليم.

د) أهم التحديات: تتمثل أهم التحديات التي تواجه التعليم الجيد بمحافظة بورسعيد فيما يلي:

- ضعف انتشار الثقافة الرقمية بين المعلمين، والعاملين بالإدارات التعليمية، والمدارس المختلفة، ومديرية التربية والتعليم، وجميع القائمين على تقديم الخدمة التعليمية بمحافظة بورسعيد.

- الاعتماد على الدروس الخصوصية بديلا عن المدارس كثقافة عامة خاطئة منتشرة بين الكثير من فئات المجتمع.

٥ المساواة بين الجنسين

أ) أداء المحافظة في الهدف:

م	المؤشر	التقرير الطوعي الوطني ٢٠٢١	سنوات قياس المؤشر على المستوى المحلي							الاتجاه	المصدر	المؤشر المستخدم من مؤشرات التنمية المستدامة الرسمية
			٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٧	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢			
٥-١	نسبة السيدات في الفئة العمرية (١٥-٤٩) اللاتي سبق لهن الزواج وتعرضن لعنف بدني (٪)		٢٥,١					١٤,٢		●	مصدر ٢٠١٤: المسح السكاني الصحي مصدر ٢٠٢١ : المسح الصحي للأسرة المصرية (EFHS)	نعم ٥-٢-١
٥-٢	نسبة السيدات في الفئة العمرية (١٥-٤٩) اللاتي سبق لهن الزواج وتعرضن لعنف جنسي (٪)		٧,٧					٢,١		●	مصدر ٢٠١٤: المسح السكاني الصحي مصدر ٢٠٢١ : المسح الصحي للأسرة المصرية (EFHS)	نعم ٥-٢-١
٥-٣	نسبة السيدات في الفئة العمرية (١٥-٤٩) اللاتي سبق لهن الزواج وتعرضن لعنف نفسي (٪)		١٧					١٢,٨		●	مصدر ٢٠١٤: المسح السكاني الصحي مصدر ٢٠٢١ : المسح الصحي للأسرة المصرية (EFHS)	نعم ٥-٢-١
٥-٤	نسبة السيدات في الفئة العمرية (١٠-١٨) سنة ومتزوجات حاليًا				١,١					●	الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء- التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت ٢٠١٧	بديل ٥-٣-١
٥-٥	نسبة السيدات في الفئة العمرية (١٥-١٧) سنة ومتزوجات حاليًا		٥,٢					٣,١		●	مصدر ٢٠١٤: المسح السكاني الصحي مصدر ٢٠٢١ : المسح الصحي للأسرة المصرية (EFHS)	بديل ٥-٣-١
٥-٦	نسبة الإناث في العمر ١٠-١٩ سنة اللاتي تم ختانهن أو متوقع ختانهن (٪)		١١,٧					٣,٦		●	مصدر ٢٠١٤: المسح السكاني الصحي مصدر ٢٠٢١ : المسح الصحي للأسرة المصرية (EFHS)	بديل ٥-٣-٢
٥-٧	نسبة الفتيات والنساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٥- ٤٩ عاماً واللاتي خضعن لعملية تشويه/ بتر للأعضاء التناسلية (٪)		٧٢,٧					٥٩,٦		●	مصدر ٢٠١٤: المسح السكاني الصحي مصدر ٢٠٢١ : المسح الصحي للأسرة المصرية (EFHS)	٥-٣-٢
٥-٨	نسبة المتزوجات (١٥-٤٩) سنة ويتخذن القرارات الخاصة برعايتهن الصحية (٪)		٨٢					٨٤,٢		●	مصدر ٢٠١٤: المسح السكاني الصحي مصدر ٢٠٢١ : المسح الصحي للأسرة المصرية (EFHS)	٥-٦-١
٥-٩	نسبة المتزوجات (١٥-٤٩) سنة ويتخذن قرارات استخدام وسائل تنظيم الأسرة (٪)		٩٧,٩					٩٥,٤		●	مصدر ٢٠١٤: المسح السكاني الصحي مصدر ٢٠٢١ : المسح الصحي للأسرة المصرية (EFHS)	٥-٦-١
٥-١٠	نسبة الأفراد الذين يملكون الهاتف المحمول (٤ سنوات فأكثر) (٪)				٨١,٩٣					-	الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء- التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت ٢٠١٧	٥-ب-١
٥-١١	نسبة الأفراد الذين يملكون الهاتف المحمول. (٤ سنوات فأكثر) (إناث)(٪)				٨٠,٥٠					-		
٥-١٢	نسبة الأفراد الذين يملكون الهاتف المحمول. (٤ سنوات فأكثر) (ذكور)(٪)				٨٣,٢٦					-		
٥-١٣	نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمان الوطني							١	١	●	ديوان عام محافظة بورسعيد	١-٥-٥
٥-١٤	نسبة مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية				١٤,٢٩			١٤,٢٩	١٤,٢٩	●	مركز المعلومات ودعم القرار عن الأحزاب السياسية بالمحافظة	لا
٥-١٥	نسبة العاملات من النساء بالديوان العام لإجمالي العاملين					٤٨,٦٤	٤٦,٤٨	٤٤,٢	٥٠	●	ديوان عام محافظة بورسعيد	لا
٥-١٦	نسبة العاملات من النساء في الشركات والمصانع								٢١,٨٧	-	مديرية القوى العاملة بمحافظة بورسعيد	لا

* البيانات الواردة في التقرير الوطني الطوعي ليست بالضرورة تعكس بيانات ٢٠٢١، وإنما من الممكن أن تعكس بيانات سابقة.

● تحسن ● تراجع ● ثابت

يتضح من الجدول التحسن الملحوظ على مستوى المؤشرات التي تقيس نسبة السيدات في الفئة العمرية (١٥-٤٩) اللاتي سبق لهن الزواج وتعرضن لعنف بدني، أو جنسي، أو نفسي؛ حيث جاءت النسبة فيما يخص العنف البدني لعام ٢٠٢١ (١٤,٢)٪ مقارنة بـ (٢٥,١)٪ في عام ٢٠١٤. وجاءت النسبة فيما يتصل بالعنف الجنسي (٢,١)٪ لعام ٢٠٢١ مقارنة بـ (٧,٧)٪ في عام ٢٠١٤. ووصلت النسبة فيما يتعلق بالعنف النفسي إلى (١٢,٨)٪ عام ٢٠٢١ مقارنة بـ (١٧) في عام ٢٠١٤.

كما يتضح أن نسبة العاملين من الإناث في الديوان العام للمحافظة وصلت إلى (٤٤,٢)٪ عام ٢٠٢١ بعد أن كانت (٤٨,٦٤)٪ عام ٢٠١٩ بنسبة انخفاض بلغت (٤,٤٤) نقطة مئوية ثم ارتفعت إلى (٥٠٪) لعام ٢٠٢٢ كمؤشر للتوازن بين الجنسين في القوة العاملة بديوان عام محافظة بورسعيد.

ب) الجهود والآليات المستخدمة: فيما يلي عرض لأبرز الجهود المبذولة بالمحافظة في إطار العمل على تحقيق المساواة بين الجنسين:

اتخذ فرع المجلس القومي للمرأة مجموعة الإجراءات في إطار حماية حقوق المرأة وتحقيق التكافؤ بين الجنسين في الحقوق والواجبات منها: العمل على القضاء على الممارسات الضارة من قبيل زواج الاطفال والزواج المبكر القسري من خلال ندوات توعية مستمرة وتوجيه رسائل مبسطة حول الأضرار النفسية والجسمانية لزواج الفتاة دون السن القانوني، بالإضافة لأنشطة القضاء على العنف ضد النساء والفتيات في المجالين العام والخاص بما في ذلك الاستغلال الجنسي، وذلك بإطلاق حملات طرق الأبواب عن مناهضة العنف ضد المرأة، مع اتخاذ الإجراءات اللازمة لحمايتها سواء العنف في حياتها الاجتماعية أو العملية، إطلاق ندوات ولقاءات حوارية لفهم القوانين التي تستهدف حماية المرأة من خلال لجان مختصة بالسياسات ومكتب شكاوى المرأة في تلقى الشكاوى وكيفية حلها، بالإضافة إلى إطلاق الرسائل التوعوية عن الاضرار الصحية النفسية والاجتماعية لختان الاناث، فضلاً عن تفعيل أنشطة تنظيم الأسرة ومحو الأمية المتمثلة في المبادرات والندوات المتنوعة، وقوافل مثل حقك تنظمي، أيامنا الحلوة، حملة دعم صحة المرأة، ١٠٠ مليون صحة حملة دعم صحة المرأة، بالإضافة إلى إتاحة الكشوفات المجانية وتوافر فيها خدمة الكشف الشامل للمرأة من سن ١٨ عام، ومن سن ٣٠ عام كشف متخصص عن الأورام، بالإضافة إلى عقد برتوكول تعاون مشترك بين المجلس القومي للمرأة والرائدات والهيئة العامة لتعليم الكبار، وفتح فصول محو الأمية بقرى غرب وجنوب بورسعيد مع توزيع شهادات محو الأمية على السيدات اللاتي اجتزن الاختبار.

ج) الجهات الشريكة في تنفيذ الهدف: تتلخص أهم الجهات الشريكة فيما يلي: الجهات التنفيذية (مديرية الشئون الصحية، والتضامن، والأوقاف، والشباب والرياضة، والتأمين الصحي الشامل)، والمجالس مثل القومي المرأة -القومي للسكان - القومي للطفولة والأمومة، والرائدات الحضريات، والهيئة العامة لتعليم الكبار ومحو الأمية، والجمعيات الأهلية (مشكاة نور، وحياة، وريحانة)، وجامعة بورسعيد، والأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، والمعهد العالي للخدمة الاجتماعية.

د) التحديات: يمكن تقسيم التحديات التي تواجه المحافظة في إطار العمل على تحقيق المساواة بين الجنسين إلى ما يلي:

- **تحديات ثقافية ومجتمعية؛** والتي تتمثل في استمرار القوالب النمطية والأعراف الثقافية التي تحد من فرص المرأة في حياة كريمة مع قلة الوعي بقضايا المرأة، بالإضافة إلى التحديات المتعلقة بالتمييز الجنسي، والعنف الأسري، والتقاليد والعادات السلبية التي تحد من حرية المرأة وتمنعها من المشاركة بالكامل في الحياة الاجتماعية والاقتصادية.

- **تحديات تعليمية؛** والتي يعكسها ما تواجهه الفتيات من صعوبات في الحصول على التعليم، مع إجبارهن في بعض الأحيان على الانسحاب من المدارس في وقت مبكر بسبب الفقر، مما يؤثر على فرصهن في الحصول على فرص عمل مؤهلة في المستقبل.

- **تحديات تمويلية؛** التي تتعلق بمحدودية مصادر التمويل الموجه لمبادرات دعم المساواة بين الجنسين، بما في ذلك المبادرات التي تقودها منظمات المجتمع المدني.

المحور الثاني

الكوكب

٦ المياه النظيفة والنظافة الصحية

أ) أداء المحافظة في الهدف:

م	المؤشر	التقرير الطوعي الوطني ٢٠٢١	سنوات قياس المؤشر على المستوى المحلي				الاتجاه	المصدر	المؤشر المستخدم من مؤشرات التنمية المستدامة الرسمية
			٢٠١٤	٢٠١٧	٢٠٢٠	٢٠٢١			
٦-١	نسبة الأسر التي لديها مصدر محسن لمياه الشرب (٪)		٩٦,٩			١٠٠	●	مصدر ٢٠١٤: المسح السكاني الصحي مصدر ٢٠٢١: المسح الصحي للأسرة المصرية (EFHS)	لا
٦-٢	نسبة الأسر التي لديها دورة مياه مستقلة (٪)		٩٤,٥			٩٩,٥	●	مصدر ٢٠١٤: المسح السكاني الصحي مصدر ٢٠٢١: المسح الصحي للأسرة المصرية (EFHS)	لا
٦-٣	نسبة السكان الذين تتوافر لديهم مرافق غسل اليدين بالصابون والمياه (٪)		٩٦			٩٩,٧	●	مصدر ٢٠١٤: المسح السكاني الصحي مصدر ٢٠٢١: المسح الصحي للأسرة المصرية (EFHS)	نعم ٦-٢-١
٦-٤	نسبة اتصال الأفراد بالشبكة العامة لخدمات مياه الشرب التي تدار بطريقة مأمونة (٪)			٩٥		٩٩	●	مصدر ٢٠١٧: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء- التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت ٢٠١٧ مصدر ٢٠٢١: المسح الصحي للأسرة المصرية (EFHS)	نعم ٦-١-١
٦-٥	نسبة مياه الصرف الصحي المعالجة بطريقة آمنة (٪)					٩٢,٤	-	مصدر ٢٠٢١: المسح الصحي للأسرة المصرية (EFHS)	نعم ٦-٣-١
٦-٦	النسبة المئوية للوحدات الإدارية المحلية التي لديها سياسات وإجراءات تنفيذية راسخة فيما يتعلق بمشاركة المجتمعات المحلية في ادارة المياه والصرف الصحي (٪)				٦٠		-	ديوان عام المحافظة	نعم ب-١-٦
٦-٧	مؤشر معدل الفقد في تنقية المياه (٪)				٥		-	ديوان عام المحافظة	نعم ٦-٤-١

* البيانات الواردة في التقرير الوطني الطوعي ليست بالضرورة تعكس بيانات ٢٠٢١، وإنما من الممكن أن تعكس بيانات سابقة.

● تحسن ● تراجع ● ثابت

يتضح من الجدول أن نسبة الأسر التي لديها مصدر محسن لمياه الشرب تصل إلى ١٠٠٪، كما أن معدلات فقد المياه بالمحافظة لا تتعدى نسبة ٥٪، وتسعى المحافظة لتقليل هذه النسبة إلى ٢٪ بحلول عام ٢٠٣٠. ولقد استطاعت محافظة بورسعيد بالفعل توصيل المياه النظيفة عالية الجودة وخدمات الصرف الصحي بنسبة ١٠٠ ٪ لسكان أحياء الشرق، والعرب، والمناخ، والضواحي، والزهور، وغرب (قطاع بورسعيد) ومدينة بورفؤاد وبأسعار زهيدة، أما بالنسبة لحي الجنوب فتصل نسبة توصيل المياه وخدمات الصحي إلى ٩٧ ٪ من سكانه وتسعي المحافظة جاهدة بحلول عام ٢٠٣٠ إلى تغطية كاملة للحي بخدمات المياه والصرف الصحي، ويرجع عدم تغطية أجزاء من حي الجنوب بخدمات الصرف الصحي إلى تأخر تخصيص الأراضي اللازمة لإقامة محطات الصرف الصحي.

ب) جهود وآليات مجال المياه نظيفة والنظافة الصحية: فيما يلي عرض لأبرز الجهود المبذولة بالمحافظة في إطار العمل على تحقيق الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة:

١. حصول الجميع بشكل منصف على مياه الشرب المأمونة والميسورة التكلفة بحلول عام ٢٠٣٠:
طورت كل من هيئة قناة السويس والهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي محطة مياه الرسوة بطاقة تصميمية قدرها ٤٨٠ ألف م٣/ يوم، وذلك باستخدام مصدرين مياه هما ترعة العباسية المتفرعة من ترعة الإسماعيلية، وخطي مياه قطر ١٥٠٠ مم من محطة رفع القنطرة. وتقوم هيئة قناة السويس بتنفيذ شبكات جديدة في المناطق الجديدة والتوسعات العمرانية كمنطقة الإسكان الاجتماعي والإسكان التعاوني. كما قامت الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي بتنفيذ عددًا من المشروعات منها محطة المياه السطحية بالكاب جنوب بورسعيد طاقة ٢٦ ألف م٣/اليوم، مع إعادة تأهيل محطات المياه المدمجة ببحر البقر والصدق عدد ٣ محطات، وتنفيذ خطوط ناقلة للمياه المرشحة من محطة مياه الكاب بطول ٢٦ كم ط لتغذية المناطق المحرومة، مع تنفيذ خط مياه من محطة مياه الصدق بطول ١١ كم ط لتغذية بعض المناطق التي لا تصلها المياه. واتخذت المحافظة بالفعل خطوات نحو تنفيذ محطة تحلية مياه البحر بطاقة ١٢٠ ألف م٣ / يوم، والخطوط الناقلة للمياه المحلاة لتغذية المناطق المحرومة غرب بورسعيد.

٢. حصول الجميع على خدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية:
قامت المحافظة بتنفيذ بعض المشروعات منها محطة معالجة صرف صحى C9 جنوب بورسعيد بطاقة ٤٠ ألف م٣ /يوم التي يتم الاستفادة من المياه المنتجة منها والمعالجة ثلاثياً، ويعاد استخدامها في مجال الزراعة، فضلاً عن مشروع توسعات محطة معالجة بورفؤاد بطاقة ٢٠ ألف م٣ / يوم لاستيعاب التوسعات العمرانية الجديدة بالمدينة ، وبلغت التكلفة الإجمالية لمشروعات الصرف الصحي الجديدة والصيانة على مستوى المحافظة منذ عام ٢٠١٦ حتى ٢٠٢٣ مبلغ وقدره ٢,٤٣١ مليار جنيه. ويوضح الجدول التالي عدد الأسر المتصلة بشبكة الصرف الصحي، ونجد أن حي الزهور هو أكبر حي لديه عدد أسر متصلة بشبكة الصرف الصحي، حيث وصل إلى ٧٥٧١٠ أسرة يليه حي الضواحي بنحو ٣٦٧٣٦ أسرة بينما وصل عدد الأسر المتصلة بشبكة الصرف الصحي بحي غرب ١٥٦٢ أسرة وهو أقل عدد أسر متصلة بالشبكة مقارنة ببقية المدن والأحياء..

٣. تحسين نوعية المياه والحد من التلوث:
شهدت المحافظة إنشاء أكبر محطة لمعالجة مياه الصرف الزراعي في العالم وتعد الأضخم من نوعها، وتقع على بعد ١٠ كيلو متر جنوب أنفاق بورسعيد في سيناء وشمال مدينة القنطرة شرق بحوالي ١٧ كيلو متر، وتعد من أهم مشروعات برنامج تنمية شبه جزيرة سيناء وتعظيم مواردها الطبيعية، حيث ستساهم في استصلاح ٤٥٦ ألف فدان من خلال إعادة تدوير وتشغيل مياه الصرف الزراعي والصناعي والصرف الصحي، تقع المحطة على مساحة ١٥٥ فدان بإجمالي ٦٥٠ ألف متر مربع في الجانب الشرقي لقناة السويس وإلى الجنوب من مدينة بورسعيد بحوالي ٢٧ كيلو متر، وتعمل المحطة من خلال أربعة وحدات لمعالجة المياه، حيث تقدر الطاقة الاستيعابية لكل وحدة معالجة ب ١.٤ مليون متر٣/يوم. بالإضافة إلى التعاون مع الجهات العالمية لرفع كفاءة تقديم خدمات المياه، وتقليل الفاقد وحوكمة ترشيد الاستهلاك واستخدام القمر الصناعي لاكتشاف التسربات منها شركة سيميزر الألمانية.

محطة تحلية مياه البحر بالشرق

٤. دعم وتعزيز مشاركة المجتمعات المحلية في تحسين إدارة المياه والصرف الصحي:
تسعى المحافظة لرفع الوعي بأهمية ترشيد استهلاك المياه بمشاركة الجهات المعنية ومؤسسات المجتمع المدني من أحزاب وجمعيات والمؤسسات الدينية، والمدارس والجامعات، وتم تنفيذ عدد من الأنشطة التوعوية حول أهمية وضرورة المياه وعدم الإسراف في استخدام المياه، كما تم أيضا تدشين مبادرة "كل نقطة بتفرق" بكافة أحياء المحافظة بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني.

ج) الجهات الشريكة في تنفيذ الهدف: هناك عديد من الجهات التي تتشارك مع المحافظة في تنفيذ الهدف في مجال المياه النظيفة والنظافة الصحية، وتتضمن: جامعة بورسعيد، والأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، وبنك التعمير الألماني، ومفوضية الاتحاد الأوروبي، والوكالة الفرنسية للتنمية، وهيئة التعاون الدولي اليابانية، وبنك الاستثمار الأوروبي، والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، البنك الدولي، وسيميزر الألمانية.

د) أهم التحديات: تتلخص أبرز التحديات التي تواجه المحافظة في هذا الشأن فيما يلي:

- نقص التمويل اللازم للقيام بمشروعات تحلية المياه

- لاتزال هناك نسبة من المواطنين يعانون من صعوبة في الحصول على خدمات المياه والصرف الصحي بجنوب محافظة بورسعيد، مما يؤدي إلى انخفاض نسبة السكان المستفيدين من الإدارة السليمة لخدمات الصرف الصحي ومرافق المياه، حيث وصلت هذه النسبة إلى ٩٩,٧٪، بنسبة حيود عن المستهدف بمقدار ٠,٣٪ ، كما وصلت نسبه الأسر التي لديها دورة مياه مستقله ٩٩,٥٪ مبتعدة بذلك عن المستهدف بنسبه ٠,٥٪، ومازال هناك تحدى أمام المحافظة للوصول بهذه النسب إلى ١٠٠٪ متماشية مع المؤشرات الأممية للأمم المتحدة

- تعقد عملية ترخيص تخصيص الأراضي اللازمة لإقامة محطات الصرف الصحي، وذلك نظراً لتعدد الولايات على الأراضي، الأمر الذي يتطلب الحصول على موافقة الجهات التي تقع الجهات في ولايتها بما يشمله ذلك من الروتين والإجراءات المعقدة. فعلى سبيل المثال أراضي حي الجنوب فيتبع جزء كبير منها لولاية وزارة الزراعة. والأمر نفسه يتكرر عند عزم المحافظة لتدشين محطة لتحلية مياه البحر بطاقة ١٢٠ ألف م٣ / يوم، حيث هناك تحدي في استصدار قرار لتخصيص الكوكب، وذلك نظراً لوضع مخطط عمراني جديد لمنطقة غرب بورسعيد وفصلها، وآلت تبعيتها إلى هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة وأصبحت لها كامل الولاية على الأراضي الأمر الذي أدى إلى توقف الأعمال الإنشائية للمحطة إذ بلغت نسبة التنفيذ ١٠ ٪ فقط.

- صعوبة معالجة مياه الصرف الصحي والاستفادة من المياه المعالجة في الزراعة. بالإضافة إلى الهجرات الداخلية للمواطنين إلى منطقة الجنوب، الأمر الذي يؤدى إلى إرهاق المحافظة المستمر لتغطية الاحتياجات المتزايدة على خدمات البنية التحتية وخاصةً المياه النظيفة.

١٢ الاستهلاك والإنتاج المسؤولان

أ) أداء المحافظة في الهدف:

م	المؤشر	التقرير الطوعي الوطني ٢٠٢١	سنوات قياس المؤشر على المستوى المحلي			الاتجاه	المصدر	المؤشر المستخدم من مؤشرات التنمية المستدامة الرسمية
			٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢			
١-١٢	حجم القمامة المتولدة (ألف طن / عام)		١٠٣,٨	١٤٧,٢	١٨٧,٤	🔴	فرع جهاز شؤون البيئة ببورسعيد	نعم ١٢-٥-١
٢-١٢	معدل تدوير القمامة (٪)	٣٦,٦			٨٠	-	فرع جهاز شؤون البيئة ببورسعيد	نعم ١٢-٥-١

* البيانات الواردة في التقرير الوطني الطوعي ليست بالضرورة تعكس بيانات ٢٠٢١، وإنما من الممكن أن تعكس بيانات سابقة.

🟢 تحسن 🔴 تراجع 🟠 ثابت

كما هو موضح في الجدول أعلاه، فبالرغم من ارتفاع حجم توليد القمامة على مدار الثلاث سنوات، إلا أن معدل تدوير القمامة يتميز بالارتفاع نسبياً حيث وصل إلى ٨٠٪ عام ٢٠٢٢.

ب) الجهود والآليات المستخدمة:

١. لقد عملت محافظة بورسعيد على تعظيم الاستفادة من البنية التحتية في تحديث منظومة إدارة المخلفات، وذلك من خلال عدد من المشروعات المتنوعة ما بين إنشاء مدافن نفايات صحية للتخلص الآمن والسليم من المخلفات، وبناء محطات وسيطة ومصانع إعادة تدوير المخلفات وفق المعايير والمقاييس العالمية ومن أهمها: مصنع لتدوير القمامة بمنطقة أبو عوف، حيث جاء المصنع في إطار تنفيذ منظومة تدوير المخلفات الصلبة بالمحافظة، والتي انطلقت في يوليو ٢٠٢١ لتصبح بورسعيد أول محافظة تكتمل بها المنظومة، حيث تم التعاون مع شركة ريلاينس للاستثمار وإدارة المشروعات لتنفيذ عمليات المعالجة والتدوير والتخلص الآمن من المخلفات الصلبة من خلال إنشاء مصنع لتدوير المخلفات بالمحافظة، ويعمل المصنع بطاقة تصميمية بلغت ٥٥٠ طنا بداية من سبتمبر ٢٠١٦ ولمدة عشر سنوات، ويقوم المصنع بالتخلص من المخلفات الصلبة والأتربة بالمحافظة واستغلالها بالشكل الأمثل بما يحافظ على المظهر الحضاري والجمالي للمحافظة وينتج المصنع الوقود البديل المستخدم في صناعة الأسمنت بدلاً من الفحم، ويُسهم استخدام الوقود البديل في صناعة الأسمنت في زيادة الإنتاج وانخفاض أسعار الأسمنت في الأسواق، ما يحقق المنافسة داخليا وخارجيا للمنتجات.

٢. قامت المحافظة بإنشاء خلية دفن صحي بمنطقة أبو عوف، عام ٢٠٢٠ لتحسين منظومة إدارة المخلفات. وزيادة معدلات التخلص النهائي الآمن وذلك ضمن البروتوكول الموقع بين وزارات البيئة والتنمية المحلية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، فضلاً عن إطلاق محطة معالجة المخلفات الصناعية جنوب بورسعيد، حيث تم وضع حجر الأساس لها في أغسطس ٢٠١٧ على مرحلتين المرحلة الأولى ٢٥ ألف متر مكعب والمرحلة الثانية بسعة ٣٥ ألف متر مكعب، وذلك بتكلفة بلغت ٦٠ ألف متر مكعب في اليوم لاستيعاب طاقة المخلفات الصناعية الناتجة عن مشروعات منطقة شرق بورسعيد. ومن الجدير بالذكر أن محافظة بورسعيد من المحافظات الرائدة على مستوى الجمهورية في تطبيق منظومة نموذجية للنظافة وتدوير المخلفات، لذلك تم اختيارها ضمن المحافظات الأربع الأولى التي ستطبق بها المنظومة الجديدة لتطوير المخلفات الصلبة بجانب محافظات القاهرة والإسكندرية والإسماعيلية.

٣. قامت المحافظة بورسعيد بإنشاء العديد من الأسواق المركزية بأعلى مستوى من الأمان وتقديم الخدمات للمستهلك، وذلك لتقليل الفاقد من النفايات الغذائية نتيجة التداول والتجزئة ومنها: سوق السمك الحضاري الجديد، وسوق الخضار والفاكهة، وسوق بورفؤاد الحضاري.

ج) الجهات الشريكة في تنفيذ الهدف:

يمكن حصر أبرز الجهات الشريكة مع المحافظة في تنفيذ هذا الهدف في كل من: وزارة البيئة، وشركة ريلاينس للاستثمار وإدارة المشروعات، ووزارة الصحة، ووزارة التموين والتجارة الداخلية، والهيئة العامة لحماية الشواطئ، وشركة إنماء لنقل وتدوير مخلفات الهدم والبناء، والجمعيات الأهلية ومجمع الإعلام.

د) التحديات:

تتلخص أهم التحديات فيما يلي:

- ارتفاع نسبة المخلفات الناتجة عن الاستهلاك والتداول بشكل ملحوظ.
- الحاجة إلى المزيد من الجهود اللازمة للتخلص الآمن والسليم من المخلفات، وهو ما يواجه ضعف الموارد والتمويل اللازم لذلك.
- عدم القدرة على دمج القطاع غير الرسمي في منظومة إدارة المخلفات بالمحافظة.

١٣ العمل المناخي

أ) أداء المحافظة في الهدف:

م	المؤشر	التقرير الطوعي الوطني ٢٠٢١	سنوات قياس المؤشر على المستوى المحلي	الاتجاه	المصدر	المؤشر المستخدم من مؤشرات التنمية المستدامة الرسمية
			٢٠٢٢			
١-١٣	كمية الانبعاثات الكربونية (كمية ثاني أكسيد الكربون الموفرة من عمليات المعالجة ومنع الحرق الذاتي والدفن) بالألف طن		١٨٧	-	فرع جهاز شؤون البيئة ببورسعيد	لا

* البيانات الواردة في التقرير الوطني الطوعي ليست بالضرورة تعكس بيانات ٢٠٢١، وإنما من الممكن أن تعكس بيانات سابقة.

تحسن تراجع ثابت

يتضح من الجدول أن كمية الانبعاثات من غاز ثاني أكسيد الكربون بمحافظة بورسعيد بلغت ١٨٧ ألف طن متري لعام ٢٠٢٢(كمية ثاني أكسيد الكربون الموفرة من عمليات المعالجة ومنع الحرق الذاتي والدفن). وفيما يلي سوف يتم تناول أهم الجهود المبذولة بالمحافظة في مجال العمل المناخي بصفة عامة.

ب) جهود وآليات في مجال العمل المناخي: تتمثل جهود المبذولة بالمحافظة في مجال العمل المناخي فيما يلي:

١. مجال استخدام الطاقة المتجددة (النظيفة):
قامت محافظة بورسعيد بإنشاء وتشغيل محطات للطاقة كما هو موضح بالهدف السابع.

٢. مجال التحكم في التلوث:
عملت المحافظة على تعزيز العمل المناخي من خلال التحكم في التلوث، كما هو مذكور ضمن جهود الهدف السادس.

٣. مجال الوعى البيئي بظاهرة التغييرات المناخية:
قامت وزارة البيئة متمثلة في محمية اشتوم الجميل بالتعاون مع هيئة تنشيط السياحة والإدارة العامة لشئون البيئة والهيئة العامة المصرية لحماية الشواطئ وجهاز حماية البحيرات وتنمية الثروة السمكية ومركز النيل للإعلام و مركز اعلام بورسعيد و تليفزيون القنال ومديرية الصحة ومديرية الزراعة ومديرية التربية والتعليم ومكتبات الطفل ومديرية الشباب والرياضة وجامعة بورسعيد والمجتمع المحلى من الجمعيات المهتمة بالعمل البيئي (جمعية اصدقاء البيئة و الجمعية المصرية لحماية البحر المتوسط) بعمل ندوات توعوية من اجل رفع الوعى البيئي بظاهرة التغييرات المناخية و تم توعية عدد ٥ الاف من كل فئات المجتمع البورسعيدي (**مرفق ٥: المنشآت البيئية في محافظة بورسعيد**).

٤. مشروع تعزيز التكيف مع المناخ:
تم التعاون بين وزارة الموارد المائية والري ومحافظة بورسعيد من خلال مشروع تعزيز التكيف مع المناخ في منطقتي الساحل الشمالي ودلتا النيل وتحت اشراف وزارة الموارد المائية والري والهيئة العامة لحماية الشواطئ والتي تهدف الى تزويد المشاركين من الأجهزة التنفيذية بالمعارف والمهارات الأساسية الخاصة بالإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في ضوء تعزيز التكيف مع المناخ في منطقتي الساحل الشمالي ودلتا النيل والتحديات والتهديدات التي تفرضها التغيرات المناخية وتواجه المحافظات الساحلية من خلال الدورات والندوات وورش العمل لمجموعة مشاركين من الجهات التنفيذية بمحافظات (بورسعيد - شمال سيناء - دمياط - الدقهلية - اسكندرية - مطروح- البحيرة - كفر الشيخ) بهدف إعداد خطة متكاملة للإدارة المتكاملة بالمناطق الساحلية بهدف تعزيز القدرات على مواجهة الاثار السلبية للتغيرات المناخية لمواجهة تلك التحديات والمعوقات التنموية.

ج) الجهات الشريكة في تنفيذ الهدف:

يمكن إجمال أبرز الجهات الشريكة مع المحافظة في العمل المناخي على النحو التالي: وزارة البيئة، والهيئة العامة لحماية الشواطئ، والهيئة العامة لحماية الثروة السمكية ومحمية أشتوم الجميل، والمركز الإقليمي لجهاز شئون البيئة، والجمعيات الأهلية ومجمع الإعلام.

د) التحديات: تواجه محافظة بورسعيد مجموعة من التحديات المرتبطة بالعمل المناخي؛ ويأتي على رأس تلك التحديات:

- تآكل الشواطئ.
- التلوث المتكرر لشواطئ بورسعيد بالبقع الزيتية.
- الصرف الصناعي على بحيرة المنزلة، وسبل الاستغلال الأمثل للبحيرة.
- ضعف البيانات المتعلقة بهذا الهدف.

١٤ الحياة تحت الماء

أ) أداء المحافظة في الهدف:

م	المؤشر	التقرير الطوعي الوطني ٢٠٢١	سنوات قياس المؤشر على المستوى المحلي	الاتجاه	المصدر	المؤشر المستخدم من مؤشرات التنمية المستدامة الرسمية
			٢٠٢٢			
١-١٤	عدد الحيوانات البحرية المعرضة للانقراض والتي تم ترقيمها وحمايتها من خطر الانقراض		٢٤	-	محمية أشتوم الجميل بمحافظة بورسعيد	لا

* البيانات الواردة في التقرير الوطني الطوعي ليست بالضرورة تعكس بيانات ٢٠٢١، وإنما من الممكن أن تعكس بيانات سابقة.

تحسن تراجع ثابت

يتضح من الجدول أنه قد تم رصد عدد ٢٤ من الحيوانات البحرية المعرضة للانقراض، حيث تم عمل ترقيم لعدد ١٢ سلحفاة بحرية من النوع السلاحف الخضراء والسلاحف ذات الراس الكبير والتي تم ترقيمها وانقاذها وإعادتها للبحر المتوسط.

ب) الجهود وآليات العمل بمجال الحياة تحت الماء: تتعدد الجهود المبذولة في المحافظة بهذا المجال، نذكرها على النحو التالي:

١. محمية أشتوم الجميل ببورسعيد:
تقوم محمية أشتوم الجميل برصد وحماية ورعاية الكائنات البحرية فى البحر المتوسط وبحيرة المنزلة من خلال الدوريات البحرية والبرية من أجل الحفاظ على الثروة السمكية والسلاحف البحرية والثدييات البحرية من دلافين وحيتان.وجارى إنشاء مركز رعاية للسلاحف البحرية فى محمية أشتوم الجميل كأول مركز فى مصر على ساحل البحر المتوسط من أجل حماية ورعاية و ترقيم السلاحف البحرية.كما قامت وزارة البيئة متمثلة فى محمية اشتوم الجميل بالتعاون مع هيئة تنشيط السياحة و الإدارة العامة لشؤون البيئة والهيئة العامة المصرية لحماية الشواطئ وجهاز حماية البحيرات وتنمية الثروة السمكية ومركز النيل للاعلام ومركز إعلام بورسعيد و تليفزيون القنال ومديرية الصحة ومديرية الزراعة ومديرية التربية والتعليم ومكتبات الطفل ومديرية الشباب والرياضة وجامعة بورسعيد والمجتمع المحلى من الجمعيات المهتمة بالعمل البيئى (جمعية أصدقاء البيئة و الجمعية المصرية لحماية البحر المتوسط) بعمل ندوات توعوية من أجل رفع الوعى البيئى بالتنوع البيولوجى فى محافظة بورسعيد (بحيرة المنزلة و البحر المتوسط) و تم توعية عدد ٧ آلاف من كل فئات المجتمع البورسعيدى.

٢. الحفاظ على التنوع البيولوجي:
تم إبرام عدد من الاتفاقيات الدولية بهدف الحفاظ على التنوع البيولوجي وحماية الأنواع البحرية ومنها: اتفاقيات برشلونة لحماية البحر المتوسط من التلوث -رامسارا للأراضي الرطبة -الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي - اتفاقية حفظ حوتيات البحر الأسود والبحر المتوسط - معاهدة بون للحفاظ على الأنواع المهاجرة من الحيوانات البرية) حماية الطيور البحرية المقيمة والمهاجرة من الصيد الجائر - حماية زريعة الثروة السمكية من المناطق البحرية من الصيد الجائر).

٣. منطقة بورسعيد للثروة السمكية:
تعمل المحافظة على تشجيع استخدام تقنيات الصيد المستدامة للحفاظ على التنوع البيولوجي والاهتمام بتوعية الصيادين، وضع لوائح وقوانين تساعد على تنظيم الصيد السمكي وتحديد كميات الصيد لتفادي الصيد المفرط والتخريبي. بالإضافة لإطلاق حملات توعية وتثقيفية للمجتمعات والصيادين والمستهلكين لتوضيح أهمية الحفاظ على الموارد البحرية وتحقيق الاستدامة في صيد الأسماك.

٤. تطوير بحيرة المنزلة:
والذي يعد أحد أهم إنجازات الدولة المصرية في قطاع الموارد المائية والري على أرض محافظة بورسعيد، حيث تتمثل أهمية البحيرة كونها موطنا للطيور المهاجرة، كما انها تحتوي على أنواع مختلفة من الأسماك فضلاً عن قدرتها على منع دخول مياه البحيرة وانتشارها في الأراضي الزراعية. كما تم العمل على تطهير بحيرة المنزلة من خلال أعمال التكريك الدائم وإعادة فتح البواغيز والقنوات للسماح بزيادة دخول المياه المالحة التي تسمح بتواجد أنواع جديدة من الكائنات المائية، وبتطوير البنية التحتية من خلال إنشاء محطات معالجة مياه الصرف الصحي وتوسيع نطاق الصرف في المنطقة المحيطة بالبحيرة وتركيب محطتي رصد لنوعية المياه ببحيرة المنزلة بموقعين أمام بوغاز أشتوم الجميل وأمام بوغاز الجميل غرب بورسعيد للحفاظ على نوعية المياه ومراقبة جودة المياه داخل بحيرة المنزلة بشكل مستمر تجنبا لحدوث تلوث بالمياه والحفاظ علي الأحياء المائية بها فضلاً عن إنشاء الحزام الآمن حول البحيرة لحماية المسطح المائي من التعديات والحد من التلوث، وتنظيم الصيد في بحيرة المنزلة وفرض القيود على الأساليب والأدوات المستخدمة في الصيد لضمان الحفاظ على التنوع البيولوجي في البحيرة ومجابهة كل أشكال التعديات.

ج) الجهات الشريكة في تنفيذ الهدف: تأتي أبرز الجهات الشريكة في تنفيذ هذا الهدف على النحو التالي:
قوات حرس الحدود، ومخابرات حرس الحدود، وجهاز حماية البحيرات وتنمية الثروة السمكية، وشرطة البيئة والمسطحات المائية، والهيئة المصرية لحماية الشواطئ، والجهات التنفيذية بمحافظة بورسعيد، وجامعة بورسعيد، ومركز إعلام (بورسعيد - بورفؤاد - مركز النيل للإعلام)، ومديرية (الشئون الصحية - والتربية والتعليم - والشباب والرياضة)، معهد بحوث صحة الحيوان ببورسعيد، وهيئة(تنشيط السياحة - التنمية الصناعية)، والمجلس القومي للمرأة، والجمعيات الأهلية، ومكتبات ونوادي الطفل ببورسعيد.

د) التحديات: يمكن تقسيم أبرز التحديات كالتالي:

- التلوث البحري الناجم عن النفايات الصناعية والزراعية والبشرية وتأثيره على الحياة البحرية وسواحل المحافظة.

- الصيد الجائر وما يترتب عليه من تقليل عدد الأسماك والحياة البحرية بالمنطقة ويؤثر على التنمية المستدامة والاقتصادية للصيد في المستقبل.

- التغيرات المناخية وتأثيرها على الحياة البحرية داخل المحافظة مما قد يؤدي إلى تأثيرات سلبية على البيئة والثروة السمكية.

- قلة الوعي والتوعية بأهمية الحفاظ على الحياة البحرية والسواحل داخل المحافظة مما قد يؤدي إلى إعاقة تحقيق هذا الهدف بالشكل اللازم، حيث يعتبر الوعي والتوعية الأساس في تحفيز المجتمع لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بالحفاظ على الحياة البحرية والاستدامة البيئية.

١٥ الحياة في البرّ

أ) أداء المحافظة في الهدف:

م	المؤشر	التقرير الطوعي الوطني ٢٠٢١	سنوات قياس المؤشر على المستوى المحلي	الاتجاه	المصدر	المؤشر المستخدم من مؤشرات التنمية المستدامة الرسمية
			٢٠٢٣			
١-١٥	حجم المبيدات المستخدمة في مكافحة الآفات الزراعية (بالألف لتر/ سنة)		١٠	-	مديرية الزراعة ببورسعيد	لا
٢-١٥	حجم التعديات على الأراضي الزراعية خلال ال ١٢ سنة الماضية (منذ ٢٥ يناير ٢٠١١ وحتى الآن) (فدان)		٣٧٤	-	ديوان عام محافظة بورسعيد	
٣-١٥	نسبة ما تم من إزالته لإجمالي التعديات (٪)		٢٢,٦	-	ديوان عام محافظة بورسعيد	

* البيانات الواردة في التقرير الوطني الطوعي ليست بالضرورة تعكس بيانات ٢٠٢١، وإنما من الممكن أن تعكس بيانات سابقة.

تحسن تراجع ثابت

يتضح من الجدول أن حجم المبيدات المستخدمة لمكافحة الآفات الزراعية سنوياً بلغت ١٠ آلاف لتر لعام ٢٠٢٣. كما يتضح أن حجم التعديات على الأرض الزراعية خلال الفترة من ٢٥ يناير ٢٠١١ حتى ٢٠٢٣ (٣٧٤) فدان، ولقد وصلت نسبة ما تم إزالته لتلك التعديات ٢٢,٦٪

ب) جهود وآليات العمل بمجال الحياة في البر: تعتبر محافظة بورسعيد منطقة ساحلية تمتد على طول البحر المتوسط، حيث يوجد بها العديد من الموارد الطبيعية مثل الشواطئ والأراضي الرطبة والمسطحات المائية والمحميات الطبيعية، تعمل المحافظة على حماية وتنمية هذه الموارد من خلال العديد من الإجراءات والفعاليات والسياسات المستدامة كالتالي:

١. تطوير المناطق الساحلية من خلال إنشاء المناطق الخضراء والمنتزهات والمحميات الطبيعية والمناطق السياحية المستدامة، فضلاً إنشاء مركز لعلاج وتأهيل الكائنات الحية، وتم من خلاله انقاذ عدد (١) من النمس المصري وعدد (١) من نوع الثعلب الأحمر، وعدد (١١) سلحفاء برية مهددة بالانقراض، وعدد (٧) من الطيور الجارحة المهاجرة وحماية النباتات البرية خاصة النباتات التي لها اهمية اقتصادية وطبية .إقامة مهرجان بورسعيد الدولي تحت رعاية وزارتي السياحة والآثار في نسخته الأولى لمراقبة وتصوير الطيور المهاجرة بمحمية أشتوم الجميل، بالإضافة إلى المشاركة في المبادرة الرئاسية " ١٠٠ مليون شجرة " بهدف التصدي لتغييرا لمناخ وتحسين جودة الهواء والحفاظ علي البيئة بزراعة عدد ٧٠ ألف شجرة مثمرة في نطاق المحافظة.

٢. تحسين منظومة إدارة النفايات داخل المحافظة (كما هو مذكور ضمن جهود الهدف الثاني عشر) من خلال تطوير البنية التحتية للنفايات، وتفعيل نظم النفايات المستدامة، والتشجيع على إعادة تدوير المواد القابلة للتدوير، وخفض كمية النفايات وتطبيق منظومة الجمع المنزلي بالتعاون مع شركات النظافة التابعة للمحافظة. كما تم إنشاء محطة تدوير للنفايات الصلبة غرب بورسعيد باستخدام أحدث التقنيات والمعدات الحديثة في عمليات الفرز والتدوير ومنها تحويل النفايات العضوية الي سماد عضوي يمكن استخدامه في الزراعة.

٣. تعزيز التعليم الفني الزراعي بإنشاء مدارس زراعية متخصصة في تدريب الشباب على الممارسات الزراعية المستدامة وإدارة الموارد الطبيعية، وتتضمن تدريس المواد الزراعية والتقنية والإدارية المتعلقة بالزراعة المستدامة ، فضلاً عن تنظيم دورات تدريبية وورش عمل للفلاحين والمزارعين بشأن طرق الزراعة المستدامة لتحسين مهاراتهم بهدف زيادة الانتاجية وجودة المحاصيل، ودعم البحث الزراعي وتشجيع الباحثين علي اجراء الابحاث المتعلقة بتحسين الممارسات الزراعية والتوصل لحلول للتحديات التي تواجه القطاع الزراعي.

ج) الجهات الشريكة في تنفيذ الهدف: تتمثل أهم الجهات الشريكة فيما يلي: قوات حرس الحدود، و مخابرات حرس الحدود، وجهاز حماية البحيرات وتنمية الثروة السمكية، وشرطة البيئة والمسطحات المائية، والهيئة المصرية لحماية الشواطئ، ومحافظة بورسعيد وجامعة بورسعيد، ومركز إعلام (بورسعيد - بورفؤاد- النيل للإعلام)، ومديرية التربية والتعليم، ومعهد بحوث صحة الحيوان ببورسعيد، ومديرية الشباب والرياضة، وهيئة التنمية الصناعية، وشركة ريلاينس للاستثمار وإدارة المشروعات.

د) التحديات: تتلخص أهم التحديات فيما يلي:

- زيادة الطلب على الموارد الطبيعية بسبب النمو السكاني والتغيرات في أنماط الاستهلاك.
- التغيرات المناخية مثل الجفاف والفيضانات والحرائق.
- ضعف فاعلية التشريعات اللازمة لحماية وإدارة الموارد الطبيعية.
- ضعف الوعي بقيمة الموارد الطبيعية وخدماتها الإيكولوجية.
- انخفاض الدعم المالي والتمويل اللازم لتحقيق هذا الهدف في ظل قلة الإقبال على الاستثمار في تلك النوعية من المشروعات.

المحور الثالث

الازدهار

٧ طاقة نظيفة وبأسعار معقولة

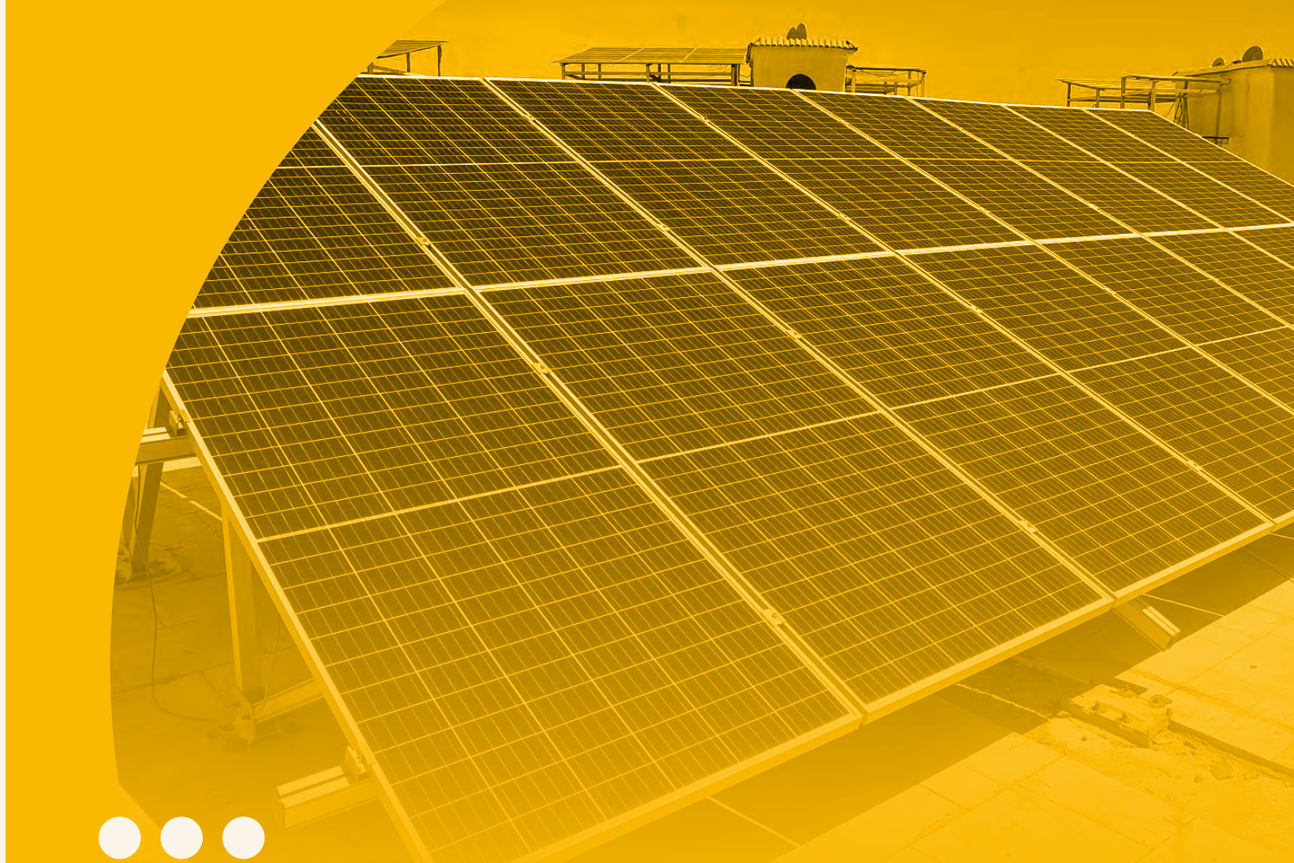

أ) أداء المحافظة في الهدف:

م	المؤشر	التقرير الطوعي الوطني ٢٠٢١	سنوات قياس المؤشر على المستوى المحلي					الاتجاه	المصدر	المؤشر المستخدم من مؤشرات التنمية المستدامة الرسمية
			٢٠١٤	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩-٢٠٢٠	٢٠٢١-٢٠٢٠	٢٠٢٢			
٧-١	نسبة السكان المستفيدين من خدمات الكهرباء (٪)	٩٩,٧	١٠٠	٩٧		٩٩,٠٨	٩٩,٠٨	٩٩,٠٨	مصدر ٢٠١٤: المسح السكاني الصحي مصدر ٢٠١٧: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء- التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت مصدر ٢٠١٩/٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٢: مركز معلومات ودعم اتخاذ القرار بمحافظة بورسعيد	نعم ٧-١-١
٧-٢	عدد المشتركين المستفيدين من خدمات الكهرباء			٢١٥٠٠٠	٢٣٨٠٠٠	٢٧٧٠٠٠	٢٨٠٠٠٠	٣٠٦٠٠٠	ديوان عام المحافظة	نعم ٧-١-١
٧-٣	حصة الطاقة المتجددة في مجموع الاستهلاك النهائي للطاقة (٪)			٣,٤	٢,٨	٥,٤	٤,٨	٧,٣	شركة القناة لتوزيع الكهرباء	نعم ٧-٢-١

* البيانات الواردة في التقرير الوطني الطوعي ليست بالضرورة تعكس بيانات ٢٠٢١، وإنما من الممكن أن تعكس بيانات سابقة.

تحسن ● تراجع ● ثابت ●

يتضح من الجدول ما يلي: وصول نسب المستفيدين من خدمات الكهرباء إلى ٩٩,٠٨٪ كما تطورت نسبة الطاقة المتجددة بالمحافظة لمجموع الطاقة النهائي من ٣,٤٪ عام ٢٠١٧ إلى ٧,٣٪ عام ٢٠٢٢.

ب) جهود وآليات الوصول إلى طاقة نظيفة بأسعار معقولة: تنوعت الجهود من أجل توفير الطاقة النظيفة بأسعار معقولة بمحافظة، وذلك على النحو التالي:

١. إطلاق محطات كهربائية جديدة ورفع كفاءة المحطات المتواجدة بالفعل.

٢. تقوية شبكة النقل بإضافة واستبدال وتجديد الخطوط الهوائية ومحطات التحويل.

٣. تدشين أعمدة تعمل بالطاقة الشمسية في عدد من المناطق بشوارع المحافظة.

٤. امداد المشتركين بالطاقة الكهربائية بلا انقطاعات وبالجودة المطلوبة طبقاً للمواصفات العالمية وذلك بعمل ما يلي: -

- الصيانة الدورية المبرمجة لمهمات الشبكة المختلفة.
- استخدام مهمات كهربائية ذات مواصفات عالمية.
- تنفيذ وإنشاء الشبكات بالمعايير الفنية عالية الجودة.
- تحميل مهمات الشبكة بالمقننات الواردة بمواصفات هذه المهمات.

٥. قامت محافظة بورسعيد بإنشاء وتشغيل عدد ٥ محطات طاقة أعلى مباني الديوان العام لمحافظة بورسعيد وديوان حي المناخ.

ويوضح الجدول التالي جهود تطوير قطاع الطاقة الكهربائية بمحافظة بورسعيد خلال الفترة من ٢٠١٩-أبريل ٢٠٢٣.

جهود تطوير قطاع الطاقة الكهربائية بمحافظة بورسعيد
خلال الفترة من ٢٠١٩ حتى أبريل ٢٠٢٣

م	العام	البيان	إنشاء/تطوير	الموقع	جهة التمويل	التكلفة / مليون ج	نسبة التنفيذ	تاريخ البدء فى الأعمال	تاريخ نمو الاعمال	الجدوى من المشروع
١	٢٠٢٠	محطة محولات الرسوة	دخول محول رئيسى رقم (٤) على الشبكة قدرة ١٧٥ م.ف.ا	محطة محولات الرسوة	الشركة المصرية لنقل الكهرباء		١٠٠٪	تم	تم	زيادة تأمين أحمال محطات المحافظة
٢	٢٠١٩	محطة محولات شرق التفريعة	إنشاء قطاع بعدد ١٤ خلية جهد ٢٢ ك.ف	شرق بورسعيد	الشركة المصرية لنقل الكهرباء		١٠٠٪	تم	تم	لخدمة العديد من المشروعات بالمنطقة (النفق -الاستزراع السمكى)
٣	٢٠٢١	محطة محولات المنطقة الصناعية شرق بورسعيد	إنشاء بقدرة ٣*١٧٥ +٤*٤٠ م.ف.أ	شرق بورسعيد	الهيئة الاقتصادية لقناة السويس	تتبع الجهة المالكة	٩٧٪	٢٠٢١/٩	٢٠٢٣/٤	تغذية المشروعات الاقتصادية و العمرانية بشرق بورسعيد
٤	٢٠٢١	محطة محولات غرب بورسعيد	إنشاء بقدرة ٢*١٧٥ +٢*٤٠ م.ف.أ	غرب بورسعيد	الشركة المصرية لنقل الكهرباء	٥٠٠ مليون جنيه	٩٥٪	٢٠٢١/٦	٢٠٢٣/٣	تغذية المشروعات السياحية والخدمية بغرب بورسعيد
٥	٢٠٢١	محطة محولات بحر البقر	إنشاء بقدرة ٢*٤٠ م.ف.أ	شرق بورسعيد	وزارة الرى	تتبع الجهة المالكة	٩٥٪	٢٠٢١/٥	٢٠٢٣/٦	تغذية محطة طلمبات رى رفع بحر البقر
٦	٢٠٢٢	محطة محولات الجميل	إضافة ٢ محول + ٢ قطاع توزيع جهد ٢٢ ك.ف	غرب بورسعيد (محطة الجميل)	الشركة المصرية لنقل الكهرباء	٢٨ مليون جنيه	٩٠٪	٢٠٢٢/٩	٢٠٢٣/٣	تامين احمال غرب بورسعيد والمشروعات السياحية
٧	٢٠٢٢	محطة محولات جنوب سهل الحسينية (شادر عزام)	إضافة ١ محول + ١ قطاع توزيع جهد ١١ ك.ف	جنوب سهل الحسينية (جنوب بورسعيد)	الشركة المصرية لنقل الكهرباء	١٢ مليون جنيه	٦٠٪	٢٠٢٢/١١	٢٠٢٣/١١	تامين مشروع تنمية الريف المصرى (المبادرة الرئاسية حياة كريمة)
٨	٢٠٢٢	محطة محولات بورفؤاد	إضافة ١ محول + ١ قطاع توزيع جهد ١١ ك.ف	بورفؤاد	الشركة المصرية لنقل الكهرباء	١٢ مليون جنيه	٥٠٪	٢٠٢٢/١٢	٢٠٢٣/١٢	تامين الزيادة المستقبلية فى الاحمال لمدينة بورفؤاد

المصدر: الشركة المصرية لنقل الكهرباء بمحافظة بورسعيد

ج) الجهات الشريكة في تنفيذ الهدف: تتلخص أهم الشراكات فيما يلي: شركة القناة لتوزيع الكهرباء، والشركة المصرية لنقل الكهرباء، والمحطة الغازية لتوليد الكهرباء، وجميع منشآت القطاع (الحكومي -العام -الأعمال العام -منشآت القطاع الخاص والاستثماري).

د) التحديات: يمكن إجمال أبرز التحديات فيما يلي:

- الاعتماد على الوقود الأحفوري كمصدر للطاقة، حيث يؤدي ذلك إلى نفاذ الموارد الطبيعية وارتفاع أسعار الوقود، وكذلك التلوث البيئي الناتج عن استخدام مصادر الطاقة التقليدية، وإدخال الكثير من الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي، مما يؤدي إلى تغيرات مناخية خطيرة.

- انخفاض وعي المواطنين حول أهمية الاستخدام الرشيد للطاقة، وضرورة تغيير العادات الاستهلاكية والتحول إلى مصادر الطاقة المستدامة.

- ضعف التكنولوجيا والبنية التحتية، الأمر الذي يتطلب تطوير التكنولوجيا المستخدمة في مجال الطاقة المستدامة.

- نقص التمويل اللازم لمشروعات الطاقة، حيث يتطلب ذلك استثمارات مرتفعة التكاليف. بالإضافة إلى تعقيدات الروتين المتمثلة في صعوبة استخراج تصاريح الحفر، وضعف آليات الرقابة على الاستهلاك المشروع للطاقة والكهرباء من قبل المواطنين وما يتسبب عن ذلك من وجود بعض الانتهاكات المتمثلة في استفادة بعض المواطنين من الكهرباء دون تركيب عدادات أو الرجوع الى الشركة، ومعارضة وامتناع المشتركين عن إحلال العدادات التالفة أو الميكانيكية بأخرى مسبقة الدفع وهو ما يتسبب عنه. انقطاع التيار ووجود فاقد في الطاقة.

٨ العمل اللائق ونمو الاقتصاد

أ) أداء المحافظة في الهدف:

م	المؤشر	التقرير الطوعي الوطني ٢٠٢١	سنوات قياس المؤشر على المستوى المحلي									الاتجاه	المصدر	المؤشر المستخدم من مؤشرات التنمية المستدامة الرسمية
			٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣			
٨-١	معدل البطالة** (٪)	٧,٢	٢٥,٩	٢٤,٢	١٧,٦	١٦,٧	٩,٧	١٢,٧	١٦,٥	٢٥,٢			🔴	الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء	نعم ٨-٥-٢
٨-٢	معدل البطالة بين الذكور (٪)				١٣,٥		٣,٩			١١,٣			🔴	الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء	نعم ٨-٥-٢
٨-٣	معدل البطالة بين الإناث(٪)				٢٧,٣		٢٣,٩			٥٢,٧			🔴	النشرة السنوية المجمعة لبحث القوى العاملة ٢٠٢١	نعم ٨-٥-٢
٨-٤	مشاركة المرأة في قوة العمل (٪)	١٣,٨	٣٢,٤	٣٥,٩	٢٧	٢٩,٢			٣٥,٦	٣٣,٧٦			🟢	النشرة السنوية المجمعة لبحث القوى العاملة ٢٠٢١	لا
٨-٥	نسبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٥ سنوات و ١٧ سنة والمنخرطين في سوق عمل الأطفال (٪)		١							١,٣			🔴	مصدر ٢٠١٤: المسح السكاني الصحي مصدر ٢٠٢١: المسح الصحي للأسرة المصرية EFHS	نعم ٨-٧-١
٨-٦	مؤشر تنافسية المحافظات المصرية														
٨-٦-١	المؤشر العام											٥٩	-	وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية	لا
٨-٦-٢	الترتيب العام للمحافظة (من ٢٧ محافظة)											٢	-		
٨-٦-٣	المؤشر الفرعي: البيئة المواتية (٪)											٦٦	-		
٨-٦-٤	المؤشر الفرعي: رأس المال البشري (٪)											٦٤	-		
٨-٦-٥	المؤشر الفرعي: الأسواق (٪)											٤٧	-		
٨-٦-٦	المؤشر الفرعي: الابتكار (٪)											٦٠	-		

* البيانات الواردة في التقرير الوطني الطوعي ليست بالضرورة تعكس بيانات ٢٠٢١، وإنما من الممكن أن تعكس بيانات سابقة.

**وفقاً للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء فإن معدل البطالة يقيس قدرة الأفراد من (١٥-٦٤ سنة) على العمل ويرغبون فيه ويبحثون عنه ولكنهم لا يجدونه منسوبًا إلى قوة العمل ١٥ سنة فأكثر.

🟢 تحسن 🔴 تراجع 🟠 ثابت

ويتضح من الجدول الارتفاع الملحوظ في معدلات البطالة بمحافظة بورسعيد؛ حيث ارتفع المعدل من (١٦,٥)٪ عام ٢٠٢٠ إلى (٢٥,٢)٪ عام ٢٠٢١، بزيادة قدرها (٨,٧) نقطة مئوية، كما يتضح ارتفاع معدل البطالة بين الإناث عنه في حالة الذكور؛ وإن تواصلت معدلات الارتفاع في المعدلين؛ حيث ارتفع معدل البطالة بين الذكور من (٣,٩)٪ عام ٢٠١٨ ليصل إلى (١١,٣)٪ عام ٢٠٢١، بنسبة زيادة قدرها (٧,٤) نقطة مئوية. ولقد جاء ترتيب المحافظة في مؤشر تنافسية المحافظة الثاني على ٢٧ محافظة، وهو الأمر الجيد، إلا أن المحافظة يجب أن تستمر في جهودها في تعظيم ميزاتها التنافسية.

ب) جهود وآليات تحقيق النمو الاقتصادي والوصول للعمل اللائق: فيما يلي بعض الجهود التي تبذلها المحافظة وفي إطار تحقيق هذا الهدف:

١. آليات دعم الاستثمار: تمتاز المحافظة بوجود أكثر من ميناء بالإضافة إلى مرور قناة السويس بداخلها وفي إطار حرص الدولة على تيسير الإجراءات للمستثمرين، تم إطلاق بوابة إلكترونية حكومية موحدة للمستثمرين لتشمل محافظة بورسعيد نحو ٣٠ فرصة استثمارية، فضلاً عن تأسيس مركز خدمة المستثمرين التكنولوجي والذي تمت إقامته بالمنطقة الحرة العامة ببورسعيد حتى يتيح للمستثمرين أسواق خارجية جديدة مدعمة بالوسائل الإلكترونية الحديثة.

ولقد تم تأسيس المنطقة الصناعية في شرق بورسعيد على مساحة إجمالية قدرها ١٦ مليون متر مربع، والمذكورة بصورة أكثر تفصيلاً في الهدف التاسع. كما شهدت محافظة بورسعيد عام ٢٠٢١ انطلاق أكبر منتدى

اقتصادي عالمي "منتدى بورسعيد الاقتصادي الثالث"، وذلك في إطار خطة محافظة بورسعيد لتنمية منطقة شرق بورسعيد صناعيا ولوجستيا، لتصبح وجهة الاستثمار العالمية وقاطرة تنمية مصر، بالإضافة إلى تنفيذ مشروعات استثمارية للشباب في المنطقة الصناعية جنوب بورسعيد لتوفير فرص عمل للشباب في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

كما أشار تقرير صادر عن البنك الدولي في عام ٢٠٢٣ إلى تقدم ميناء بورسعيد ٣ مراكز ليصل إلى المركز العاشر عالمياً في مؤشر أداء موانئ الحاويات لعام ٢٠٢٢ من بين ٣٤٨ ميناء حول العالم ويعد هذا المؤشر الأول من نوعه الذي يقيم الموانئ وفقا لمقاييس مختلفة تعتمد على إجمالي الساعات التي تمضيها السفن في الموانئ في كل رحلة بحرية ويهدف المؤشر إلى تحديد الفجوات والفرص المتاحة للتحسين والتطوير في عملية تداول الحاويات بما ينعكس في النهاية على مصلحة كل الشركاء في عملية التداول بدءا من خطوط الشحن والحكومات وانتهاء بالمستهلكين.

٢. تطوير البنية التحتية: انتهت أعمال إنشاء ميناء بورسعيد البري، والذي يمثل نقلة حضارية كبرى ببورسعيد في مجال مشروعات النقل وصرح خدمي على أعلى مستوى والذي يضم مختلف سيارات الأجرة والنقل البري بين المحافظات. ويهدف لتطوير ورفع كفاءة أماكن النقل البري وضمها ليكون في مكان واحد للتيسير على المواطنين. وقد تم تصميم الميناء على أعلى طراز كونه يمثل مدخل بورسعيد من ناحية الجنوب. وتعد واجهة حضارية أمام الزائرين.

٣. تطوير السياحة: لقد استعادت بورسعيد مكانتها السياحية بفضل تطوير الشواطئ والقرى السياحية، حيث تم تطوير القرى السياحية بالمحافظة أبرزها " قرية "إيكلا السياحية" وهي قرية سياحية تعمل بمستوى عال لتقديم خدمة فندقيه كاملة، وكذلك مجمع هلنان بورفؤاد، وهي إحدى القرى السياحية التي تتسم بمستوى عال من الخدمات الفندقية الكاملة، ومناطق سياحية ومناطق رياضية ووحدات سكنية. وهو ما وفر نحو ٢٠٠٠ فرصة عمل. والأمر نفسه في قرية "بالما"، والتي تم إعادة افتتاحها وتحويلها إلى قرية سياحية بتكلفة تبلغ ١٦ مليون جنيه. كما قامت المحافظة بإعداد وتنظيم المهرجانات السياحية بالمدينة مثل مهرجان رالي التزحلق، وكذلك المهرجانات المتعلقة بالبيئة ومنها مهرجان مراقبة الطيور، كما تم تطوير حديقة فريال بتكلفة تبلغ ٤٨,٥ مليون جنيه، باعتبارها مشروعاً ترفيهياً يضم مساحات خضراء، وزهورًا، وجداريات لمقتطفات من تاريخ بورسعيد. بالإضافة إلى إطلاق مشروع "بورتو سعيد" بتكلفة تبلغ ٣ مليارات جنيه، وهو بمثابة نشاط فندقي ومول تجاري يقدم خدمات فندقية متكاملة، والذي أسهم بدوره في حدوث طفرة ملحوظة في القطاع السياحي. وكذلك مشروع "ناور باي" بتكلفة بلغت ٥ مليارات جنيه وهو منتجع سياحي متكامل به مناطق ترميمية ومول تجاري ومدرسة.

٤. تعزيز البحث العلمي والتكنولوجيا: لقد تم إطلاق مبادرة "طور ذاتك" والتي تستهدف فئة الشباب من سن ١٨ الى سن ٤٥ سنه وتقوم على تقديم مجموعه من المنح التدريبية في عدد من المجالات مثل اللغات، البرمجة، برامج الكومبيوتر وادارة المشروعات لها. مبادرة علم وتعلم والتي تستهدف كل فئات المجتمع، وتقوم على تقديم مجموعة من البرامج التدريبية في عدد من المجالات (IT،مهارات حياتيه متعددة، ميكروسوفت اوفيس) بمبالغ رمزية لتشجيع الابتكار ودعم المشاريع الصناعية الصغيرة ومتناهية الصغر.

٥. تحسين البيئة الاقتصادية والموارد الطبيعية: لقد بلغ إجمالي عدد المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر حوالي ١٩٧٩مشروعا بحجم تمويل وصل إلى ٦٧,٨٥٢ مليون جنيه من قبل جهاز تنمية المشروعات المتوسطة ومتناهية الصغر، بإجمالي عدد فرص العمل المتاحة ٢٨٧٢ عامل يستفيد من هذه المشروعات. وعلى مستوى الموارد الطبيعية، تم تنفيذ مشروع حقل ظهر للغاز الطبيعي في يناير ٢٠١٨، ويُعد هذا المشروع من أهم مشروعات تنمية حقول الغاز الطبيعي حيث تم تصنيفه كأكبر اكتشاف للغاز بالبحر المتوسط، والأمر نفسه على المستوى العالمي: وذلك نظرًا لاتساع مساحة الحقل التي تصل إلى نحو ١٠٠ كيلومتر مربع، بعمق ٤,١ آلاف متر ويبلغ احتياطي الغاز المُقدر في الحقل حوالي ٣٠ تريليون قدم مكعب مما يُعادل حوالي ٥,٥ مليارات برميل من المكافئ النفطي.

ج) الجهات الشريكة في تنفيذ الهدف: تتمثل أهم الجهات الشريكة في: هيئة قناة السويس، شركات التطوير والتمويل العقاري بالمحافظة، والهيئة العامة للتنمية الصناعية، والهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، وجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، والأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، وجامعة بورسعيد، والهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، ومؤسسة مشكاة نور لتنمية المجتمع المحلي.

د) التحديات: تتعدد التحديات التي تواجه محافظة بورسعيد والمتعلقة بالنمو الاقتصادي وفرص العمل اللائق، وتتمثل تلك التحديات فيما يلي:

- نقص الموارد البشرية المؤهلة والمدربة للعمل في القطاعات الاقتصادية الحديثة والمتطورة، مما يعيق النمو الاقتصادي والتحول الصناعي ويمكن التغلب علي ذلك من خلال تعزيز التعليم والتدريب المهني وتحسين مستوي التعليم والتدريب والمهارات اللازمة للعمل والدعم الفني للمشاريع.

- ضعف قطاع الصناعات الحرفية والإبداعية.

- عدم افتتاح أسواق جديدة للمنتجات المحلية والترويج للمحافظة كمركز صناعي وحرفي للمنتجات المحلية.

- قلة مساهمة القطاع الزراعي؛ يعتمد الاقتصاد في محافظة بورسعيد بشكل رئيسي على قطاعات التجارة والصناعة وتقديم الخدمات، ويواجه القطاع الزراعي تحديات فيما يتعلق بالتقنيات الزراعية المتطورة، مما يؤثر على إنتاجية القطاع ويقلل فرص العمل فيه.

ويتطلب للتغلب علي هذه التحديات جهودًا متنوعة ومستمرة وتوافقًا بين جميع الأطراف المعنية، ويمكن تحقيق ذلك من خلال إطلاق حملات توعوية وتثقيفية وتنمية القدرات وتشجيع الابتكار والاستثمار في البنية التحتية وتعزيز التعليم والتدريب وتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للفئات الفقيرة والمتضررة وتحسين البيئة والصحة وتطوير القطاعات الحرفية والصغيرة والمتوسطة وتعزيز ريادة الأعمال وتطوير الصناعات الحديثة والاستثمار في الطاقة المتجددة والتكنولوجيا الحديثة والتجارة الدولية والنقل واللوجستيات والصناعات الثقيلة والخفيفة.

٩ الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية

أ) أداء المحافظة في الهدف:

م	المؤشر	التقرير الطوعي الوطني ٢٠٢١	سنوات قياس المؤشر على المستوى المحلي				الاتجاه	المصدر	المؤشر المستخدم من مؤشرات التنمية المستدامة الرسمية
			٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠٢١	٢٠٢٢			
٩-١	نسبة المصانع المنتجة من إجمالي عدد المصانع (٪)		٤٦	٧٣	٧٣	٧٧	●	إدارة المنطقة الصناعية - محافظة بورسعيد مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار	لا

* البيانات الواردة في التقرير الوطني الطوعي ليست بالضرورة تعكس بيانات ٢٠٢١، وإنما من الممكن أن تعكس بيانات سابقة.

● تحسن ● تراجع ● ثابت

تبين من الجدول أن هناك زيادة في نسبة المصانع المنتجة لتصل إلى ٧٧٪ لعام ٢٠٢٢ بعد أن كانت ٤٦٪ في عام ٢٠١٧، مما يشير للجهود المبذولة لمواجهة ظاهرة المصانع المتعثرة.

ب) الجهود والآليات: شهدت محافظة بورسعيد اهتمامًا كبيرًا بقطاع الصناعة خلال السنوات السبع الماضية على النحو التالي:

١. إنشاء العديد من المشروعات الضخمة من أهمها مشروعات المنطقة الصناعية جنوب بورسعيد، والتي يصل إجمالي عدد المصانع المنتجة بها إلى نحو ٣٧٧ مصنع تضم العديد من الصناعات مثل الصناعات الخشبية ومواد البناء والتعبئة والتغليف، والصناعات الكهربائية والكيماوية، وصناعة المنسوجات والبلاستيك إلى جانب الصناعات الجلدية، والمعدنية والملابس الجاهزة وذلك بعدد عمال يصل إلى ما يقرب من ٢٧٣٤٩ ألف عامل.

٢. تأسيس ٥٤ مصنع ضمن المشروعات الصغيرة بتكلفة تصل إلى ٢٠٨ مليون جنيه على مساحة ١٨١ ألف متر مربع. وتضم عدد من الأنشطة الغذائية، والهندسية والكيماوية، إلى جانب صناعة الغزل والنسيج. كما تم إنشاء ٥٨ مصنعا بتكلفة استثمارية تصل إلى نحو ٢٦ مليون جنيه على مساحة ١٣,٨ ألف متر مربع وتشمل أنشطة متنوعة مثل: الملابس الجاهزة وصناعات البلاستيك والجلود والكرتون بمساحة للوحدة تتراوح من ١٨٠ إلى ٢٠٠ متر. كما تم إطلاق العديد من المشروعات الكبرى من أجل توفير فرص عمل ودعم الصادرات المصرية وذلك من خلال التصدير لدول الخليج، وشرق آسيا وأوروبا، وإفريقيا ومن أبرز تلك المشروعات مشروع مصنع ي آند أي K&I والذي يهدف إلى إنتاج أواني الطهي بجميع أنواعها، إلى جانب السعي إلى تصدير منتجاته المختلفة إلى الخارج تحت شعار صنع في مصر وبلغت التكلفة الإجمالية للمشروع نحو ٢٠٠ مليون جنية.

ج) الجهات الشريكة في التنفيذ: يمكن إجمال أهم الشراكات فيما يلي: الهيئة العامة للتنمية الصناعية، والهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، وجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، ووزارة البترول متمثلة في شركات البترول بمحافظة بورسعيد، ووزارة التجارة والصناعة، وشركة إيني الإيطالية للغاز الطبيعي، وشركة ميرسيك العالمية لإدارة الموانئ، وشركة تى سى أى سنمار للصناعات الكيماوية، وشركة إس إي وايرنج سيستمز إيجيبت.

د) التحديات: تتلخص أهم التحديات المرتبطة بهذا الهدف فيما يلي:

- ارتفاع أسعار المواد الخام وتكلفة الخدمات اللوجستية والنقل وكذلك الأمر بالنسبة للارتفاع النسبي لأسعار الأراضي بالمناطق الصناعية مما يشكل عبئًا ماديًا كبيرًا على المستثمر.

- معاناة المستثمر من طول الإجراءات والتأخير في الحصول على الموافقات والتراخيص اللازمة لإقامة وتشغيل المصنع ومنها الموافقة البيئية ورخص البناء والتشغيل وموافقة الحماية المدنية.

- حاجة المنطقة الصناعية بجنوب بورسعيد لتحسين كفاءة محطات الرفع وشبكة الصرف الصناعي لاستيعاب تصرفات المصانع الجديدة بمنطقة ٣٥٦ فدان ولاية الهيئة العامة للتنمية الصناعية، حيث أنها أحمال زائدة لن تستوعبها شبكة الصرف القديمة، بالإضافة إلى عدم وجود محطة لمعالجة الصرف الصناعي من الأساس.

١٠ الحد من أوجه عدم المساواة

أ) أداء المحافظة في الهدف:

م	المؤشر	التقرير الطوعي الوطني ٢٠٢١	سنوات قياس المؤشر على المستوى المحلي			الاتجاه	المصدر	المؤشر المستخدم من مؤشرات التنمية المستدامة الرسمية
			٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣			
١-١٠	نسبة تعيين الأشخاص ذوي الإعاقة لإجمالي التعيينات الحكومية السنوية (٪)		١,٥	١,٥	١,٥	●	مديرية القوى العاملة بمحافظة بورسعيد	لا
٢-١٠	نسبة المعينين من الأشخاص ذوي الإعاقة من الإناث لإجمالي المعينين من الأشخاص ذوي الإعاقة في الحكومة (٪)		١٩	١٩	١٩	●		لا
٣-١٠	نسبة المعينين من الأشخاص ذوي الإعاقة من الإناث لإجمالي المعينين من الأشخاص ذوي الإعاقة بالشركات والمصانع (٪)		٤٢,٢٠	٤٢,٣٣	٣٢,٩	●		لا

* البيانات الواردة في التقرير الوطني الطوعي ليست بالضرورة تعكس بيانات ٢٠٢١، وإنما من الممكن أن تعكس بيانات سابقة.

● تحسن ● تراجع ● ثابت

يتبين من الجدول أن نسبة تعيين الأشخاص ذوي الإعاقة لإجمالي التعيينات الحكومية السنوية تصل إلى ١,٥٪، كما تصل نسبة المعينين من الأشخاص ذوي الإعاقة من الإناث لإجمالي المعينين من الأشخاص ذوي الإعاقة في الحكومة إلى ١٩٪ فقط، ومن ثم ينبغي العمل على زيادة نسبة تعيين الأشخاص ذوي الإعاقة إلى ٥٪ كما ينظمها القانون، وأن تصل نسبة المعينين من الأشخاص ذوي الإعاقة من الإناث ٥٠٪ من إجمالي المعينين من الأشخاص ذوي الإعاقة. وفي حين تصل نسبة المعينين من الأشخاص ذوي الإعاقة من الإناث في الحكومة ١٩٪ تصل في الشركات والمصانع إلى ما يقرب من ٣٣٪.

ب) جهود وآليات الحد من أوجه عدم المساواة: فيما يلي عرض لجهود المحافظة في الحد من عدم المساواة:

١. لقد تم إنشاء فرع المجلس القومي للمرأة، وإصدار الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية التي تقوم على أربعة محاور عمل متكاملة: التمكين السياسي، التمكين الاقتصادي، التمكين الاجتماعي، والحماية، فضلاً عن مساهمة بعض المؤسسات في العمل على تلك المحاور منها مكتب شكاوى المراة فرع بورسعيد ودوره المباشر المتمثل في تلقي الشكاوى وفحصها ودراستها وإعطاء المشاورة الإجرائية و القانونية اللازمة والتواصل مع جهات المختصة المعنية محل الشكاوى، الدور غير المباشر، بإعداد التقارير والاحصائيات وتقديم المقترحات التشريعية لتعديل القوانين ذات الصلة- وإطلاق الندوات ندوة التوعوية منها ندوة قانون الاحوال الشخصية الجديد بنادي الحرية للمعاقين.

٢. إعداد ندوات عديدة الهدف منها توجيه رسائل مبسطة وتدريب الفتيات والأشخاص ذوي الإعاقة من خلال جهات متخصصة للتأهيل لسوق العمل وخاصة بمناطق قرى جنوب وغرب ومع اتخاذ الإجراءات اللازمة لحمايتها سواء العنف في حياتها الاجتماعية أو العملية، فضلاً عن إطلاق حملات التوعية للحد من ممارسات عدم المساواة ضد المرأة وإعلاء قيمة العمل والانتاج وغرس روح المسؤولية المجتمعية منها دورات معنية بالتوعية السياسية تحت شعار " صوتك لمصر بكرة " عن أهمية دور المرأة والمشاركة السياسية في الانتخابات والتعديلات الدستورية -وندوات متعلقة بمناهضة العنف ضد المرأة ذات الإعاقة وحملة ال١٦ يوم لمناهضة العنف ضد المرأة.

٣. تكريم العديد من السيدات في مناصب قيادية منهم بعض القيادات النسائية بمديرية التربية والتعليم لجهودهن المتميزة في دعم دور المرأة في المجتمع، ورئيس مجلس إدارة مؤسسة الرحمن، ومجموعة من القيادات النسائية بمديرية الزراعة ضمن مبادرة عظيمات مصر وغيرهن، بالإضافة إلى إقامة معارض لدعم سيدات بورسعيد صاحبات المشروعات الصغيرة.

٤. تعيين أول سيدة مدير عام للثقافة من ذوي الاحتياجات الخاصة بمسابقة رسمية على مستوى الجمهورية.

٥. في مجال العشوائيات، تم إعلان بورسعيد كأول محافظة خالية من العشوائيات سنة ٢٠٢١ بالشراكة مع صندوق التنمية الحضارية من خلال المنحة المقدمة من الاتحاد الأوربى للقضاء على المناطق الغير الآمنة (وهو الأمر الموضح بصورة أكثر تفصيلاً في الهدف الحادي عشر).

ج) الجهات الشريكة في تنفيذ الهدف: تتشارك مع المحافظة بعض الجهات في إطار الحد من عدم المساواة منها جهاز المشروعات الصغيرة والمتوسطة، البنوك، والمجلس القومي للمرأة (وحدة السكان - تكافؤ الفرص - تطوير العشوائيات)، وهيئة قناة السويس، والهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي، وبعض الشراكات مع المنظمات غير الحكومية: سواء الجمعيات الأهلية، رجال الأعمال، شركات المقاولات وكذلك شراكات مع الجهات الدولية مثل شركة ايني الإيطالية والاتحاد الأوروبي.

د) التحديات: تتلخص أبرز التحديات التي تواجه المحافظة في هذا الشأن فيما يلي:

- عدم توافر الفرص المتساوية للجميع في الحصول على التعليم والتدريب والوصول إلى فرص العمل.

- ارتفاع نسبة الفقر والبطالة مع ضعف آليات الحماية الاجتماعية للفئات الأكثر فقراً.

- عدم توفر البيانات الموثوقة والمتاحة للجميع حول الفجوات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، مما يشكل تحديًا في تحديد وتنفيذ السياسات والبرامج الفعالة لتحقيق الهدف العاشر.

١١ مدن ومجتمعات محلية مستدامة

أ) أداء المحافظة في الهدف:

م	المؤشر	التقرير الطوعي الوطني ٢٠٢١	سنوات قياس المؤشر على المستوى المحلي					الاتجاه	المصدر	المؤشر المستخدم من مؤشرات التنمية المستدامة الرسمية
			٢٠١٥	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢			
١-١١	نسبة سكان المناطق العشوائية غير الآمنة (٪)		١,٧				صفر	●	مصدر ٢٠١٥: تقارير التوطين ٢٠٢١ مصدر ٢٠٢٢: ديوان عام محافظة بورسعيد	بديل ١١-١-١
٢-١١	نسبة المدن المخططة على نمط الجيل الرابع لإجمالي عدد المدن والأحياء (عدد المدن المصممة وفقا لهذا النمط لإجمالي المدن والأحياء) (٪)			١٤,٣	١٤,٣	١٤,٣	١٤,٣	●	ديوان عام محافظة بورسعيد	لا
٣-١١	إجمالي أطوال الطرق المرصوفة (ألف/ كم)				١,٣٤			-	الكتاب الإحصائي السنوي للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء	لا
٤-١١	نسبة الطرق المرصوفة لإجمال الطرق (٪)				٩٢,٦			-	الكتاب الإحصائي السنوي للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء	لا

* البيانات الواردة في التقرير الوطني الطوعي ليست بالضرورة تعكس بيانات ٢٠٢١، وإنما من الممكن أن تعكس بيانات سابقة.

● تحسن ● تراجع ● ثابت

يتضح من الجدول غياب للعشوائيات بمحافظة بورسعيد؛ حيث تم إعلان محافظة بورسعيد خالية من المناطق العشوائية بفضل جهود الدولة والمحافظة في هذا الصدد، كما يتضح من نسبة المدن المخططة على نمط الجيل الرابع بمحافظة بورسعيد لإجمالي عدد المدن والأحياء تصل إلى ١٤,٣٪؛ حيث تُعد مدينة سلام مصر إحدى مدن الجيل الرابع بشرق بورسعيد. وتتميز محافظة بورسعيد بارتفاع نسبة الطرق المرصوفة بها لتصل إلى ٩٢,٦٪ عام ٢٠٢٠. ومن أهم ثلاثة طرق محورية بالمحافظة؛ طريق بورسعيد- الإسماعيلية، وطريق بورسعيد الديبة، وطريق بورسعيد- الطريق الدائري دمياط. وتُعد هذه الطرق بمثابة الشرايين الأساسية للحياة التجارية والاقتصادية بالمحافظة، وتعطي للمحافظة ميزة تنافسية وحرية للتنقل بين المحافظات.

ب) جهود وآليات خلق مدن ومجتمعات محلية مستدامة: فيما يلي عرض لأبرز جهود المحافظة في إطار العمل على خلق مدن ومجتمعات محلية مستدامة:

١. ضمان حصول الجميع على مساكن وخدمات ملائمة وآمنة وميسورة التكلفة، ورفع مستوى الأحياء الفقيرة بحلول عام ٢٠٣٠: لقد تم التخلص نهائياً من المناطق العشوائية بالمحافظة، وذلك بالشراكة مع صندوق التنمية الحضارية للقضاء على المناطق الغير آمنه، وهى مناطق زرزارة، القابوطى،أبوعوف، هاجوج الاصلاح، الجنائن ونقل سكانهم بشكل طوعي إلى مجتمعات سكانية كاملة الخدمات وهى الأمل الجديد، النورس الجديد القابوطى الجديد، اللبانة الجديد، وذلك بتكلفة إجمالية مشتركة تصل الى مليار ونصف جنيه مع تخصيص تلك الأراضي لبناء مناطق جديدة تصل قيمتها السوقية مليار جنيه.
بالإضافة الى المنحة المقدمة من الاتحاد الأوروبي لرفع وكفاءة الخدمات التعليمية، وتطوير وصيانة عدد من المدارس لتلك المناطق الأكثر فقراً، وتسعى المحافظة إلى تطوير المناطق الفقيرة ورفع الوعي بها، وتطوير المرافق والبنية الأساسية فيها من إحلال وتجديد صرف صحي، رصف طرق، صيانة عمارات مثل مناطق فاطمة الزهراء. ونجحت الدولة في توفير التمويل اللازم لبناء المجتمعات البديلة المطورة بتكلفة مليار و٢٠٠ مليون جنيه بالتعاون مع صندوق التنمية الحضارية، ساهمت المحافظة بجزء من المبلغ من خلال التمويل الذاتي من مواردها الخاصة. وتأمل المحافظة في مزيد من الدعم الدولي لتطوير باقي المناطق الفقيرة.

لقد تم إعداد مخطط استراتيجي لمحافظة بورسعيد تم اعتماده سنه ٢٠١٥ وجارى تعديله بعد أن نجحت المحافظة بضم ٢٤٧٦,٤ فدان جنوب بورسعيد إلى الحيز العمراني للمحافظة، وذلك لتحقيق رؤية المحافظة في نقل المناطق الصناعية خارج الكتلة السكانية، والاستفادة من تلك الأراضي لعمل مناطق سكنية جديدة تستوعب الزيادة السكانية للمحافظة بسبب ندرة الأراضي، إلى جانب استغلال باقي المسطح في إقامة مدينة رياضية، وترفيهية، وتجارية وتجمعات سكان. كما تم الاعتماد من المخطط الاستراتيجي لمدينه بورفؤاد والانتهاء من المخطط التفصيلي لها، وتوسعت الدولة في إنشاء مدن جديدة ببورسعيد حيث قامت هيئة المجتمعات العمرانية بإنشاء مدينه سلام مصر إحدى مدن الجيل الرابع بشرق بورسعيد.

٢. تبنت محافظة بورسعيد مبادرة حدائق بلا أسوار وتطوير الأسواق والقضاء على العشوائيات: وتعتبر المحافظة من المحافظات الأولى في تنفيذ المبادرة الرئاسية " ١٠٠ مليون شجرة " على أراضي محافظة بورسعيد بمختلف اتجاهاتها. فضلاً عن ربط العديد من المنشآت الصناعية على الشبكة القومية لرصد ملوثات الهواء وذلك للرصد اللحظي لنوعية ملوثات الصادرة من المداخن الخاصة بتلك المنشآت الصناعية (شركة سنمار بالمنطقة الصناعية جنوب بورسعيد والشركة المصرية لإنتاج الروبلين والبولبروبلين غرب بورسعيد، فضلا عن إنشاء وتركيب أول محطة رصد لحظية متكاملة لرصد ملوثات الهواء المحيط داخل ميناء بورسعيد بحي الشرق بمحافظة بورسعيد.

٣. تعزيز التوسع الحضري الشامل للجميع والمستدام، والقدرة على تخطيط وإدارة المستوطنات البشرية في جميع البلدان على نحو قائم على المشاركة ومتكامل ومستدام بحلول عام٢٠٣٠: حيث تم رفع كفاءة وصيانة عدد من الطرق لكافة أحياء المحافظة حتى عام ٢٠٢٠، وذلك بإجمالي ١٠٣٤كم طرق مرصوفة وترابية، وبدءً من عام ٢٠٢١، نفذت المحافظة أعمال إنشائية لطرق بطول ١٠٠,٧٧ كم، وأعمال رفع كفاءة بطول ١١٩ كم، حيث بلغت القيمة الاجمالية لرصف الطرق ٨,٩٧٣ مليار جنيه، وكان أغلب تمويل هذه المشروعات تمويل ذاتي من موارد المحافظة، وعلى الرغم من ذلك مازال أمام المحافظة هدف مستمر لإعادة رفع كفاءة وتطوير وتوسعة طرق المحافظة.

بذلت الدولة جهود فعلية للانتهاء من مشروع الإسكان الاجتماعي بمحافظة بورسعيد بتكلفة (١,٠٨٥) مليار جنيه ومشروع الإسكان الاجتماعي، وفي إطار القضاء على الأسواق العشوائية قامت المحافظة من مواردها الذاتية بإزالة عدة أسواق عشوائية وإقامة أسواق حضارية بديلة لها تقضي على التلوث والتكدس والمظهر غير الحضاري مثل سوق السمك الجديد - البازار الجديد- سوق الملابس المستعملة، لتصبح منطقة متكاملة، مخططة على أعلى طراز بها جراج متعدد الطوابق للقضاء على التكدس المروري للسيارات ومساحات خضراء ترفيهية.

٤. حماية التراث المعماري الفريد لمحافظة بورسعيد: صدر قرار السيد / المحافظ رقم (٧٥٧) لسنة ٢٠١٤ بشأن تشكيل اللجنة الدائمة للحفاظ على التراث المعماري، وتتضمن اللجنة في تشكيلها نخبة من أساتذة الجامعات بتخصصات مختلفة - حسب القانون رقم (١٤٤) لسنة ٢٠٠٦، وتختص اللجنة بدورها بحصر المنشآت التراثية ومتابعة مشاكل الترميم وحالة المنشآت التراثية، وأعمال التطوير والترميم والتجديد لتلك المنشآت التراثية. ومن أهم المشروعات التي أشرفت عليها اللجنة ما يلي: مبنى سيمون اراز بشارع فلسطين، وفندق اكرى بشارعي الجمهورية والنهضة، والبيت الإيطالي، والقنصلية الإيطالية وتحويلها إلى مستشفى لتقديم الرعاية الصحية المتميزة لأهالي المدينة، وكنيسة العذراء بشارع محمد على، وبيت القادسية (فيلا لورى)، والكاتدرائية كنيسة ماريمينا والانتهاء من الترميم، وبازار عباس في طور التصميم والموافقات، وفندق ناشيول في طور حصول على الموافقات، ومدرسة الراعي الصالح في طور الحصول على الموافقات.

كما تم تسجيل جميع العقارات المدرجة في سجلات التراث المعماري طبقاً لقرار السيد / رئيس مجلس الوزراء رقم (١٠٩٦) لسنة ٢٠١١ تم على الخريطة المساحية بنظام (GIS) لتسهيل التعامل والرد حول الاستفسارات بخصوص تلك المنشآت. وتشارك اللجنة المجتمع المدني والجامعات وشباب بورسعيد المهتم بالتراث المعماري والهوية البورسعيدية والمباني والمنشآت التي تشهد على تاريخ بورسعيد الباسلة للمباني والبطولات والتصميمات.

ج) الجهات الشريكة في تنفيذ الهدف: يمكن إجمال أبرز الشركاء فيما يلي: صندوق التنمية الحضارية، والاتحاد الأوربي، ومؤسسة مشكاه نور، ووزارة التنمية المحلية.

د) التحديات: تتلخص أهم التحديات التي تواجه تحقيق إقامة مجتمعات محلية مستدامة في الهجرات الداخلية المتزايدة والتي تشكل عبئًاعلى كافة مرافق المحافظة وخدمتها مع ندرة الأراضي بالمحافظة، بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة مد المرافق.

المحور الرابع

السلام

١٦ السلام والعدل والمؤسسات القوية

١٦ السلام والعدل والمؤسسات القوية

أ) أداء المحافظة في الهدف:

م	المؤشر	التقرير الطوعي الوطني ٢٠٢١	سنوات قياس المؤشر على المستوى المحلي				الاتجاه	المصدر	المؤشر المستخدم من مؤشرات التنمية المستدامة الرسمية
			٢٠١٤	٢٠١٦	٢٠١٨	٢٠٢٠	٢٠٢١			
١-١٦	نسبة الأطفال الذين تعرضوا لأي وسيلة عنيفة لضبط السلوك (٪)		٨٢,٤				٦٧,٥		مصدر ٢٠١٤: المسح السكاني الصحي	١-٢-١٦
٢-١٦	نسبة الأطفال الذين تعرضوا لعقاب نفسي (٪)		٨١,٤				٦٦			
٣-١٦	نسبة الأطفال الذين تعرضوا لعقاب جسدي (٪)		٦٥,٢				٤٠,٩		مصدر ٢٠٢١: المسح الصحي للأسرة المصرية (EFHS)	
٤-١٦	نسبة الأطفال الذين تعرضوا لعقاب جسدي شديد* (٪)		٢٠				٢٢,٤			
٥-١٦	مؤشرات الفساد الإداري									١-٥-١٦
	إدراك المواطنين للفساد الإداري(*)			٢١,٣	٢٤,٦		٣٢		المؤشر العام لجهود مكافحة الفساد الإداري- مجلس الوزراء بالتعاون مع هيئة الرقابة الإدارية	(*) تتراوح درجات المؤشر الرئيسي وتقسيماته الفرعية من (٠) إلى (١٠٠): حيث الدرجة (٠) تشير للإدراك المرتفع لوجود الفساد الإداري، والدرجة (١٠٠) تمثل أن الدولة لا يوجد بها فساد إطلاقاً
	إدراك المواطنين لظاهرة مجاملة الأقارب والاعتماد على المعارف(*)						٢٧,٥	-		
	نسب تعرض المواطنين لمجاملة الأقارب والاعتماد على المعارف						٢١,١	-		
	إدراك المواطنين لظاهرة تقديم الرشوة والهدايا والإكراميات(*)						٢٥,٧	-		
	نسبة تعرض المواطنين لظاهرة تقديم الرشوة والهدايا والإكراميات						٢٠,٢	-		
	إدراك المواطنين لظاهرة اساءة استغلال المال العام (*)						٣٤,٢	-		
	نسب التعرض لظاهرة اساءة استغلال المال العام						٥,٤	-		
	إدراك المواطنين لظاهرة الاستيلاء على المال العام (*)						٤٠,٧	-		
٦-١٦	نسبة التعاملات المحلية التي تتم إلكترونيا لإجمالي التعاملات (٪)					٩٢	٩٥		الإدارة العامة لنظم المعلومات والتحول الرقمي وحدة الإشراف على المراكز التكنولوجية بمحافظة بورسعيد	لا
٧-١٦	نسبة الخدمات الحكومية المحلية المقدمة للمواطنين إلكترونيا من إجمالي الخدمات (٪)					٩٤	٩٧			لا
٨-١٦	نسبة المدن والأحياء بالمحافظة الداخلة في منظومة التحول الرقمي (٪)					١٠٠	١٠٠			لا

*العقاب الجسدي الشديد مثل الضرب على الرأس أو الوجه أو الأذنين أو الضرب المبرح أو المتكرر

تحسن تراجع ثابت

يتبين من الجدول التحسن الواضح في مؤشرات تعرض الأطفال للعنف بمحافظة بورسعيد؛ حيث انخفضت المؤشرات الخاصة بنسب الأطفال الذين تعرضوا لعقاب نفسي أو جسدي أو تعرضوا لأي وسيلة عنيفة لضبط السلوك. كما يتضح ارتفاع نسب الأطفال الذين تعرضوا لعنف جسدي شديد خلال الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠٢١؛ حيث زادت النسبة من ٢٠٪ عام ٢٠١٤ إلى ٢٢,٤٪ عام ٢٠٢١. ويتضح من الجدول تحسّنا محدوداً في إدراك المواطن

البورسعيدي بجهود الدولة في مجال منع ومكافحة الفساد الإداري؛ حيث وصلت قيمة المؤشر ٣٢ درجة عام ٢٠٢١، بعد أن كان ٢١,٣ درجة عام ٢٠١٦. (كلما وصلت الدرجة إلى ١٠٠ دل ذلك على أن المحافظة ليس بها فساد، والدرجة ٠ تشير لأعلى معدلات الفساد). ومن الواضح أن محافظة بورسعيد تتميز بتطبيقها منظومة التحول الرقمي كأول محافظة مصرية تطبق المنظومة بشكل كامل، ولقد انعكس ذلك على مستوى جودة الخدمات؛ حيث وصلت نسبة التعاملات المحلية الالكترونية لإجمالي التعاملات ما يقرب من ٩٥٪ عام ٢٠٢١، كما أن نسبة الخدمات التي تقدم الكترونيًا وصلت ٩٧٪ لإجمالي الخدمات الحكومية لعام ٢٠٢١. وتشارك في المنظومة مجمل أحياء ومدن المحافظة. ومن ثم فإن نسبة المدن والأحياء بالمحافظة الداخلة في منظومة التحول الرقمي وصلت إلى ١٠٠٪.

ب) الجهود والآليات المطبقة في مجال السلام والعدل والمؤسسات القوية: تتعدد الجهود المبذولة من قبل المحافظة من أجل تحقيق السلام والعدل وتكوين مؤسسات قوية؛ وتتركز أهم هذه الجهود فيما يلي:

- **مجال مكافحة الفساد:** تلقد تم تنفيذ مشروع التحول الرقمي بمحافظة بورسعيد كمرحلة أولى باعتبارها أول محافظة على مستوى الجمهورية تطبق التحول الرقمي وميكنة القطاعات الحكومية والخدمية بالمحافظة، وربطها بقواعد البيانات الموحدة للدولة، وذلك بالتعاون مع القطاعات مقدمة الخدمة، تمهيدًا لتعميم التحول الرقمي في كافة محافظات الجمهورية، بتكلفة بلغت ٢,٢٧ مليار جنيه، وكذلك تفعيل بوابة الخدمات الالكترونية الموحدة التي تمكن المواطن من طلب أكثر من (١٦٨) خدمة وتأديتها عن بعد من خلال بوابة مصر الرقمية. كما تم تأسيس الإدارة العامة للحوكمة والمراجعة الداخلية داخل الديوان العام بالمحافظة، وضمها للهيكل الإداري لتتعاون بدورها مع هيئة الرقابة الإدارية في متابعة وإعداد التقارير الدورية، وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠٢٣-٢٠٣٠، وتطبيق منظومة Payroll في إدارة المرتبات والأجور، وأيضاً تطبيق منظومة GFMIS في متابعة الإدارات المالية، وربط الخطط والبرامج بالأهداف، وتوحيد الرؤية للمشروعات مركزياً بالمحافظة عن طريق الإدارة العامة للتخطيط الاستراتيجي.

- **مجال مشاركة المواطنين:** تحرص المحافظة على التواصل المستمر مع المواطنين من خلال تفعيل بعض الآليات منها اللقاء التفاعلي الالكتروني حوار مع مسئول الذي يتم على صفحة المحافظة على Facebook يوم الاثنين من كل أسبوع وتتلقى المحافظة مقترحات المواطنين لتحسين الخدمات العامة، إن هذا التطور النوعي في التواصل بين المحافظة والمواطنين سيشجع بلا شك على المزيد من المشاركة الجماهيرية. فضلا عن مشاركة جميع فئات المجتمع في اللجان الاستشارية الاقتصادية والمجلس التنفيذي للمحافظة.

- **مجال حماية الطفولة:** تنشأ بكل محافظة لجنة عامة لحماية الطفولة، برئاسة المحافظ و عضوية مديريات الأمن و المختصين بالشئون الاجتماعية والتعليم والصحة ومثل عن مؤسسات المجتمع المدني المعنية بشئون الطفولة ، ويصدر بتشكيل اللجنة قرار من المحافظ كان اخرها القرار ٢٥٥ لسنة ٢٠٢١ المعدل بالقرار ٣٥٠ لسنة ٢٠٢١ و تختص هذه اللجنة برسم السياسة العامة لحماية الطفولة في المحافظة ومتابعة تنفيذ هذه السياسة، وتشكل في دائرة كل حي بالمحافظة لجنة فرعية لحماية الطفولة، ومن المؤشرات التي ظهرت جليا في هذا الشأن هي النجاح في تسجيل جميع المواليد في المحافظة بجميع أحيائها بنسبة ١٠٠٪.

ج) الجهات الشريكة في تنفيذ الهدف: وتتلخص أهم الشراكات فيما يلي: وزارة المالية، ووزارة الاتصالات، ووزارة التموين، وهيئة الرقابة الإدارية، ولجنة حماية الطفولة، والمجلس القومي للمرأة، والمجلس القومي للطفولة والأمومة، والمجتمع المدني، والمجلس الاستشاري الاقتصادي للمحافظة بعضوية جميع الجهات.

د) التحديات: يمكن إجمال أهم التحديات وعرضها على النحو التالي:

- لا تزال هناك فئات تعاني من ممارسات العنف سواء ضد الأطفال أو المرأة، وهو ما يعد ظاهرة عالمية.

- هناك حاجة لمزيد من الجهود في إطار مكافحة الفساد وتحقيق العدالة.

- الحاجة إلى تفعيل آليات حقيقية لمشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات الجوهرية التي تنعكس على حياتهم.

المحور الخامس

الشراكة

١٧ عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

أ) أداء المحافظة في الهدف:

م	المؤشر	التقرير الطوعي الوطني ٢٠٢١	سنوات قياس المؤشر على المستوى المحلي				الاتجاه	المصدر	المؤشر المستخدم من مؤشرات التنمية المستدامة الرسمية
			٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠			
١-١٧	عدد اشتراكات النطاق العريض للإنترنت الثابت لكل ١٠٠ من السكان		٦,٩	٧,٦	٩	٩,٤	●	شركة WE	نعم ١٧-٦-١
٢-١٧	نسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت (٤ سنوات فأكثر) (٪)		٥٣				-	الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء	نعم ١٧-٨-١
٣-١٧	نسبة الأفراد الذين يستخدمون الحاسب (٤ سنوات فأكثر) (٪)		٥٠,٥				-	الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت ٢٠١٧	لا

● تحسن ● تراجع ● ثابت

يتضح من الجدول ارتفاع عدد المشتركين في النطاق العريض للإنترنت الثابت لكل ١٠٠ من السكان ليصل إلى ٩,٤ عام ٢٠٢٠، بعد أن كان ٦,٩ عام ٢٠١٧، كما وصلت نسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت (٤ سنوات فأكثر) بمحافظة بورسعيد ٥٣٪ لعام ٢٠١٧.

ب) جهود وآليات تعزيز الشراكات من أجل تحقيق الأهداف: تتمحور جهود محافظة بورسعيد في تطبيق الهدف الـ ١٧ من أهداف التنمية المستدامة وتعزيز الشركات فيما يلي:

١. التعاون مع وزارة الاتصالات في توفير real ip لتحسين جودة خدمات الانترنت، حيث بلغ عدد المشتركين في خدمات الانترنت عام ٢٠٢٣ نحو ١١٦٣٨٥ مشترك، بينما كان عددهم عام ٢٠١٧ نحو ٦٩٧٣٣ مشترك بنسبة زيادة ٣٧٪ بالإضافة للتعاون مع المؤسسات والجمعيات الخيرية والتوعوية في رفع عدد مستخدمي الحاسب الآلي حيث بلغت عام ٢٠١٧ نسبة ٥٠,٥٪.

٢. تنفيذ المشروع القومي للبنية المعلوماتية للدولة، بالتعاون بين وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وهيئة الرقابة الإدارية، ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية ومحافظة بورسعيد بهدف تعزيز الرؤية الشاملة للتخطيط ومعالجة الازدواجية في قواعد البيانات، لتطوير المنظومة الرقمية وعمل بيئة تشاركية إلكترونية بين مختلف الجهات ذات الصلة.

عدد المشتركين بخدمة الإنترنت

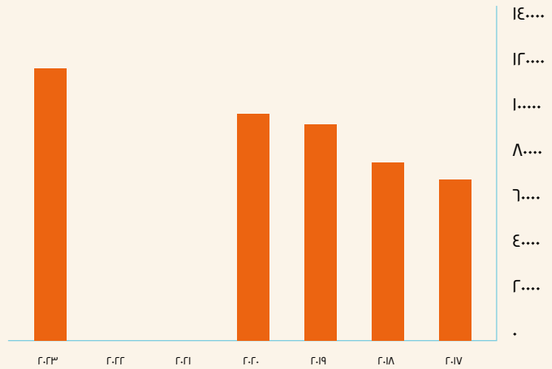

٣. تطوير البنية التحتية للاتصالات بإحلال كابلات الفايبر بديلا للكابلات النحاسية، لتحسين جودة خدمات الاتصالات للتحول الرقمي بمختلف قطاعات المحافظة من أجل رقمنه عدد كبير من الخدمات الحكومية الإلكترونية، بالإضافة إلى تشكيل فريق ميداني من المحافظة بمشاركة الجمعيات الاهلية للتحقق من صحة البيانات بالجهات ذات الصلة حال تقديم المساعدات للفئات الاكثر احتياجا (مساعدات ماليه - دفع اشتراكات التامين الصحي الشامل - سداد متأخرات الايجارات ... الخ) من خلال الاستعانة بقواعد البيانات بمديرية التضامن ومنظومة التامين الصحي الشامل والأحياء.

٤. عملت المحافظة على توطيد الشراكات مع الجهات الدولية والمحلية للترويج للمدينة باعتبارها مقصداً للاستثمار، حيث تعمل المحافظة جاهدة على الاستثمارات القائمة وخلق فرص استثمارات جديدة، كان اخرها العمل مع شركة هيدرو الانجليزية لإنشاء محطة معالجة الصرف الصناعي للمساهمة في حماية بحيرة المنزلة من التلوث الصناعي بإجمالي طاقة ٥٠٠٠٠ م٣/ يوم.

٥- تطوير القدرات الإدارية لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز قدرات الموارد البشرية في المحافظة من خلال تقديم التدريب والتعليم وتشجيع الكفاءات الوطنية، حيث تم تجديد مراكز التدريب التكنولوجي لتدريب العاملين بالمحافظة والأطفال وخاصة دورات البرمجة وتصميم الويب، واشتراك المحافظة في مسابقة جائزة الدولة للمبدع الصغير تحت رعاية حرم السيد رئيس الجمهورية. بالإضافة إلى توفير فرص عمل للشباب وتشجيع ريادة الأعمال والابتكار في المحافظة من خلال دعم المنشآت المتوسطة والصغيرة والتي تعمل في مجالات مختلفة، حيث تم منذ عام ٢٠١٨ استحداث فكرة إنشاء مجمعات صناعية للشباب بمساحات تبدأ من ١٠٠ متر وحتى ١٠٠٠ م جاهزة للتشغيل.

٦. إبرام تعاقدات للشراكة مع القطاع الخاص في مجال إعادة تدوير القمامة (شركة ريلاينس)، وتصميم مجمع لإعادة تدوير المخلفات الصلبة ومخلفات الهدم والبناء والمخلفات الطبية في مجمع واحد بجنوب بورسعيد على مساحة ١٠٠ فدان، فضلاً عن بحث سبل التعاون مع مؤسسة الجايكا اليابانية لتقديم الدعم الفني والمالي لإتمام المشروع.

٧. تتعاون محافظة بورسعيد مع القوات المسلحة وجهاز الشرطة المدنية ووزارة الزراعة والتموين لتقديم السلع التموينية واللحوم للمواطنين بأسعار مخفضة حيث يوجد بالمحافظة ٧٣ منفذ غذائي ثابت ومتحرك لتقديم تلك السلع بأسعار للمواطنين. وكذلك التعاون مع هيئة قناة السويس لتوفير خدمات للمواطنين منها على سبيل المثال إنشاء أسواق بقيمة تزيد عن ٥ مليون جنيه بمدينة بورفؤاد، توفير خدمات الانتقال بين مدينتي بورسعيد وبورفؤاد عبر المعديات، وإنشاء كوبري النصر العائم بقيمة تزيد عن ١٤٠ مليون جنيه لتسهيل حياة المواطنين.

٨. وتجسدت أبرز المشاركات المجتمعية في تنفيذ مشروع "ساحة مصر" بتكلفة إجمالية ٣٥ مليون جنيه تبلغ مساحة "ساحة مصر" حوالي ١٢,٥ ألف متر مربع مقسمة إلى ٨٥٠٠ متر مربع حديقة التاريخ و ٤٠٠ متر مربع مساحة خضراء ومنطقة تسمح لكافة المواطنين بالاستمتاع بالمنظر. ويعد أحد المشروعات الهامة والرائدة على أرض المحافظة لتطوير الواجهة المائية لمحافظة بورسعيد من المدخل الشمالي للمجرى الملاحي لقناة السويس .وتضم "ساحة مصر" أكبر تمثال برونزي فى المنطقة العربية يحمل أسم " مصر أم الدنيا" يستقبل السفن عند المدخل الشمالي للمجرى الملاحي لقناة السويس، حيث يبلغ ارتفاع التمثال ١٠ أمتار ويمثل سيدة مصرية ترتدى تاج الملكة الأم والعقد الملكي وتقف فى شموخ فوق قاعدة من الجرانيت بارتفاع ١٣ مترا ، تحمل قرص الشمس عاليا، ومكتوب على القاعدة أسفل التمثال " هنا كان ضوء النهار ساطعا قبل أن تشرق شمس الدنيا. كما تضم أيضا ٤ جداريات عملاقة تبلغ مساحة الواحة منها ٢,٥ متر × ٢,٢ متر، تحكى جميعها تاريخ حفر قناة السويس.

ج) الجهات الشريكة في تنفيذ الهدف: وتتلخص أهم الشراكات فيما يلي: وزارة التعاون الدولي، ووزارة الاتصالات، ووزارة التموين، ووزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، وهيئة الرقابة الإدارية، ووزارة التنمية المحلية، وصندوق التنمية الحضرية، وصندوق الاسكان الاجتماعي، والجمعيات الأهلية والمؤسسات الخيرية وخاصة (مؤسسة مشكاة نور - جمعية حياة الخيرية وغيرهم من الجمعيات الخيرية التي زاد عددها عن ١١٥ جمعية خيرية)، والمجتمع المدني، والمجلس الاستشاري الاقتصادي للمحافظة بعضوية جميع الجهات.

د) التحديات: تأتي أهم التحديات على النحو التالي:

- ضعف توفير التمويل المعنية في بعض المجالات المتعلقة بالطاقة المتجددة وحماية البيئة.

أولويات تحقيق التنمية المستدامة بمحافظة بورسعيد

لقد عكفت محافظة بورسعيد على إعداد المراجعة الطوعية المحلية بهدف تحديد الفجوات التنموية التي يجب العمل عليها من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة وضمان مستوى معيشي جيد للمواطنين. ولقد خضعت المحافظة لهذه العملية بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات التنموية ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة، ولقد أوضحت عملية المراجعة - وكما هو مبين بالشكل - استحواذ الأهداف الخاصة بمحور البشر على ما يقرب من ٥٠.٥٪ من إجمالي المؤشرات الخاصة بالأهداف مجتمعة، مما يعني تركيزاً واضحاً على الأهداف المرتبطة بالشق الاجتماعي بصورة كبيرة، ثم يأتي في المرتبة الثانية المحور الخاص بالازدهار، والذي يعالج الجوانب الاقتصادية بصورة كبيرة، وذلك بنسبة ١٩,٨٪. كما جاء تغطية الأهداف المرتبطة بمحور الكوكب بنسبة ١٦,٥٪. كما يتضح من الجدول أن أربعة أهداف ممثلة بأقل من ثلاثة مؤشرات، ومن ثم يُنصح بالتركيز على الأهداف التي لم تستحوذ على قدر كافٍ من التحليل حين القيام بالمراجعة الطوعية القادمة. ويجب أن تعمل المحافظة من خلال مركز المعلومات والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء على إنتاج بيانات بصورة دورية من شأنها أن تساعد على رسم صورة واضحة عن أداء المحافظة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. (**مرفق ٦: نسب تغطية أهداف التنمية المستدامة في إطار المراجعة الطوعية المحلية لمحافظة بورسعيد ٢٠٢٣ بالمقارنة بالمستويات الأممية والقومية**).

نسب تغطية أهداف التنمية المستدامة في ضوء منهجية 5P's في إطار التقرير الطوعي المحلي لمحافظة بورسعيد ٢٠٢٣

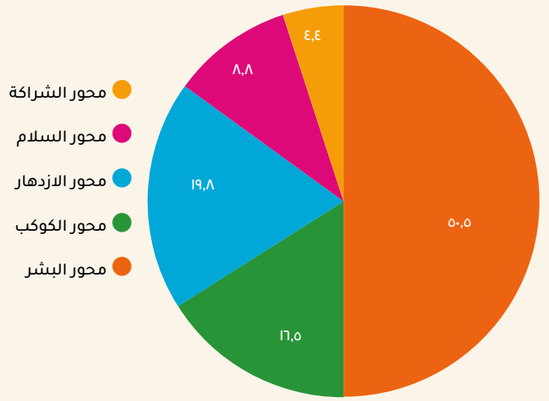

ولقد أفرز التحليل على مستوى الأهداف الأممية مجموعة من الأولويات التنموية التي ستضعها محافظة بورسعيد نصب أعينها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتتضمن تلك الأولويات استمرار المحافظة في تعظيم مواردها الذاتية المالية، والعمل على إيجاد مصادر للتمويل مستدامة تحفز من تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على مستوى المحافظة. وفي هذا الإطار وللاستفادة من المقومات الجغرافية والحضرية للمحافظة، يمكن للمحافظة أن تسعى لتأمين تمويل جيد من الانفتاح على المنظمات الدولية التي تعمل على تطوير المدن مثل منظمة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والعديد من البرامج التابعة للاتحاد الأوروبي.

ويأتي على رأس أولويات المحافظة مد مظلة الحماية الاجتماعية والتوسع في نطاق الاستهداف للفئات الأكثر فقراً والعمل على تأسيس الوحدات الاجتماعية وجمعيات الرعاية والتنمية الاجتماعية، والاهتمام بمد مظلة التأمين الاجتماعي ليشمل كل عاجز عن الكسب وكل أرملة وكل يتيم ومسن، والعمل على زيادة نصيب الفرد من خدمات الضمان الاجتماعي بما يتناسب وغلاء المعيشة وارتفاع الأسعار مع إيجاد آلية لتشغيل الفقراء من خلال القروض متناهية الصغر لزيادة قدراتهم وتنمية دخولهم وتفعيل دور المجتمع المحلي والمنظمات غير الحكومية في تدريب وتأهيل الفئات الفقيرة لتحويلهم من طالبي المنح والدعم إلى فئات منتجة.

وفي الإطار ذاته ستعمل المحافظة على تدشين نظام معلوماتي يرصد الفقراء والأسر الأولى بالرعاية بنظام دوري مستمر يشمل كل المؤشرات الدالة على الفقر والحرمان كما يرصد كذلك احتياجات الأسر على مستوى المحافظة، ويمكن تحقيق ذلك من خلال تنفيذ المشروع القومي للبنية المعلوماتية للدولة، بالتعاون بين وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وهيئة الرقابة الإدارية، ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية مع وجود فريق ميداني من المحافظة بمشاركة الجمعيات الاهلية بمديرية التضامن للتحقق من صحة البيانات من خلال الاستعانة بقواعد البيانات بمديرية التضامن الاجتماعي ومنظومة التامين الصحي الشامل ومختلف الأحياء ومدينة بورفؤاد. فضلاً عن ذلك؛ ستتبنى المحافظة مجموعة من البرامج التوعوية والطبية للتعامل مع المشكلات المتعلقة بسوء تغذية الأطفال والتقزم، وتقديم الدعم اللازم للأسر الفقيرة في هذا الشأن.

إن تطور البنية التحتية على مستوى التعليم والصحة في المحافظة تفتح المجال بشكل كبير إلى إحداث طفرة في جوانب التنمية البشرية والانتقال إلى الاهتمام بجودة المخرج التعليمي وتحسين مؤشرات الصحة العامة والتغذية. وستسعى المحافظة فى المرحلة القادمة إلى تعظيم الاستفادة من هذه البنية لإحداث تطور على مستوى المخرجات والأثر. ففيما يتعلق بالصحة؛ ستقوم المحافظة بتطوير قاعدة بيانات موحدة للمواطنين مع الجهات المختصة لتكون نواة لقاعدة بيانات منظومة التأمين الصحي الشامل مما يتيح إعداد تقرير شامل تفصيلي بالخدمات المقدمة لكل مواطن داخل المنظومة الصحية بالمحافظة، بالإضافة إلى تعزيز حملات التوعية لتنظيم الأسرة، ورفع وعي الأمهات بنوعية التغذية المناسبة أثناء الحمل، وأهمية المتابعة الدورية للحمل حتى الولادة. أما فيما يتعلق بالتعليم؛ وستدعم المحافظة التحول الرقمي في المنظومة التعليمية، بالإضافة إلى الاستمرار في التعامل مع ظاهرة الدروس الخصوصية.

كما تتضمن الأولويات تبني برامج متكاملة لبناء قدرات الشباب في المجالات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة وتحليل البيانات وتعلم الآلة، وذلك للتماشي مع لتلبية احتياجات سوق العمل ومن أجل التطوير المستمر لقدرات الشباب في المحافظة مما يفتح الباب أما وجود فرص عمل متنوعة. ويرتبط ذلك بتشجيع الصناعات القائمة على الابتكار باستخدام الذكاء الاصطناعي والآليات الأخرى. وستتوسع المحافظة في تقديم برامج تمويلية وتحفيزية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومن الممكن أن تتعاون المحافظة مع عديد من الجهات في هذا الشأن مثل جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والبنك المركزي، وغيرها من الجهات.

وعلى مستوى الاستثمار، ستتبنى محافظة بورسعيد استراتيجية شاملة لتعزيز الاستثمار وجذب الاستثمار المحلي والأجنبي في المحافظة وخلق فرص العمل، على أن يكون قوام هذه الاستراتيجية الميزة التنافسية لدى المحافظة، وأن يتم إعداد هذه الاستراتيجية بالتعاون والتشارك مع القطاع الخاص في المحافظة. ويجب أن تشتمل هذه الاستراتيجية على تسهيل الإجراءات المتعلقة بالاستثمار ودخول المناطق الصناعية والتراخيص الخاصة بها، بالإضافة إلى فتح قنوات للحوار مع المستثمرين المحليين والأجانب. وفي الوقت نفسه؛ يجب أن تعمل المحافظة على التنسيق مع جهات الولاية على الأراضي وبالأخص هيئة التنمية الزراعية، وهيئة التنمية الصناعية، وهيئة التنمية السياحية، بالإضافة إلى هيئة التخطيط العمراني لإتاحة مساحات من الأراضي تمكن المحافظة من التوسع والاستثمار في مشروعات تستهدف المواطن المحلي والمستمر وتقديم الخدمات لهم. وستقوم المحافظة بتفعيل منظومة الشباك الواحد وذلك بإنشاء مكتب خاص بالمحافظة للتيسير على المستثمرين في الحصول على التراخيص اللازمة للإنشاء والتشغيل، وتخفيض الرسوم المطلوبة لاستخراجها تخفيض رسوم توصيل المرافق للمؤسسات الصناعية (مياه - كهرباء - صرف - غاز)، وخفض سعر المتر من الكوكب المخصصة للصناعة وتقديم تسهيلات في السداد.

وستستمر المحافظة في تنفيذ استراتيجية التنمية الزراعية وتحديد التحديات المتعلقة بالتنفيذ للتغلب عليها لتعظيم الاستفادة من القطاع الزراعي بالمحافظة. وفي هذا الصدد؛ يجب أن تعمل المحافظة على استخدام أساليب الري الحديثة ورفع كفاءة محطات الصرف وتطبيق آلية الصرف المغطى وتبطين الترع، بالإضافة إلى زيادة المساحة المنزرعة من الأراضي الزراعية، وتحقيق أقصى قدر ممكن من الكفاية الذاتية للمحاصيل الضرورية والاستراتيجية، وتوسيع نطاق مساهمة القطاع الخاص وتعزيز دوره في مجال التنمية الزراعية، وكذلك وضع خطط مستقبلية لزراعة النباتات العطرية والطبية لأهميتها على المستويين البيئي والصحي، وتقديم حوافز ومساعدات مالية وفنية لصغار المزارعين للتوجه نحو هذا النوع من الزراعات.

وتواجه المحافظة التحديات التي ترتبط بالعمل المناخي والطاقة والتنمية الزراعية والموارد المائية، وتعتزم التعامل معها بصور شاملة نظراً لارتباط تلك القضايا ببعضها البعض. ففي هذا الإطار؛ ستقوم المحافظة بتدشين مزيد من محطات الصرف الصحي، ومحطات الصرف الصناعي بالمنشآت الصناعية والتعامل مع القضايا المتعلقة بالولاية على الأراضي المذكورة أعلاه لضمان إنشاء مثل تلك المحطات. ولابد أن تقوم المحافظة بالتنسيق مع الجهات المركزية لإنشاء فرع لجهاز شئون البيئة في المحافظة وإنشاء مركز لمكافحة التلوث البحري، فضلاً عن ضرورة العمل بالتعاون مع الكيانات المركزية مثل وزارة البيئة وجهاز شئون البيئة على بناء القدرات المؤسسية والبشرية المتعلقة بتغير المناخ، لما له من أثر كبير على تآكل الشواطئ، والأراضي الزراعية، كما ستسعى المحافظة لتوجيه موارد مالية مستدامة للحفاظ على المحميات الطبيعية والاهتمام بها لما لها من أثر على خلق توازن بيئي يساهم في الحد من أثر التغيرات المناخية. فضلاً عن ذلك؛ فإن هناك احتياج إلى تبني برامج لرفع الوعي بمخاطر التغيرات المناخية وأهمية الحفاظ على البحيرات والسواحل والشواطئ والمحميات الطبيعية والمحافظة على الحياة البرية والبحرية، والحفاظ على التنوع البيولوجي، ولابد أن تولي المحافظة اهتماماً لتطوير استراتيجية السياحة المستدامة التي تهدف إلى تعزيز والحفاظ على الحياة البحرية والساحلية داخل المحافظة. ولعل العمل على توفير الموارد اللازمة لدعم البنية التحتية للطاقة المستدامة، مثل تحديث شبكات الكهرباء وتأمين تجهيزات الطاقة المتجددة،

وتطوير خطط واستراتيجيات لتشجيع الاستثمار في الطاقة المستدامة، وتوفير التمويل اللازم للمشاريع المتعلقة بالطاقة المستدامة مع تعزيز الشراكات بين القطاع العام والخاص والمنظمات الدولية لتمويل ودعم مشروعات الطاقة النظيفة، وتعزيز الوعي والتثقيف بشأن أهمية الطاقة المستدامة والنظيفة وتأثيرها على البيئة، وتوفير تدريب وتعليم وتثقيف للمواطنين والعاملين في القطاع العام والخاص حول استخدام الطاقة بشكل فعال وتحسين كفاءة استهلاك الطاقة لابد وأن يكون على رأس أولويات المحافظة.

ويُعد خلق ثقافة تعزز المساواة بين الجنسين أحد القضايا الهامة التي ستعمل عليها المحافظة من خلال إعداد برامج متكاملة لرفع الوعي بين مختلف فئات المجتمع المحلي، وخاصة فيما يتعلق بتشجيع المشاركة السياسية والاقتصادية للمرأة من خلال تعزيز تمويل المشروعات الخاصة بالمرأة، وتسهيل شروط العمل للمرأة في القطاع الخاص، وتشجيع تولي المرأة للمناصب القيادية بالمحافظة. كما يجب أن تقوم المحافظة بتعزيز دور الإعلام المحلي في رفع الوعي المتعلق بالموروثات الثقافية الخاصة بالمرأة. فعلى الرغم من تنامى الحملات التي يقوم بها فرع المجلس القومي للمرأة بالمحافظة والشراكات الناجحة مع العديد من الجهات، تشهد المحافظة زيادة في معدلات البطالة بين النساء، كما تعاني المحافظة من القصور في تفعيل المبادرات من قبل الرائدات الصحيات وتقديم المشورة للأمهات بالمناطق البعيدة، لذا يجب تخصيص مكتب يخص شكاوى المرأة في المناطق البعيدة عن مركز المحافظة مثل أحياء جنوب وغرب بورسعيد.

وستسعى المحافظة لتعزيز آليات المشاركة المجتمعية ومشاركة القطاع الخاص في إعداد الخطط المتعلقة بالمحافظة، وفتح قنوات للحوار والتواصل مع المواطن المحلي وتعزيز آليات الشكاوى وتحسين فعالية الاستجابة لهذه الشكاوى، وذلك لما لهذه الآليات والقنوات من أثر إيجابي في تعزيز ثقة المواطن المحلي في المحافظة.

المراجع

أولاً: الوثائق:

١. دستور جمهورية مصر العربية لسنة ١٩٧١ (المواد ١٦١، ١٦٣، ١٦٣).
٢. دستورجمهورية مصر العربية لسنة ٢٠١٢ (الفصل الخاص بالإدارة المحلية).
٣. دستور جمهورية مصر العهربية لسنة ٢٠١٤(الفرع الخاص بالإدارة المحلية).
٤. قانون ٤٣ لسنة ١٩٧٩ الخاصة بالإدارة المحلية.
٥. قانون ٥٩ لسنة ١٩٧٩ الخاص بإدارة المدن الجديدة في مصر.
٦. قانون التخطيط العام للدولة رقم ٢٢ لسنة ٢٠٢٢.
٧. قانون ٨١ لسنة ٢٠١٦ الخاصة بالخدمة المدنية.
٨. قانون الموازنة العامة الموحد رقم ٦ لسنة ٢٠٢٢.
٩. الإصدارات الثلاثة من الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد (الإصدار الأول ٢٠١٤- ٢٠١٨)، (الإصدار الثاني ٢٠١٩-٢٠٢٢)، (الإصدار الثالث ٢٠٢٣- ٢٠٣٠).
١٠. رؤية مصر ٢٠٣٠.
١١. التقرير الطوعي الوطني لمصر أعوام ٢٠١٨، و٢٠٢١.
١٢. تقارير توطين أهداف التنمية المستدامة، ٢٠٢٠.

ثانياً: الكتب والدراسات والبحوث:

١. عبد اللطيف، لبني (٢٠١١)، البرنامج القومي لتطبيق اللامركزية في مصر، في د. علي الدين هلال، د. سمير عبد الوهاب (محرران)، **اللامركزية وتمكين المجتمعات المحلية خبرات دولية ومصرية**، وحدة دعم اللامركزية: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

٢. الجمل، أيمن (٢٠٢٣)، دور آليات التنسيق بين الحكومة المركزية والوحدات المحلية في تحسين أداء اجهزة الإدارة المحلية (دراسة مقارنة مع التطبيق على مصر)، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

٣. بدر الدين، هشام (٢٠١٨)، **النظام القانوني لتشكيل المجالس المحلية المصرية في ضوء دستور ٢٠١٤ والقوانين المنظمة للانتخابات دراسة تحليلية نقدية عملية**، القاهرة: دار النهضة العربية.

٤. الشيخ، صالح وكالينا، أندرياس (٢٠١٥)، **اللامركزية والإدارة المحلية في مصر وألمانيا**، مؤسسة هانس زايدل، الهيئة العامة للاستعلامات

٥. زكريا، خالد (٢٠٠٦)، اللامركزية المالية كمدخل للتنمية في مصر: المتطلبات واشكاليات التطبيق، **مجلة النهضة**، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد السابع، العدد الأول.

٦. زكريا، أمين والباجوي، أيمن (٢٠٢٣). **المراجعات الطوعية المحلية كآلية لتوطين أهداف التنمية المستدامة في إطار الخبرات الدولية: دروس مستفادة للحالة المصرية**، ورقة مقدمة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ضمن مشروع توطين أهداف التنمية المستدامة على مستوى المحافظات المصرية بالتعاون بين وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية و UNDP

٧. الباجوري، أيمن (٢٠١٧)، **بناء القدرات المؤسسية كأحد متطلبات تفعيل اللامركزية: دراسة مقارنة**، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

٨. الباجوري، أيمن (٢٠١٨)، **تطوير الإدارة المحلية في مصر**، ورقة منشورة ضمن إصدارات المركز القومي للبحوث الجنائية والاجتماعية، القاهرة.

٩. عبد الوهاب، سمير (٢٠٠٩)، **اللامركزية والحكم المحلي بين النظرية والتطبيق**، القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

١٠. الباجوري، أيمن ومحمود، نهلة (٢٠٢٢)، الحوكمة المحلية كمدخل لإدارة العمل التنموي المحلي: دراسة نظرية مع إشارة للحالة المصرية، **مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية**، المجلد ٢٣، العدد الثاني.

١١. الباجوري، أيمن وجورج، رشدي (٢٠٢٢)، تطوير إدارة المدن الجديدة في مصر: دراسة مقارنة، **المجلة العربية للإدارة**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، العدد الرابع، مجلد ٤٢.

١٢. الشحري، منال (٢٠٠٩)، التحول نحو اللامركزية في الدول النامية ومتطلبات التطبيق في مصر، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

13. Madboly, Mostafa (2009). Revisiting Urban Planning in the Middle East North Africa Region, Global Report on Human Settlement, UN Habitat, 2009.

14. Khalifa, Marwa A. (2012). A critical Review on Current Practices of the monitoring and evaluation in the Preparation of Strategic Urban Plans within the Egyptian, **Habitat International**, Vol.36, January 2012.

15. Siragusa, Alice et. al., (2022). **European Handbook for SDG Voluntary Local Reviews,** Luxembourg: Publications Office of the European Union, https://urban.jrc.ec.europa.eu/sdgs/en.

16. UN-Habitat& UCLG. (2021). **Guidelines for Voluntary Local Reviews: A Comparative Analysis of Existing VLRs (2020)**, NN-Habitat, UCLG, Volume 1.

17. UN-Habitat& UCLG. (2021). **Guidelines for voluntary local reviews: Towards a New Generation of VLRs: Exploring the local-national link**, Volume 2.

18. Shimokawa, **Voluntary Local Review**, 2020.

19. Koike, H., Ortiz-Moya, F., Kataoka, Y., & Fujino, J. (2020). **The Shimokawa method for voluntary local review (VLR)**. https://www.iges.or.jp/en/pub/shimokawa-method-vlr/en

20. Fox, S., & Macleod, A. (2019). **Voluntary local reviews: A handbook for UK cities – Building on the Bristol experience**. University of Bristol Cabot Institute for the Environment. https://research-information.bris.ac.uk/en/publications/voluntary-local-reviews-a-handbook-for-uk-cities

21. Ortz- Moya F., Emma, Marcos S., Kataoka, Yatsuka & Fujino, Junichi (2021). State of the Voluntary Local Reviews2021: from Reporting to Actions, **IGES Research Paper**, Institute for Global Environmental Strategies.

ثالثاً: المجموعات البؤرية:

١. المجموعة البؤرية الخاصة بالهدف الأول:(مديرية التضامن الاجتماعي- مديرية التموين- وحدة التنمية المستدامة بالمحافظة).

٢. المجموعة البؤرية الخاصة بالهدف الثاني: (مديرية الزراعة- الطب البيطري- الصحة والسكان-وحدات جهاز حماية المستهلك- وحدة التنمية المستدامة).

٣. المجموعة البؤرية الخاصة بالهدف الثالث: (مديرية الصحة - التأمين الصحي - وحدات مكافحة المخدرات - وحدات شئون البيئة- وحدة التنمية المستدامة).

٤. المجموعة البؤرية الخاصة بالهدف الرابع: (مديرية التعليم-فرع الهيئة العامة للأبنية التعليمية- فرع الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار- وحدة التنمية المستدامة).

٥. المجموعة البؤرية الخاصة بالهدف الخامس: (فرع المجلس القومي للمرأة بالمحافظة- مديرية التعليم- فرع الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار- وحدات تكافؤ الفرص والنوع الاجتماعي - وحدة التنمية المستدامة).

٦. المجموعة البؤرية الخاصة بالهدف السادس: (فرع الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي بالمحافظة- مديرية الزراعة- مديرية الري- وحدة التنمية المستدامة).

٧. المجموعة البؤرية الخاصة بالهدف السابع: (فرع الشركة القابضة للكهرباء- فرع شركة الغاز- الوحدات المسئولة عن الطاقة المتجددة بالمحافظة- وحدة التنمية المستدامة).

٨. المجموعة البؤرية الخاصة بالهدف الثامن: (مديرية القوى العاملة- وحدات المشروعات الصغيرة والمتوسطة- ديوان عام المحافظة (الوحدات المنوط بها تتبع القطاع غير الرسمي) - وحدة التنمية المستدامة).

٩. المجموعة البؤرية الخاصة بالهدف التاسع: (وحدات التنمية الصناعية بالمحافظة- وحدات المشروعات الصغيرة والمتوسطة - وحدات شئون البيئة بالمحافظة- وحدة التنمية المستدامة).

١٠. المجموعة البؤرية الخاصة بالهدف العاشر: (فرع المجلس القومي للمرأة- وحدات النوع الاجتماعي وتكافؤ الفرص- وحدة التنمية المستدامة).

١١. المجموعة البؤرية الخاصة بالهدف الحادي عشر: (وحدات التخطيط العمراني والمجتمعات العمرانية الجديدة-وحدات التخطيط الحضري والعمراني بالمحافظة- الإدارة الهندسية بالمحافظة- وحدات شئون البيئة- الوحدات المسئولة عن النقل والمواصلات بالمحافظة- وحدة التنمية المستدامة).

١٢. المجموعة البؤرية الخاصة بالهدف الثاني عشر: (وحدات التخطيط العمراني والمجتمعات العمرانية الجديدة-وحدات التخطيط الحضري والعمراني بالمحافظة- الإدارة الهندسية بالمحافظة- إدارة شئون البيئة بالمحافظة- فرع جهاز شئون البيئة - الوحدات المسئولة عن النقل والمواصلات بالمحافظة- وحدة التنمية المستدامة).

١٣. المجموعة البؤرية الخاصة بالهدف الثالث عشر: (إدارة شئون البيئة بالمحافظة- فرع جهاز شئون البيئة-إدارة الكوارث والأزمات بالمحافظة- مجمل الوحدات الأخرى التي تمارس أدوراً ترتبط بالتغيرات المناخية بمديريات الزراعة والري وغيرها- وحدة التنمية المستدامة).

١٤. المجموعة البؤرية الخاصة بالهدف الرابع عشر:(إدارة الموارد المائية بالمحافظة- إدارة الشواطئ- وحدات الثروة السمكية - وحدات حماية البيئة (البحرية)- وحدات حماية الأنواع البحرية من خطر الانقراض (الوحدات المسئولة عن المحميات البحرية بالمحافظة) - وحدة التنمية المستدامة).

١٥. المجموعة البؤرية الخاصة بالهدف الخامس عشر: (إدارة شئون البيئة بالمحافظة- فرع جهاز شئون البيئة - مديرية الزراعة- مديرية الطب البيطري- إدارة إزالة التعديات على الأراضي الزراعية- وحدة التنمية المستدامة).

١٦. المجموعة البؤرية الخاصة بالهدف السادس عشر: (المجلس القومي للأمومة والطفولة- وحدات مكافحة الفساد بالمحافظة- وحدات الحوكمة بالمحافظة-وحدات بناء القدرات بالمحافظة- وحدة التنمية المستدامة).

١٧. المجموعة البؤرية الخاصة بالهدف السابع عشر: (وحدات دعم المستثمرين بالمحافظة- الوحدات المشرفة على عمل الجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني بالمحافظة- فروع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالمحافظة- الجمعيات الأهلية البارزة- جمعيات رجال الأعمال- وحدة التنمية المستدامة).

الملاحق

مرفـق (١): المنهجيـة المسـتخدمة فـي إعـداد تقاريـر المراجعـة الطوعيـة المحليـة فـي بعـض التجـارب الدوليـة مقارنـة بمنهجيـة محافظـة بورسـعيد

منهجية المراجعة الآسيوية (أربع مراحل)	منهجية المراجعة الأفريقية (ثلاث مراحل)	منهجية مدينة شيموكاوا اليابانية (عشر مراحل)	منهجية محافظة بورسعيد*
١. التخطيط والطابع المؤسسي للمراجعة	١-١ التحضير	١. التحضير	١-١ التحضير
٢. تجميع المدخلات والبيانات	١-٢ تعبئة أصحاب المصالح	٢. إنشاء منصة للشركاء	١-٢ تعبئة أصحاب المصالح
٣. كتابة التقرير	١-٣ وضع الرؤية	٣. وضع الرؤية	١-٣ تحديد نطاق التقرير
٤. المتابعة	١-٤ وضع الأولويات	٤. جمع البيانات	١-٢ جمع البيانات
	٢-١ جمع البيانات	٥. التشخيص	٢-٢ التوافق علي أهداف التنمية المستدامة
	٢-٢ التحليل	٦. التوافق على أهداف التنمية المستدامة	٢-٣ عقد ورش العمل والمجموعات البؤرية
	٢-٣ الكتابة والتحقق	٧. مسار أو خطة العمل	٣-١ تحليل البيانات
	٣-١ النشر والتوزيع	٨. متابعة التقدم	٣-٢ إعداد مسودة التقرير (الأولية - النهائية)
	٣-٢ التطبيق والمتابعة	٩. تسليم التقرير فى شكله النهائى	٣-٣ عرض التقرير علي أصحاب المصلحة
		١٠. الترويج للتقرير	٤-١ الموافقة علي التقرير في شكلة النهائي
			٤-٢ نشر التقرير
			٤-٣ التطبيق والمتابعة والترويج للتقرير

المصدر:

UNESCAP, VLR, 2020, p.19; UNECA, 2021, 18-25; Koike, H., Ortiz-Moya, F., Kataoka, Y., & Fujino, J., 2020, p.5;; UNECA, UCLG & UNHABITAT, Africa, VLR, 2021, p.18.8

* تم إعداد مراحل منهجية المحافظة من قبل فريق عمل التقرير.

مرفق (٢): أداة جمع البيانات

الهدف								
الجهات المسئولة								
المحور الأول: وصف الهدف								
المحور الثاني: التقدم المحرز على مستوى الأهداف بالمحافظة								
١. المؤشرات المحدثة من قبل وزارة التخطيط (المؤشرات التي تم ارسالها بالفعل)	سنوات القياس (تقرير المراجعة الطوعي المحلي)							المستهدف ٢٠٣٠
	سنة ١	سنة ٢	سنة ٣	سنة ٤	سنة ٥	سنة ٦	سنة ٧	
٢. المؤشرات التي تم إضافتها أو تحديثها من واقع النزول الميداني بالمحافظة	سنة ١	سنة ٢	سنة ٣	سنة ٤	سنة ٥	سنة ٦	سنة ٧	
المحور الثالث: تحليل الأداء الفعلي للمحافظة بخصوص الهدف								
أ) الآليات الحكومية المستخدمة في تحقيق الهدف	ب) الأطراف الشريكة (القطاع الخاص- مؤسسات المجتمع المدني)		ج) نقاط القوة / الفرص		د) نقاط الضعف/ التحديات			ه) تحديد الفجوات التنموية - الفجوة التنموية الأولى - الفجوة التنموية الثانية - الفجوة التنموية الثالثة
المحور الرابع: الآليات أو المشروعات المقترحة للتغلب على الفجوات التنموية السابقة بحلول عام ٢٠٣٠								
مقترحات التغلب على الفجوة التنموية الأولى								
مقترحات التغلب على الفجوة التنموية الثانية								
مقترحات التغلب على الفجوة التنموية الثالثة								

المصدر : فريق الباحثين بالمحافظة

مرفق (٣): أصحاب المصلحة المشاركين في المجموعات البؤرية

أهداف التنمية المستدامة	أصحاب المصلحة
	مديرية التضامن الاجتماعي - مديرية التموين - وحدة التنمية المستدامة بالمحافظة
	مديرية الزراعة- الطب البيطري - الصحة والسكان - وحدات جهاز حماية المستهلك - وحدة التنمية المستدامة
	مديرية الصحة - التأمين الصحي - وحدات مكافحة المخدرات - وحدات شئون البيئة - وحدة التنمية المستدامة
	مديرية التعليم-فرع الهيئة العامة للأبنية التعليمية - فرع الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار - وحدة التنمية المستدامة
	فرع المجلس القومي للمرأة بالمحافظة - مديرية التعليم - فرع الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار - وحدات تكافؤ الفرص والنوع الاجتماعي - وحدة التنمية المستدامة
	الكيانات القائمة على إدارة منظومة مياه الشرب والصرف الصحي بالمحافظة - مديرية الزراعة - مديرية الري - وحدة التنمية المستدامة
	شركة الكهرباء التابعة للشركة القابضة للكهرباء - فرع شركة الغاز - الوحدات المسئولة عن الطاقة المتجددة بالمحافظة - وحدة التنمية المستدامة
	مديرية القوى العاملة - وحدات المشروعات الصغيرة والمتوسطة - ديوان عام المحافظة (الوحدات المنوط بها تتبع القطاع غير الرسمي) - وحدة التنمية المستدامة
	وحدات التنمية الصناعية بالمحافظة - وحدات المشروعات الصغيرة والمتوسطة - وحدات شئون البيئة بالمحافظة - وحدة التنمية المستدامة
	فرع المجلس القومي للمرأة - وحدات النوع الاجتماعي وتكافؤ الفرص - وحدة التنمية المستدامة
	وحدات التخطيط العمراني والمجتمعات العمرانية الجديدة - وحدات التخطيط الحضري والعمراني بالمحافظة - الإدارة الهندسية بالمحافظة - وحدات شئون البيئة- الوحدات المسئولة عن النقل والمواصلات بالمحافظة - وحدة التنمية المستدامة
	وحدات التخطيط العمراني والمجتمعات العمرانية الجديدة - وحدات التخطيط الحضري والعمراني بالمحافظة - الإدارة الهندسية بالمحافظة - إدارة شئون البيئة بالمحافظة - فرع جهاز شئون البيئة - الوحدات المسئولة عن النقل والمواصلات بالمحافظة - وحدة التنمية المستدامة

إدارة شئون البيئة بالمحافظة - فرع جهاز شئون البيئة - إدارة الكوارث والأزمات بالمحافظة - مجمل الوحدات الأخرى التي تمارس أدوراً ترتبط بالتغيرات المناخية بمديريات الزراعة والري وغيرها - وحدة التنمية المستدامة	
إدارة الموارد المائية بالمحافظة - إدارة الشواطئ - وحدات الثروة السمكية - وحدات حماية البيئة (البحرية) - وحدات حماية الأنواع البحرية من خطر الانقراض (الوحدات المسئولة عن المحميات البحرية بالمحافظة) - وحدة التنمية المستدامة	
إدارة شئون البيئة بالمحافظة - فرع جهاز شئون البيئة - مديرية الزراعة - مديرية الطب البيطري- إدارة إزالة التعديات على الأراضي الزراعية - وحدة التنمية المستدامة	
المجلس القومي للأمومة والطفولة - وحدات مكافحة الفساد بالمحافظة - وحدات الحوكمة بالمحافظة - وحدات بناء القدرات بالمحافظة - وحدة التنمية المستدامة	
وحدات دعم المستثمرين بالمحافظة - الوحدات المشرفة على عمل الجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني بالمحافظة - فروع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالمحافظة - الجمعيات الأهلية البارزة - جمعيات رجال الأعمال - وحدة التنمية المستدامة	

مرفق (٤): نظرة عامة حول الإطار المؤسسي والمالي لنظام الإدارة المحلية في مصر

أولاً: الواقع الدستوري والقانوني للعمل التنموي المحلي في مصر

وضع دستور ٢٠١٤ منظومة متكاملة للتحول نحو اللامركزية بأبعادها المختلفة في إطار تسع مواد متتالية من المادة (١٧٥) إلى المادة (١٨٣)؛ تدور المادة (١٧٥) حول التقسيم الإداري المحلي. وتكفل المادة (١٧٦) دعم التحول نحو اللامركزية بأبعادها المختلفة الإدارية والمالية والاقتصادية. وتنص المادة (١٧٨) على أن يكون للوحدات المحلية موازنات مستقلة محددة مصادر التمويل. وأحالت المادة (١٧٩) لقانون الإدارة المحلية الاختيار بين التعيين أو الانتخاب للمحافظين ورؤساء الوحدات المحلية الأخرى، وتحديد اختصاصاتهم. كما نظمت المواد من (١٨٠) إلى (١٨٣) كيفية تشكيل المجالس المحلية، وتحديد اختصاصاتها في متابعة تنفيذ خطة التنمية، كما أحال الدستور للقانون توضيح كيفية ممارسة المجالس المحلية لاختصاصاتها الرقابية، كما أكدت المادة (١٨١) استقلالية المجالس المحلية في كل مستوى من المستويات المحلية، ونصت المادة (١٨٣) على أنه لا يجوز حل المجالس المحلية بإجراء إداري شامل (الباجوري، ٢٠١٨).

أما بالنسبة للقانون الحالي الخاص بتنظيم الإدارة المحلية في مصر، وهو القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ وتعديلاته المختلفة، فقد جاء من سبعة أبواب؛ يتناول الباب الأول التنظيمات الأساسية للإدارة المحلية بما تشمله من: وحدات الإدارة المحلية، والمجلس الأعلى للإدارة المحلية، والأقاليم الاقتصادية، وهيئات التخطيط الإقليمي. ويدور الباب الثاني حول تنظيم المحافظات، ويختص الثالث بتنظيم المراكز، ويتناول الرابع تنظيم المدن، ويشمل الخامس تنظيم الأحياء، ويتصل السادس بالوحدات المحلية القروية، وينظم الباب السابع الأحكام العامة للمجالس الشعبية المحلية، من حيث العضوية وسير العمل بالمجلس والتخطيط والشؤون المالية للوحدات المحلية، وعملية الإشراف والرقابة على الوحدات المحلية، وتنظيم شؤون العاملين بالوحدات المحلية، وكيفية حل المجالس المحلية.

ولا تقتصر المنظومة التشريعية الحاكمة للعمل المحلي في مصر على مجرد الأطر المجردة التي تنظم الإدارة المحلية، وإنما تمتد تلك الأطر إلى مجموعة أخرى من القوانين، والتي تتركز في قوانين القطاعات الحكومية المركزية التي تعمل على المستوى المحلي، وكذلك قوانين المنظمات العامة التي لها فروع على المستوى المحلي، هذا إلى جانب قوانين الشركات القابضة التي تعمل على المستوى المحلي كشركات المياه والصرف الصحي، وكذلك شركات الكهرباء والغاز. ومن أهم القوانين التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالإدارة المحلية قانون المدن الجديدة رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩، وكذلك قانون تنظيم التعاقدات العامة رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨، وقانون الخدمة المدنية رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦، وقانون التخطيط العام للدولة رقم ٢٢ لسنة ٢٠٢٢، وقانون الموازنة العامة الموحد رقم ٦ لسنة ٢٠٢٢.

ثانياً: التنظيم الإداري المحلي في مصر:

تتنوع وتتشابك الوحدات التنظيمية المنوط بها إدارة العمل التنموي المحلي في مصر بين أربعة أنواع؛ يتجسد النوع الأول في الوحدات المحلية التي تخضع لسيطرة وإشراف النظام المحلي بالكامل، ويتعلق النوع الثاني بأفرع الوزارات والهيئات المركزية والشركات القابضة على المستوى المحلي، ويعكس النوع الثالث إجمالي الوحدات التي تخرج بالكامل عن سيطرة النظام المحلي وتعمل في النطاق الجغرافي للمحافظة، وأخيراً يُعرف النوع الرابع بالوحدات القاعدية المحلية. وفيما يلي يمكن شرح وتفصيل تلك الوحدات:

النوع الأول: الوحدات المحلية (الكيانات التنظيمية المحلية التي تشكل مستويات محلية):

تمتلك مصر خمسة مستويات محلية معترف لها بالشخصية المعنوية، وهي: المحافظات، والمراكز والمدن، والأحياء، والقرى. وتُعد هذه الوحدات جزءً لا يتجزأ من هيكل النظام المحلي المصري، ويمارس النظام المحلي عليها الصلاحيات والسلطات المنصوص عليها في القانون. ولقد نظم القانون كيفية إنشاء الوحدات المحلية في مصر: فأعطى لرئيس الجمهورية الأحقية في إنشاء وتحديد نطاق وإلغاء المحافظات والمدن ذات الطبيعة الخاصة، وأعطى لرئيس مجلس الوزراء أحقية انشاء المراكز المدن، والأحياء بقرار منه بعد موافقة المجلس المحلي للمحافظة، أما القرى، فيكون إنشاؤها بقرار من المحافظ، بناءً على اقتراح من المجلس الشعبي المحلي للمركز، وموافقة المجلس الشعبي المحلي للمحافظة.

ويأخذ النظام المحلي المصري بمبدأ تماثل الاختصاصات لكل مستوى من المستويات المحلية الخمسة المعترف لها بالشخصية المعنوية، على الرغم من اختلاف المستويات المحلية بين المحافظات وبعضها البعض وفقاً لنوعية المحافظة؛ فتتكون المحافظات الحضرية من أحياء فقط مثل محافظة القاهرة، وقد تتكون من أحياء ومدن كمحافظتي بورسعيد والسويس. أما معظم المحافظات المصرية فهي محافظات ريفية حضرية كمحافظات (الشرقية، والمنوفية، والغربية، والجيزة، والفيوم، وكفر الشيخ، والبحيرة، وبني سويف، وسوهاج، وأسيوط، وقنا)، وتتكون المحافظات السابقة من مراكز، وأحياء، ومدن، وقرى.

هيكل النظام الإداري المحلي في مصر

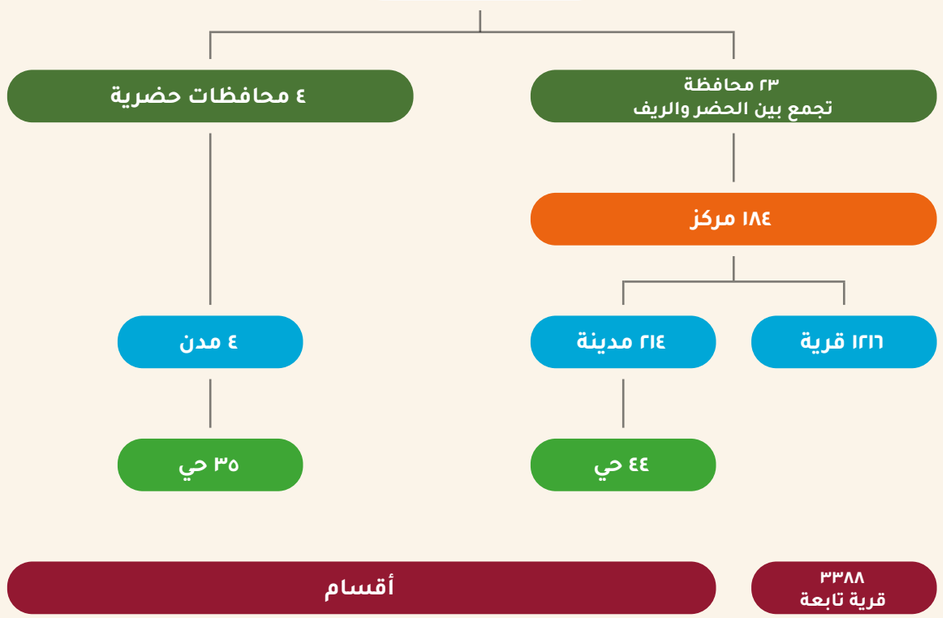

النوع الثاني: أفرع الوزارات والهيئات المركزية والشركات القابضة على المستوى المحلي:

تتضمن ثلاثة أقسام فرعية تعمل جنباً إلى جنب مع الوحدات المحلية:

١. (مديريات الخدمات التي نظم القانون نقل صلاحياتها للمحليات):
يشمل هذا القسم فروع الوزارات القطاعية(كمديريات التعليم، والصحة، والزراعة، والطب البيطري، والشباب والرياضة، والتضامن الاجتماعي، والإسكان والمرافق، والطرق والنقل، والقوى العاملة، والتنظيم والإدارة، والتموين والتجارة الخارجية)، ولقد نظم القانون نقل صلاحيات مديريات الخدمات السابقة للمحافظات التي تقع في إطارها. وتشهد الممارسة الفعلية لفروع الوزارات القطاعية على المستويات المحلية المختلفة حالة من حالات الإزدواجية في التبعيات؛ حيث تتبع تلك الوحدات المحافظات من الناحية الإدارية والمالية، وتتبع الوزارات المركزية من الناحية الفنية.

٢. (المديريات التي لم تنقل اختصاصاتها للمحليات):
يتضمن هذا القسم أفرع الوزارات المركزية القومية(كمديرية الأمن، والأوقاف، والمساحة، والمديرية المالية)، حيث لم تقم تلك الوزارات بنقل اختصاصاتها للمحليات. ومن ثم تخضع أفرع هذه الوزارات على المستوى المحلي بعلاقات مباشرة من الوزارة المركزية المختصة على المستويات المالية والفنية والإدارية. المجالس القومية المتخصصة: (المجلس القومي للسكان - المجلس القومي للمرأة - المجلس القومي للطفولة والأمومة).

٣. (أفرع الهيئات المركزية والشركات القابضة):
يشتمل هذا القسم على أفرع الهيئات المركزية والشركات القابضة على المستوى المحلي (كفروع الهيئة العامة للأبنية التعليمية، وفروع الهيئة العامة للتنمية الصناعية، وفروع الشركات القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي، والشركات التابعة للشركة القابضة للكهرباء، وغيرها). وتتلقى تلك الوحدات التعليمات وتسيير عملها وفقاً لتعليمات الوزارات والجهات المركزية والشركات القابضة (الشيخ، وكالينا، ٢٠١٥).

النوع الثالث: المدن والمجتمعات العمرانية الجديدة: (وحدات تتواجد على مستوى المحافظات ولكنها تخرج عن نطاق الإدارة الفعلية المحلية للمحافظة):

يمتد العمل التنموي على مستوى المحافظات لحدود أبعد من تلك التي تم شرحها في إطار النوعين الأول والثاني؛ حيث تتواجد على مستوى المحافظات أجهزة لإدارة المناطق والمجتمعات العمرانية الجديدة، والتي تخضع لنظام قانوني مغاير عن ذلك النظام القانوني المنظم للإدارة المحلية، وهو القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩، وتتبع أجهزة تنمية وإدارة المدن الجديدة في مصر لهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، وهي إحدى الهيئات الاقتصادية المركزية، ومن ثم فهي تخرج عن سيطرة النظام المحلي، حتي وإن وقعت في النطاق الجغرافي للمحافظات، وتُدار المجتمعات العمرانية الجديدة من خلال أجهزة تنمية المدن، وهي أجهزة معينة من قبل هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، ومجالس الأمناء، وهي مجالس معينة غير منتخبة وتقوم بأدوار استشارية غير تنفيذية (الباجوري، جورج، ٢٠٢٢: ٤١-٤٢).

النوع الرابع: الكيانات المحلية الطرفية:

وهي تلك الكيانات الأدنى من مستوى الوحدة المحلية القروية، والتي تتخذ مسميات عدة كالكفور، والنجوع، والمشايخ، والعزب، والنواحي، وغيرها من المسميات؛ حيث لم يعترف المشرع الدستوري أو القانوني لهذه الكيانات بالشخصية المعنوية، كما أنها لا تُعد وحدات محلية (تقع خارج نطاق النوع الثاني)، وتعمل الجهات المركزية على مباشرة نشاطها من خلال تلك الوحدات خاصة ما يتعلق بالتجنيد، والأحوال المدنية، والأمن العام، والقضايا الخاصة بالأحواض الزراعية وأحواض الري وغيرها. وتُعد هذه الوحدات أصغر الوحدات التنموية على مستوى العمل المحلي في مصر، ولكنها لا تظهر في إطار الهيكل التنظيمي للمحافظة، وعادة ما تدار شؤون الخدمات الاجتماعية والمحلية الخاصة بها من خلال أقرب وحدة محلية لها سواء كانت الوحدة القروية المحلية في المناطق الريفية، أو الحي في المناطق الحضرية (انظر جدول ٣).

ثالثاً: الجهات المنوط بها إدارة العمل التنموي المحلي:

يمكن في هذا الإطار الإشارة إلى أهم الكيانات والجهات المنوط بها إدارة العمل التنموي المحلي في مصر، والتي تنقسم في ضوء قانون ٤٣ لسنة ١٩٧٩ إلى ستة كيانات أساسية، والتي تتمثل في: المجلس الأعلى للإدارة المحلية، ومجالس الأقاليم الاقتصادية، ووزارة التنمية المحلية، والأمانة العامة للإدارة المحلية، والمحافظون، والمجالس المحلية. وفيما يلي يمكن شرح كل جهة من تلك الجهات:

١. المجلس الأعلى للإدارة المحلية:
يتشكل المجلس الأعلى للإدارة المحلية(مجلس المحافظين سابقاً) برئاسة رئيس مجلس الوزراء أو من ينيبه، وعضوية الوزير المختص بالإدارة المحلية، والسادة المحافظين، ورؤساء المجالس المحلية المنتخبة للمحافظات. ولرئيس المجلس دعوة من يرى حضوره جلسات المجلس من الوزراء وغيرهم، ويجتمع المجلس بدعوة من رئيسه بصورة دورية ويتولى النظر في كل ما يتعلق بنظام الإدارة المحلية من حيث دعمه وتطويره واقتراح القوانين واللوائح والقرارات ذات التأثير على العمل التنموي المحلي. وعملياً تم اعتماد آلية مجلس المحافظين الذي يرأسه رئيس مجلس الورزاء ويضم فى عضويته وزيرى التنمية المحلية والتخطيط والتنمية الاقتصادية وكافة المحافظين، كآلية أكثر فعالية من المجلس الأعلى للإدارة المحلية. وقد ينضم إلى إجتماع مجلس المحافظين وزراء أخرون أو رؤساء جهات وهيئات مركزية عند الحاجة وبدعوة رئيس مجلس الوزراء.

٢. الأقاليم الاقتصادية:
تُعد الأقاليم الاقتصادية وحدات تخطيطية تنموية، ولا تُعد ضمن وحدات الإدارة المحلية، ولم يعترف لها المشرع بالشخصية المعنوية. ولقد تم النص عليها في إطار الباب الأول من قانون الإدارة المحلية رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩، وذلك بتقسيم مصر إلى سبعة أقاليم اقتصادية، وهي: القاهرة الكبرى، والأسكندرية، والدلتا، والقناة، وشمال الصعيد، ووسط الصعيد، وجنوب الصعيد. ولقد نص القانون على أن يكون لكل إقليم لجنة للتخطيط الإقليمي، وهيئة للتخطيط الإقليمي. (تابع الجزء الخاص بالتخطيط المحلي)

٣. وزارة التنمية المحلية:
تُعد وزارة التنمية المحلية هي الكيان المشرف على المحليات في مصر. وتعمل وزارة التنمية المحلية على التنسيق بين مختلف الجهود التي تعمل لتنمية المجتمعات والوحدات المحلية في المحافظات، كما تشترك مع الوزارات والمحافظات وغيرها من الجهات في تطوير والارتقاء بوحدات الإدارة المحلية، وكذلك الاسهام في صياغة وتنفيذ خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالاشتراك مع المحافظات. (عبدالوهاب، ٢٠٠٩؛ الجمل ، ٢٠٢٣)

٤. الأمانة العامة للإدارة المحلية:
أنشأ قانون ٤٣ لسنة ١٩٧٩ أمانة عامة تتبع الوزير المختص بالإدارة المحلية. وهي عبارة عن هيئة فنية من الخبراء والعاملين تعاون المجلس الأعلى للإدارة المحلية، ومجلس الوزراء، والوزير المختص بالإدارة المحلية، ومن اختصاصات الأمانة العامة للإدارة المحلية اقتراح السياسة التخطيطية لنظام الإدارة المحلية والإشراف على تنفيذها، وإعداد الدراسات والبحوث الخاصة بنقل الاختصاصات من الوزارات المركزية إلى المحليات، وتنظيم الجانب الإداري للعلاقة بين الوزارات المركزية والمحليات، وإعداد الدراسات الخاصة بتحويل القرى الى مدن، وإقتراح التشريعات الخاصة بالإدارة المحلية (عبدالوهاب، ٢٠٠٩؛ الجمل ، ٢٠٢٣).

٥. المحافظون:
للمحافظ في النظام المحلي المصري صفتان؛ صفة مركزية وصفة أخرى لامركزية. وتنبع الصفة المركزية من كونه ممثلاً للسلطة التنفيذية المركزية على المستوى المحلي؛ فيتولى الإشراف على تنفيذ السياسة العامة للدولة وعلى كافة مرافق الخدمات والإنتاج بالمحافظة، كما أن للمحافظ جميع الاختصاصات التنفيذية المقررة للوزراء بمقتضى القوانين واللوائح بالنسبة للمرافق العامة التي تدخل في اختصاص وحدات الإدارة المحلية، ومن ثم يعد رئيساً لجميع الأجهزة والمرافق التي تقع في نطاق المحافظة، كما أن له الأحقية في الإشراف على المرافق القومية الواقعة بالدائرة الجغرافية للمحافظة، وكذلك فروع الوزارات التي لم تنقل اختصاصاتها إلى الوحدات المحلية، ويلتزم المحافظون بتقديم تقارير دورية إلى رئيس مجلس الوزارء. وأخيراً يتولى رئيس مجلس الوزراء الرقابة بوجه عام على أعمال المحافظين من أجل التحقق من تنفيذ السياسة العامة للدولة (عبد الوهاب، ٢٠٠٩).

٦. المجالس المحلية:
نصّ دستور ٢٠١٤ على أحقية كل وحدة محلية في انتخاب مجلساً بالاقتراع العام السري المباشر، لمدة أربع سنوات، ويشترط في المترشح ألا يقل سنه عن إحدى وعشرين سنة ميلادية، وينظم القانون شروط الترشح الأخرى، وإجراء الانتخابات، على أن يخصص ربع عدد المقاعد للشباب دون سن خمس وثلاثين سنة، وربع العدد للمرأة، على ألا تقل نسبة تمثيل العمال والفلاحين عن خمسين بالمائة من إجمالي عدد المقاعد، وأن تتضمن تلك النسبة تمثيلاً مناسباً للمسيحين وذوي الاعاقة. وتختص المجالس المحلية بمتابعة تنفيذ خطة التنمية، ومراقبة أوجه النشاط المختلفة، وممارسة أدوات الرقابة على السلطة التنفيذية من اقتراحات، وتوجيه أسئلة، وطلبات إحاطة واستجوابات، وغيرها، وفي سحب الثقة من رؤساء الوحدات المحلية، على النحو الذي ينظمه القانون. ويحدد القانون اختصاصات المجالس المحلية الأخرى، ومواردها، وضمانات أعضائها ،واستقلالها.

رابعاً: واقع التخطيط في النظام المحلي المصري

يمكن فهم التخطيط المحلي في مصر بالتركيز على مستويين؛ المستوى الأول مستوى التخطيط الإقليمي، والمستوى الثاني مستوى التخطيط الأدني من التخطيط الإقليمي، والذي يشمل التخطيط على مستويات (المحافظة، والمركز، والمدينة، والحي، والقرية). وفيما يلي يمكن توضيح ملامح كل مستوى:

أ- مستوى التخطيط الإقليمي:

تم تضمين أسس التخطيط الإقليمي في إطار الباب الأول من قانون الإدارة المحلية رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩، وذلك بتقسيم مصر إلى سبعة أقاليم اقتصادية، وهي: القاهرة الكبرى، والإسكندرية، والدلتا، والقناة، وشمال الصعيد، ووسط الصعيد، وجنوب الصعيد. ولقد نص القانون على أن يكون لكل إقليم لجنة للتخطيط الإقليمي، وهيئة للتخطيط الإقليمي. وتختص لجنة التخطيط الإقليمي بالتنسيق بين خطط المحافظات والنظر في التقارير الدورية لمتابعة تنفيذ الخطة. أما هيئات التخطيط الإقليمي فتتبع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، ويصدر بتنظيمها، وتحديد العلاقة بينها وبين إدارات التخطيط والمتابعة بالمحافظات قراراً من وزير التخطيط، بالاتفاق مع محافظ الإقليم، وتختص تلك الهيئات بالقيام بالبحوث والدراسات اللازمة لتحديد إمكانيات وموارد الإقليم الطبيعية، والقيام بإعداد الأجهزة الفنية اللازمة للقيام بالدراسات والبحوث وأعمال التخطيط على مستوى الإقليم وترفع كل منهما تقاريرها للمجلس الأعلى للإدارة المحلية.

ب- التخطيط على مستوى الوحدات المحلية:

تتسم عملية التخطيط المحلي بالتشابك والتعقيد، حيث تُضع الخطط المحلية على مستوى الوحدات المحلية على أسس قطاعية تتحدد مركزياً، فيقوم قطاع التعليم أو الصحة أو الزرعة أو أي قطاع آخر بوضع خططه على مستوى المحافظة. وبالإضافة للخطط السابقة توجد خطط أخرى لقطاع التنمية المحلية. ويقتصر دور الوحدات المحلية على مستوى النوع الأول من الخطط (الخطط القطاعية) على تقديم البيانات والمعلومات اللازمة لصنع خطط التنمية المحلية، أما على مستوى النوع الثاني (خطط قطاع التنمية المحلية) فتمتلك الوحدات المحلية سلطة إقتراح المشروعات الخاصة بها في نطاق خمس برامج أساسية، وهي: برنامج الكهرباء، وبرنامج الطرق والنقل، وبرنامج تحسين البيئة، وبرنامج الأمن والإطفاء والمرور، وبرنامج تدعيم الوحدات المحلية (الشيخ، وكالينا، ٢٠١٥).

بالإضافة إلى قانون الإدارة المحلية رقم ١٩٧٩/٤٣ ينظم قانون التخطيط العام للدولة رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٢ عملية التخطيط للمشروعات المحلية، وذلك من خلال تحقيق مجموعة من المبادئ، من أهمها: تحقيق الاستدامة والتنمية المتوازنة العادلة بين الوحدات المحلية، ودعم التوجه نحو اللامركزية بتمكين وحدات الإدارة المحلية من خلال نقل السلطات والمسئوليات من المستوى المركزي إليها، والسماح لها بالتخطيط لتوفير المرافق والخدمات من خلال أقرب مستوى ممكن لمُتلقي الخدمة، وتحقيق التنسيق بين الوزارات والهيئات العامة ووحدات الإدارة المحلية في إعداد خططها على المستوى المركزي والمحلي، كما يستهدف القانون توسيع مشاركة مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص والجامعات ومراكز البحوث والدراسات في تنفيذ خطط التنمية ومتابعتها وإتاحتها للرأي العام.

ويوضح القانون كيفية إعداد الخطط على المستويات المحلية المختلفة؛ فأعطى لكل مستوى (المحافظات، والمراكز، والمدن، والأحياء، والوحدات المحلية القروية) الأحقية في اقتراح الخطط الخاصة به.

كما تضمن القانون آليات التخطيط للمشروعات المشتركة بين الوحدات المحلية؛ فأعطى للوحدات المحلية الأحقية في إعداد مقترحات خطط مشتركة وتعرض على المجالس المحلية لتلك الوحدات لإقرارها، وترسل عن طريق المحافظ المختص إذا كانت الوحدات المحلية في نطاق محافظة واحدة أو عن طريق المحافظين المعنيين إذا كانت تشمل وحدات محلية في نطاق أكثر من محافظة إلى وزارة التنمية المحلية لترسلها بدورها لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية لتضمينها في الخطة القومية للتنمية المستدامة.

مرفق (٥) : المنشآت البيئية في محافظة بورسعيد

م	مدينة/حي	عدد محطات الرصد البيئي	عدد مقالب القمامة	عدد مواقع الدفن الصحي للمخلفات الصلبة	عدد مصانع تدوير القمامة	عدد المحميات الطبيعية	عدد شركات النظافة	عدد محارق القمامة	عدد الحدائق العامة
١	مدينة بورفؤاد	٠	١	٠	٠	٠	٠	٠	١
٢	حي الشرق	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٧
٣	حي العرب	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١٤
٤	حي المناخ	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٥
٥	حي الزهور	٠	١	٠	١	٠	٠	٠	٨
٦	حي غرب	٠	٠	٠	٠	١	٠	٠	٠
٧	حي الضواحي	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٦
٨	حي الجنوب	٠	٠	١	٠	٠	٠	٠	٠
	إجمالى المحافظة	**٣**	**٢**	**١**	**١**	**١**	**٠**	**٠**	**٤١**

المصدر: مركز المعلومات ودعم القرار بمحافظة بورسعيد

مرفق (٦): نسب تغطية أهداف التنمية المستدامة في المراجعة الطوعية المحلية لمحافظة بورسعيد ٢٠٢٣ بالمقارنة بالمستويات الأممية والوطنية

الأهداف	على المستوى الأممي					المستوى القومي		المستوى المحلي			
	المقاصد/ الغايات			المؤشرات		نسبة تغطية المؤشرات على المستوى القومي		نسبة تغطية المؤشرات على المستوى المحلي			
	المرتبطة بالمخرجات	الخاصة بوسائل التنفيذ	إجمالي المقاصد	قياس المخرجات والأثر	الخاصة بوسائل التنفيذ	إجمالي المؤشرات	التقرير الوطني الطوعي ٢٠١٨	التقرير الوطني الطوعي ٢٠٢١	تقارير التوطين ٢٠٢٠	التقرير المحلي الطوعي ٢٠٢٣ لمحافظة بورسعيد	
						مؤشرات التنمية المستدامة الأممية	مؤشرات التنمية المستدامة الأممية	مؤشرات التنمية المستدامة الأممية	مؤشرات التنمية المستدامة الأممية	مؤشرات تنموية بخلاف المؤشرات الأممية	الإجمالي
أولاً: محور البشر (الأهداف ١-٢-٣-٤-٥)											
الهدف ١- القضاء على الفقر	٥	٢	٧	١٠	٢	١٢	٢	٥	ــ	١	٣	٣
الهدف ٢- القضاء على الجوع	٥	٣	٨	١٠	٤	١٤	٢	٥	ــ	٣	٥	٣	٨
الهدف ٣- الصحة الجيدة	٩	٤	١٣	٢١	٧	٢٨	٦	٥	٢	٨	١١	١	١٢
الهدف ٤- التعليم الجيد	٧	٣	١٠	٩	٣	١٢	٥	٢	٣	٣	٣	٦	٩
الهدف ٥- المساواة بين الجنسين	٦	٣	٩	١٠	٤	١٤	٥	١	٣	٥	١١	٣	١٤
ثانياً: محور الأرض (الأهداف ٦-١٢-١٣-١٤-١٥)											
الهدف ٦- المياه النظيفة والنظافة الصحية	٦	٢	٨	٩	٢	١١	٣	٢	١	٣	٧	١	٨
الهدف ١٢- كفالة وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة	٨	٣	١١	١١	٣	١٣	٢	ــ	١	ــ	٢	ــ	٢
الهدف ١٣- العمل المناخي	٣	٢	٥	٦	٢	٨	١	ــ	١	ــ	ــ	١	١
الهدف ١٤- الحياة تحت الماء	٧	٣	١٠	٧	٣	١٠	١	ــ	١	ــ	ــ	١	١
الهدف ١٥- الحياة في البر	٩	٣	١٢	١١	٣	١٤	١	١	ــ	ــ	ــ	٣	٣
ثالثاً: محور الرفاهية (الأهداف ٧-٨-٩-١٠-١١)											
الهدف ٧- طاقة نظيفة وأسعار معقولة	٣	٢	٥	٤	٢	٦	٥	٢	١	١	٢	ــ	٣
الهدف ٨- النمو الاقتصادي والعمل اللائق	١٠	٢	١٢	١٢	٢	١٦	٨	٤		٣	٤	٢	٦
الهدف ٩- الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية	٥	٣	٨	٩	٣	١٢	٥	٢	٤	ــ	١	١	٢
الهدف ١٠- الحد من عدم المساواة	٧	٣	١٠	١١	٣	١٤	٣	ــ	٤	ــ	ــ	٣	٣
الهدف ١١- مدن ومجتمعات مستدامة	٧	٣	١٠	١١	٣	١٤	٨	٤	ــ	١	١	٣	٤
رابعاً: محور السلام (الهدف ١٦)											
الهدف ١٦- السلام والمؤسسات القوية	١٠	٢	١٢	٢٢	٢	٢٤	١	ــ	٤	١	٥	٣	٨
خامساً: محور الشراكة (الهدف ١٧)											
الهدف ١٧- الشراكة	ــ	١٩	١٩	ــ	٢٢	٢٢	ــ	٦	ــ	٣	٢	٢	٤
الإجمالي	**١٠٧**	**٦٢**	**١٦٩**	**١٧٣**	**٧٠**	**٢٤٤**	**٥٨**	**٣٩**	**٢٥**	**٣٢**	**٥٨**	**٣٣**	**٩١**

المصدر: فريق الباحثين